



بنك القدس
Quds Bank

التقرير
السنوي
2015

بنك الوطن والمواطن



المحتويات



لمحة عامة	5
الرسالة والرؤية والقيم	6
الجوائز والإعترافات الدولية	8
نتائج الأعمال للعام 2015	8
مؤشرات الأداء الرئيسية	10
كلمة رئيس المجلس	18
نبذة تعريفية – رئيس المجلس والاعضاء	20
نبذة تعريفية – الإدارة التنفيذية العليا	28
الخطط المستقبلية والإستراتيجية	34
المنتجات والخدمات المصرفية	38
قطاع الأفراد	40
قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة	40
بطاقات ماستركارد	41
خدمة الحوالات السريعة «ويسترن يونيون»	41
البنوك المراسلة	42
حملة التوفير	43
خدمات الخزينة وتداول العملات	43
إستراتيجية التفرع والانتشار	46
رأس المال البشري	48
مركز التدريب	53
علاقات المساهمين	54
نشاط التداول	59
إقرارات مجلس الإدارة	61
الحكومة	62
المسؤولية المجتمعية	72
القوائم المالية	80

بنك القدس
Quds Bank



[بنك الوطن والمواطن]

أحد أكبر البنوك العاملة في فلسطين، ويعتبر من أكبر المؤسسات المالية القيادية سريعة النمو، ويطمح دوماً أن يكون في طليعة البنوك الفلسطينية محلياً وإقليمياً وأن يعزز شعاره «بنك الوطن والمواطن»

بنك القدس هو أحد أكبر البنوك العاملة في فلسطين والاسرع نمواً، وجاء تأسيس البنك في 2 نيسان من العام 1995 ليكون مقره الرئيسي مدينة القدس ومقره المؤقت في مدينة رام الله، وتم اختيار مدينة القدس بصفتها العاصمة الفلسطينية المستقلة، وأختيرت التسمية ترسيخاً لشعار "بنك الوطن والمواطن". ويرتكز عمل البنك على جذب ودائع العملاء على مختلف أنواعها، فضلاً عن وضع حلول تمويلية تستهدف الأفراد والشركات، بالإضافة إلى المشاريع المتوسطة والصغيرة في مختلف القطاعات والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني.

تأسس بنك القدس كشركة مساهمة عامة محدودة، ويُمارس نشاطه المصرفي برأسمال حالي يبلغ 55 مليون دولار أمريكي. يدير بنك القدس نشاطه المصرفي من خلال الإدارة الإقليمية العامة ومن خلال 31 فرعاً ومكتباً. وخلال عشرون عاماً من الانجاز والتطور، سعى البنك لتوسيع رقعة خدماته وشبكة فروعته في كافة مدن الضفة الغربية وقطاع غزة. كما حرص على توظيف مصادر الأموال لديه، وذلك للقيام بدور فعّال وشموي لكافة شرائح عملائه.

ويُعد بنك القدس أحد أكبر البنوك الوطنية، التي شرعت باستثمار رأس مال فلسطيني للمساهمة في تلبية احتياجات جميع المواطنين. وتنمية العائد على الاستثمار للمساهمين والمساهمة في تنمية ودعم الاقتصاد الوطني.

الرسالة

رسالتنا تتجه نحو أن نكون بنكاً متميزاً في تقديم الحلول المصرفية الشاملة والمتطورة من خلال خدمات تلبي تطلعات العملاء وتسير بهم إلى النجاح.

الرؤية

نهدف لاستثمار رأس المال الفلسطيني لتنمية وتطوير اقتصاد الوطن، وتقديم حلولاً مصرفية ذات قيمة للقطاعات المختلفة وتحسين حياة المجتمع. لذا؛ بنك القدس حاضر دوماً لخدمة عملائه وساهر على رعاية مصالحهم.

القيم

تطبيق أعلى مستويات الإلتزام المهني وفضلى المعايير المصرفية الشفافة والعادلة والإدارة الرشيدة.

[نتميز بنظام مالي متوازن وعادل]

نتائج الأعمال للعام 2015

تشير نتائج الأعمال على ضوء ما تحقق من نتائج خلال الأعوام الماضية وحتى نهاية العام 2015، وما خلفته من نجاحات على صعد مختلفة وبما يتوافق مع الواقع الإقتصادي الفلسطيني إلى تحقق إنجازات ضمن ما تم تخطيطه. ومن أبرز الخطوط العريضة لنتائج الأعمال: بقاء النجاحات بكل أشكالها وصورها جزءاً من رؤية حكيمة مثلتها قيادة رشيدة، لم تبخل بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لخلق مناخات اقتصادية ومالية مستقرة، فتحت المجال للتركيز على خطط الأعمال الخاصة بها، ومكنتها من تحقيق النمو والإزدهار أيضاً، بالرغم ما يمر به الوطن والعالم من أزمات، فإن بنك القدس كمؤسسة مالية رائدة في فلسطين، ركز على استراتيجية الأعمال، تماشياً مع الواقع الإقتصادي الحالي للمنطقة، كما ركز على خدمة عملائه سواء كانوا أفراد أو شركات ومؤسسات، وبغض النظر عن حجمها، من خلال محفظة متنوعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثنائية المصممة خصيصاً لتلبي تطلعات واحتياجات كافة القطاعات، فضلاً عن خطط العمل التي تركز على إدارة أصول البنك من خلال استثمارات برؤية مستقبلية.

[الجوائز والاعترافات الدولية]

حاز بنك القدس على جائزة أفضل بنك في فلسطين وفق تقييم مؤسسة CPI Financial والتي يصدر عنها مجلة بانكر ميدل إيست، كما اعتبرته ضمن أكبر 100 بنك في الشرق الأوسط، وتأتي هذه الجائزة في إطار الإنجازات المتتالية التي يحققها بنك القدس في القطاع المصرفي الفلسطيني باعتباره أحد أكبر البنوك العاملة في فلسطين ومن أوسعها انتشاراً.

تأتي هذه الجائزة والتي يشرف عليها خبراء ومختصين بعالم المال والإقتصاد لتثبت مكانة البنك المرموقة في القطاع المصرفي في فلسطين والشرق الأوسط، كما أن هذه الجائزة ستكون بمثابة حافز لنا لنقدم أفضل الخدمات المصرفية وفق أعلى المعايير الدولية لعملائنا، حيث أننا نسعى بشكل مستمر لرفد السوق بخدمات ومنتجات مصرفية تلبي الاحتياجات المتنامية للمواطن الفلسطيني، كما نسعى من خلال برامجنا المتعددة للنهوض بالإقتصاد الفلسطيني باعتباره أحد ركائزه وأعمدته. والأرقام التي تعكسها مختلف المؤشرات المتصلة بعمل البنك، تبرز بلا شك أن البنك أصبح أحد ركائز الجهاز المصرفي في فلسطين، فنمو أرباحه المتواصل عاما تلو آخر، أكد صوابية النهج الذي اختاره، وتصميمه بالمرآمة على سجل الإنجازات.

وقد حصل البنك مؤخراً على جائزة المصرف الأقوى من حيث التدريب والتطور من مجلة "The Banking Executive" وذلك على هامش المؤتمر المصرفي العربي "التمويل من أجل التنمية" والذي انعقد بمشاركة من بنك القدس وعدد من المصارف العربية في العاصمة المصرية القاهرة، بحضور ممثلين عن المؤسسات المصرفية العربية ومحافظي البنوك المركزية وشخصيات ريادية عربية دولية.

Banker
MIDDLE EAST





[مؤشرات الأداء الرئيسية]

استمر البنك بتحقيق النتائج المميزة في العام 2015 محققاً بذلك مزيداً من النمو في المؤشرات المالية الأساسية وفقاً لرؤيته وخطته الإستراتيجية والتي بدأها خلال الأعوام السابقة والتي أدت إلى النهوض بالبنك ليتبوأ المواقع الريادية المصرفية في فلسطين.

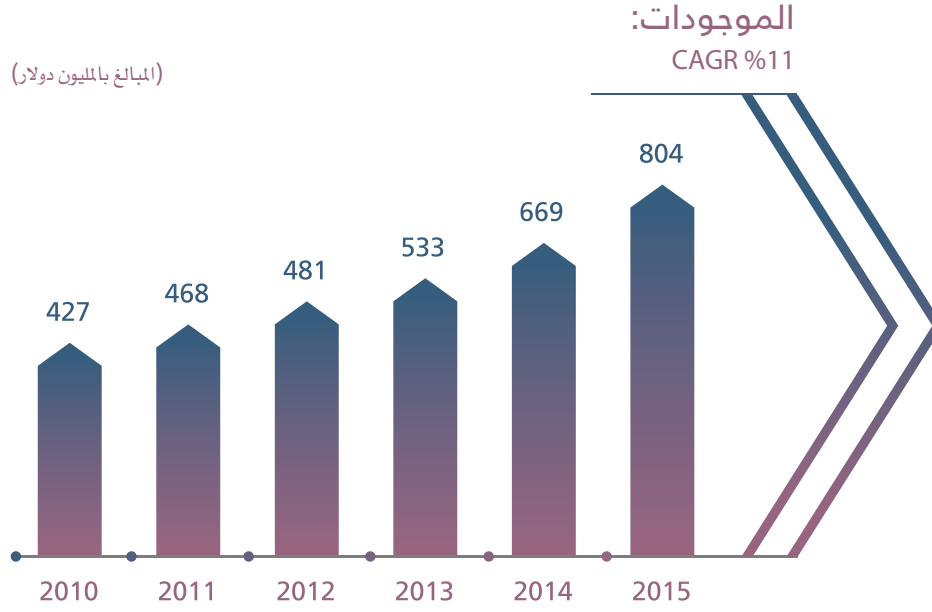
أهم مؤشرات الاداء المالي للبنك

شهدت المؤشرات المالية للبنك خلال العام 2015 تحسناً ملحوظاً بالمقارنة مع السنوات الماضية حيث حافظ البنك على مركزه التنافسي بين البنوك العاملة في فلسطين واستمر في تحقيق معدلات نمو عالية في مختلف نواحي العمل. وفيما ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنك:

بنود المركز المالي

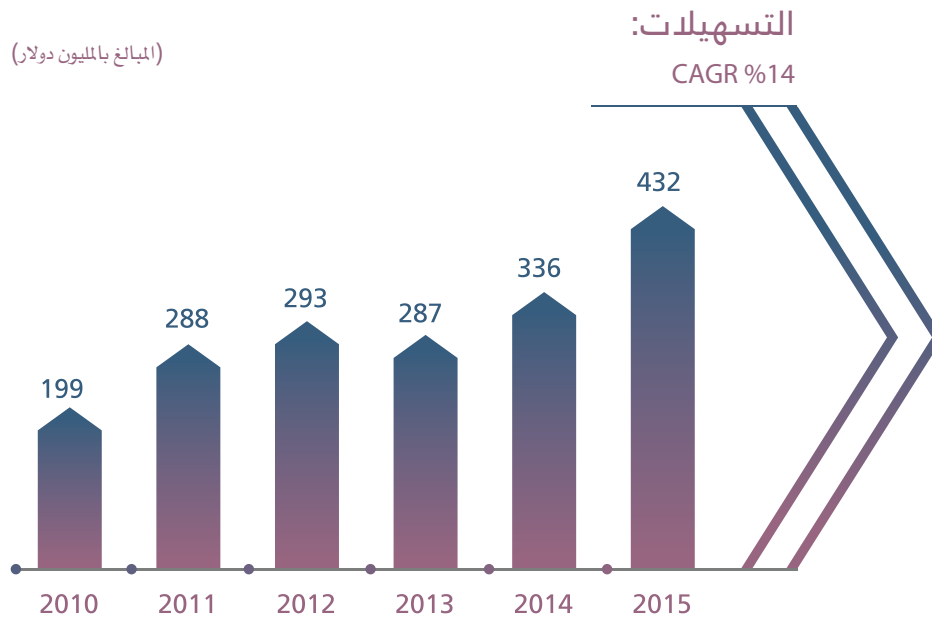
اجمالي الموجودات

بلغ مجموع الميزانية (اجمالي الموجودات) كما في 2015/12/31 حوالي 804 مليون دولار مقابل 669 مليون دولار كما في 2014/12/31 بنمو بلغت قيمته 135 مليون دولار وبنسبة 20%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة 2010 – 2015 حوالي 11%.



محفظه التسهيلات الائتمانية

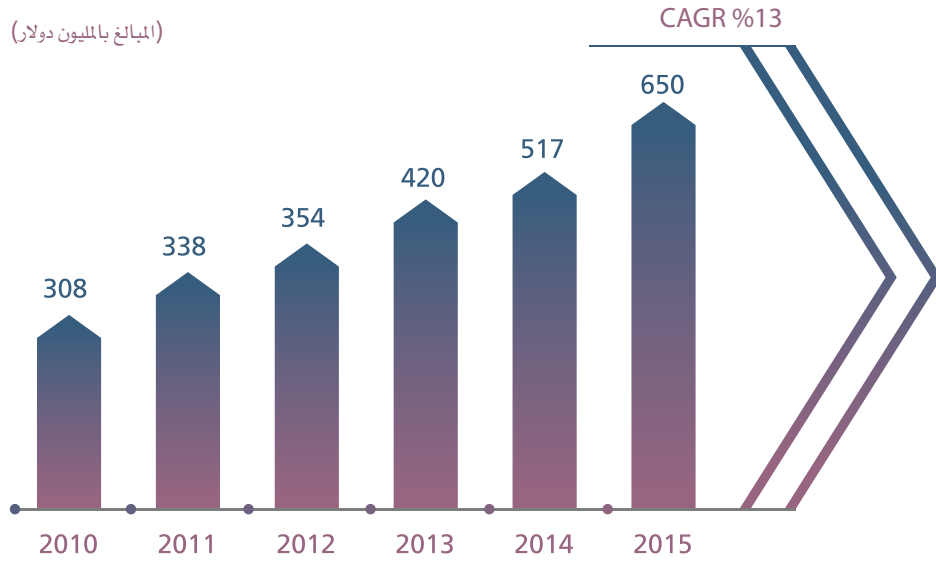
بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 2015/12/31 حوالي 432 مليون دولار مقابل 336 مليون دولار كما في 2014/12/31 بنمو بلغت قيمته حوالي 96 مليون دولار وبنسبة 29%، في حين بلغ معدل النمو المركب لصافي التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة 2010 – 2015 حوالي 14%.



ودائع العملاء والتأمينات النقدية

بلغ اجمالي الودائع والتأمينات كما في 2015/12/31 حوالي 650 مليون دولار مقابل 517 مليون دولار كما في 2014/12/31 بنمو بلغت قيمته حوالي 133 مليون دولار وبنسبة 26% . وقد بلغ معدل النمو المركب للفترة 2010 - 2015 حوالي 13% .

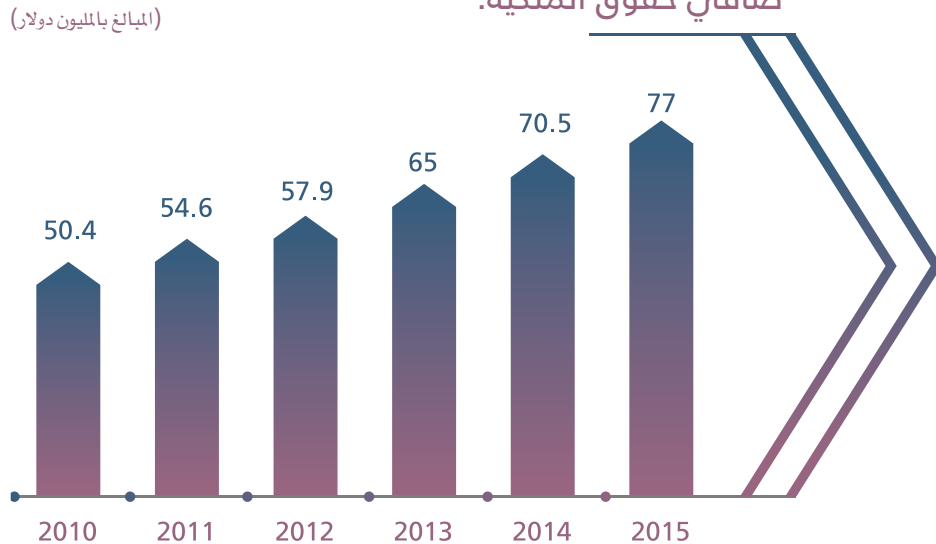
الودائع والتأمينات النقدية:



صافي حقوق المساهمين

بلغ صافي حقوق المساهمين كما في 2015/12/31 حوالي 77 مليون دولار مقابل 71 مليون دولار كما في 2014/12/31 بنمو بلغت قيمته حوالي 6 مليون دولار وبنسبة 9% . كما بلغ معدل العائد على حقوق الملكية لعام 2015 حوالي 10.9% مقابل 10.7% لعام 2014، وبلغ معدل العائد للسهم الواحد حوالي 14.6 سنت/سهم للعام 2015 مقابل 14.5 سنت للعام 2014 بنمو نسبته 1% .

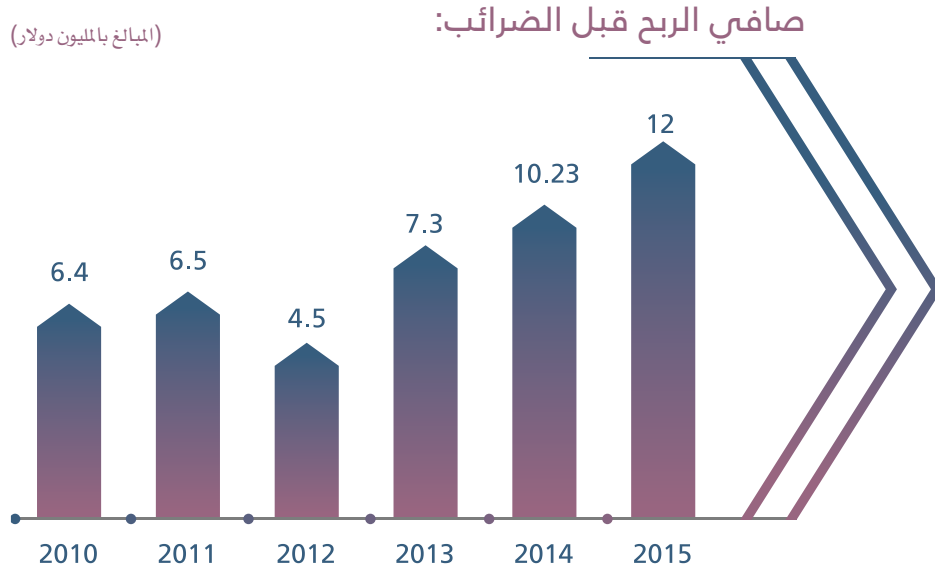
صافي حقوق الملكية:



بنود قائمة الدخل

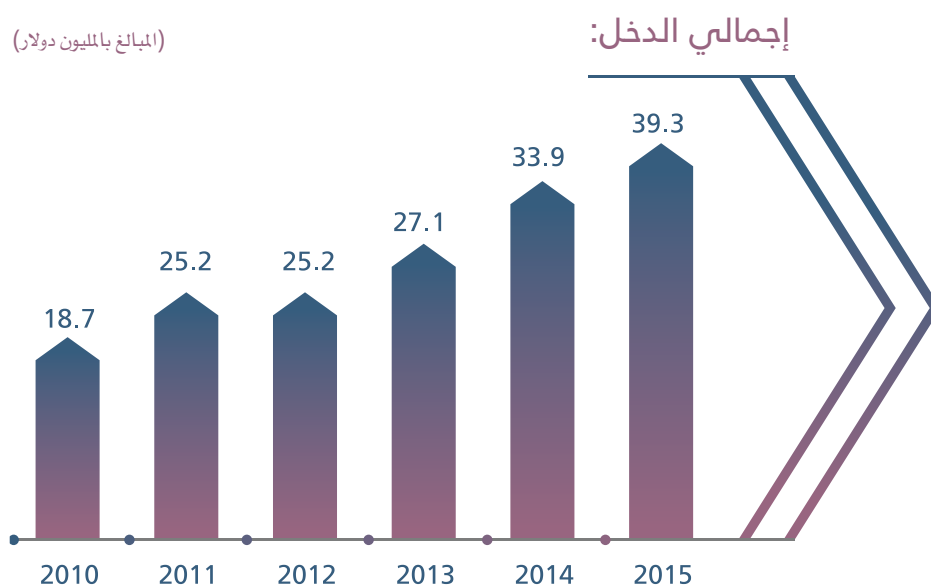
صافي الربح قبل الضرائب

بلغ صافي الربح قبل الضرائب للعام 2015 بلغ حوالي 12 مليون دولار مقابل 10.2 مليون دولار لنفس للعام 2014 بنمو بلغت قيمته حوالي 1.8 مليون دولار وبنسبة 17%. وشهد معيار الكفاءة في البنك تحسناً جيداً كما في 2015/12/31 حيث بلغ نسبة إجمالي المصاريف الى إجمالي الإيرادات حوالي 69% مقابل 70% كما في 2014/12/31.



إجمالي الدخل

بلغ إجمالي الدخل للعام 2015 حوالي 39.3 مليون دولار مقابل 33.9 مليون دولار للعام 2014 بنمو بلغت قيمته حوالي 5.5 مليون دولار ونسبة 16% .



أهم المؤشرات المالية

معدل النمو المركب CAGR	النمو عن العام الماضي	بيانات تاريخية (المبالغ بالمليون دولار)						البيان
		2015	2014	2013	2012	2011	2010	
%11.1	%20.2	804	669	533	481	468	427	اجمالي الموجودات
%13.8	%28.7	432	336	287	293	288	199	صافي التسهيلات الائتمانية
%13.3	%25.8	650	517	420	354	338	308	مجموع ودائع العملاء
%7.3	%9.2	77	71	65	58	55	50	صافي حقوق الملكية
%13.8	%14.0	32	28	23	21	21	15	صافي الفوائد والعمولات
%13.2	%16.1	39.3	33.9	27.1	25.2	25.3	18.7	اجمالي الدخل
%14.2	%15.6	27.3	23.6	19.8	18.7	20.7	12.3	اجمالي المصاريف
%11.2	%17.3	12.0	10.2	7.3	6.5	4.6	6.4	صافي الربح قبل الضريبة
%10.5	%10.9	8.0	7.2	4.7	4.6	3.3	4.4	صافي الربح بعد الضرائب
		%66	%65	%68	%83	%85	%65	نسبة التسهيلات إلى الودائع
		%1.09	%1.20	%0.94	%0.97	%0.74	%1.16	معدل العائد على الموجودات
		%10.9	%10.7	%7.71	%8.14	%6.29	%9.06	معدل العائد على صافي حقوق الملكية
		%69.5	%69.8	%73.16	%82.21	%74.07	%66.02	معيار الكفاءة
		0.146	0.145	0.095	0.066	0.092	0.088	العائد راس المال المدفوع
		%16.30	%16.98	%23.71	%22.22	%21.98	%23.13	نسبة كفاية راس المال

إجمالي الودائع						المبالغ بعملة الدولار (لأقرب مليون)
البيان	2015	2014	2013	2012	2011	2010
القطاع المصرفي	9,654.60	8,935.34	8,306.25	7,484.93	6,972.47	6,802.40
بنك القدس	650.25	517.00	420.46	353.70	338.08	307,50

التسهيلات						المبالغ بعملة الدولار (لأقرب مليون)
البيان	2015	2014	2013	2012	2011	2010
القطاع المصرفي	5,824.69	4,895.88	4,480.29	4,111.31	3,487.06	2,885.90
بنك القدس	432.40	336.00	287.35	292.86	288.38	198.95

الحصة السوقية الودائع والتسهيلات					
البيان	2015	2014	2013	2012	2011
إجمالي الودائع	%6.74	%5.79	%5.06	%4.73	%4.85
التسهيلات	%7.42	%6.86	%6.41	%7.12	%8.27

نسب النمو في إجمالي الودائع مقارنة مع القطاع المصرفي					
البيان	2015	2014	2013	2012	2011
القطاع المصرفي	%8	%8	%11	%7	%3
بنك القدس	%19	%9	%9	%18	%21

نسب النمو في التسهيلات مقارنة مع القطاع المصرفي					
البيان	2015	2014	2013	2012	2011
القطاع المصرفي	%19	%9	%9	%18	%21
بنك القدس	%29	%17	%-2	%2	%45



[كلمة رئيس مجلس الإدارة
أعضاء مجلس الإدارة]

يشرف على أعمال البنك مجلس إدارة يتألف من أحد عشر
عضواً من ذوي الكفاءة ويتمتعون بالخبرات والمؤهلات،
ويمارسون فرادى ومجتمعين صلاحياتهم باستقلالية
وموضوعية.



حضرات السادة مساهمي بنك القدس المحترمين ،،

أرحب بكم جميعاً أجمل ترحيب، ويطيب لي ان أتقدم لكم باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة بعظيم الشكر على تلبية دعوتنا لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية، والذي نعرض فيه الى حضراتكم التقرير السنوي العشرون لبنك القدس للعام 2015، بما يشمل الموقف المالي للبنك ونتائج أعماله عن العام المنصرم والذي كان بكل المعايير عام الانجاز واستطاع البنك تحقيق أفضل النتائج وبنجاح مشهود . انني وبحق أقدر لكم ثقتكم المتواصلة ودعمكم لبنك القدس، ايماناً منكم برسائلته الوطنية ودوره البناء في الاقتصاد الفلسطيني كمؤسسة مصرفية رائدة تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية واعادة توزيع رأس المال بأفضل الطرق، وسيواصل مساهمته في تمويل مختلف المشاريع التي من شأنها دعم ركائز الإقتصاد الفلسطيني، وبما يسهم في تحقيق البنك لمزيد من النجاح ويواكب تطلعات المساهمين والعملاء . واشكر كذلك كافة عملائنا الافاضل على ثقتهم وولائهم للبنك والذين كانوا دائماً محور اهتمامنا وسعيانا المستمر لتقديم أفضل الخدمات المصرفية اليهم ونيل رضاهم عن تلك الخدمات، كما وأتوجه بالشكر لزملائي أعضاء مجلس على مهنتهم العالية وتقانيهم في تقديم ما هو أفضل للبنك والى الادارة التنفيذية وجميع موظفي البنك في كافة مواقعهم لعطائهم المتواصل وإخلاصهم في أداء واجباتهم استطاع البنك تحقيق نمو في ارقام الميزانية وتحسنا ملحوظا في مؤشرات السلامة المالية نتيجة تطبيق البنك لخطط منهجية سليمة في التعامل مع التحديات الحاصلة في الوضع الاقتصادي والمالي والمتابعة الحثيثة لكل المتغيرات، حيث أدت الادارة الكفؤة والفعالة لرفع جانبي الميزانية، مع استمرارية العمل على تعزيز نوعية وجودة الاصول وادارة هوامش الربحية بالطرق الفضلى والعادلة ، اضافة الى استمرارية توسع اعمال البنك وحضوره في شتى المجالات المستهدفة.

وقد استمر البنك في تحقيق معدلات نمو عالية في مختلف نواحي العمل، فقد بلغ مجموع الميزانية (اجمالي الموجودات) كما في 2015/12/31 حوالي 804 مليون دولار مقابل 669 مليون دولار كما في 2014/12/31 بنمو بلغت قيمته 135 مليون دولار وبنسبة 20%.

أما بخصوص الأرباح فقد بلغ صافي الربح قبل الضرائب للعام 2015 حوالي 12 مليون دولار مقابل 10,2 مليون دولار للعام 2014 بنمو بلغت قيمته حوالي 1.8 مليون دولار وبنسبة 17%.

بلغت صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 2014/12/31 حوالي 432 مليون دولار مقابل 336 مليون دولار كما في 2014/12/31 بنمو بلغت قيمته حوالي 96 مليون دولار وبنسبة 29%.

فيما بلغت اجمالي ودائع العملاء كما في 2015/12/31 حوالي 650 مليون دولار مقابل 517 مليون دولار كما في 2014/12/31 بنمو بلغت قيمته حوالي 133 مليون دولار وبنسبة 26%.

أما صافي حقوق المساهمين بلغ كما في 2015/12/31 حوالي 77 مليون دولار مقابل 70,5 مليون دولار كما في 2014/12/31 بنمو بلغت قيمته حوالي 6,5 مليون دولار وبنسبة 9%.

كما بلغ معدل العائد على حقوق الملكية لعام 2015 حوالي 10.9% مقابل 10.7% لعام 2014، وبلغ معدل العائد للسهم الواحد حوالي 14.16% لعام 2015 مقابل 14.5% لعام 2014. وبلغت نسبة كفاية رأس المال للعام 2015 ما نسبته 16.3% مقارنة مع 16.98% للعام 2014.

أما اجمالي الدخل فقد بلغ للعام 2015 حوالي 39 مليون دولار مقابل 34 مليون دولار للعام 2014 بنمو بلغت قيمته حوالي 5,5 مليون دولار وبنسبة 16%.

لقد صاحب نمو الأداء، تحسُّن في جودة المحفظة ومؤشرات السلامة العامة للبنك، فقد بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة 2.14% في العام 2015 مقارنة مع 2.68% في العام 2014، وهذا بفعل السياسة الائتمانية الحصينة التي تمثلت بالتركيز على القطاعات الواعدة والمستدامة من حيث الأداء، النمو، والنتائج المحققة. إضافة إلى هذا التركيز على توسيع قاعدة العملاء، والسعي



لتكريس التقدم والعمل المتوازن لكل من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة الجيدة، مع إيلاء المخاطر والعوامل المتداخلة الأخرى - خارجية كانت أم داخلية- بكافة أنواعها أهمية خاصة فيما يتعلق بطريقة تعامل البنك مع ذلك التوجه. وشهد تطورا متميزا على صعيد قاعدة عملاء البنك حيث شهد زيادة مضطردة في قاعدة العملاء ما يعكس الإقبال على الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك، حيث يعمل بنك القدس على الإستجابة لهذا الإقبال وهذا التوسع في قاعدة العملاء عبر افتتاح فروع جديدة ونشر شبكة الصرافات الآلية في مختلف المناطق الحيوية فضلا عن العناية بالقنوات الإلكترونية كالإنترنت البنكي وغيرها من القنوات الحديثة التي تواكب ما يتطلع إليه عملاء البنك.

وقد طورت دائرة الخزينة والاستثمار كافة أنشطتها الاستثمارية في الأسواق المالية وخدمة العملاء والشركات وحققت نموا بشكل ملحوظ بالتوازي مع نمو البنك بشكل عام، حيث تمكنت من تحقيق الأهداف المرسومة لها خلال العام 2015 من خلال إدارة نشاطات الخزينة بشكل كفؤ والمحافظة على التوازن فيما بين المخاطر والربحية لترفع مساهمتها في الأرباح المتحققة للبنك. كما قامت مراكز تنمية الأعمال بتكثيف الدعم لقطاع الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل 94-96% من المنشآت العاملة في فلسطين، حيث طورت مراكز تنمية الأعمال الحلول المصرفية الشاملة لأصحاب المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر مدير علاقة متخصص، على كافة المحافظات في الضفة وغزة.

وخلال العام 2015 قام البنك بافتتاح مجموعة جديدة من الفروع والمكاتب بلغ عددها 4 ليصل عدد فروع ومكاتب البنك في نهاية العام المنصرم الى 31، مما يؤكد على سلامة الخطط الاستراتيجية التي تطبقها الادارة العليا للبنك، والتي تؤتي ثمارها في تحقيق نمو متوازن في كافة عمليات البنك وانشطته عملائه بتوجيهات مجلس الادارة. وقد كان لسياسة الانتشار والتوسع التي اتبناها البنك، بالغ الأثر في اوصول خدماته المصرفية إلى جميع المحافظات، حيث سيقوم قريبا بافتتاح مكتبين مصرفيين في ترقوميا والظاهرية ومكتبين في حي الشجاعية وحي الزهراء في قطاع غزة، لتصل بذلك شبكة فروع ومكاتب البنك الى 35 فرعا ومكاتب، مما يزيد من حجم العمليات المصرفية، فضلا عن انعكاسه في ترويج خدماته، وتميزه بتقديم عروض وحملات متميزة في السوق، بجودة عالية وأداء فعال. كما وقام البنك بتركيب مجموعة من الصرافات الآلية في شتى المواقع لتكون رافدا قويا لمتأخذ الوصول للعملاء والعمل جاري لتركيب صرافات اخرى في مواقع مختلفة، وتم انشاء دائرة متخصصة لكبار العملاء ورفدها بالكوادر المتخصصة لتكون ذراعا ميدانيا لبيع منتجات البنك المختلفة وفي كل المواقع.

إن تطوير رأس المال البشري يعتبر من أولويات إدارة البنك، لما لها من أهمية عظمى فس تحقيق النجاح والتميز. حيث أن تدريب وتطوير ورفع كفاءة الكادر البشري استراتيجية مستمرة للبنك. وهذا الدور يأتي من أجل إرتقاء البنك بدوره التنموي من خلال خلق فرص عمل وتوظيف العناصر الشابة ذات الكفاءة العالية.

ولقد ساهم البنك مساهمة فعالة في مجال المسؤولية الاجتماعية انطلاقا من شعاره الدائم كبنك الوطن والمواطن، وسارع الى الدعم المجتمعي في عدة مجالات منها نشاطات ثقافية، تعليمية، صحية، رياضية، اقتصادية، اجتماعية ومرافق العامة، وذلك وفق خطط وموازنات أعدت لهذا الغرض، والتي كان لها أثرا ايجابيا في المجتمع وبما نسجم مع ايمان البنك بدوره الوطني. أن من ضمن الرؤية الاستراتيجية التي يتبناها البنك، المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وسعيه الدائم إلى استقطاب المستثمرين الراغبين بالدخول إلى السوق الفلسطينية، بما يعود بالنفع على هذه الصناعة، ويزيد من مكانتها وامكانياتها، وبما يعزز كفاية رأسمال البنك. وأخيرا فإنه يمكن القول ان عام 2015 كان عاما للمزيد من الإنجازات المتميزة، وعاما للتأسيس لنجاحات كبيرة وثابتة للمستقبل، فأنني أكرر شكري الوفير الى مساهمينا الافاضل وأعضاء مجلس الادارة الاكارم لجهودهم وتعاونهم المستمر، كما واشكر الإدارة التنفيذية وكافة الموظفين والعاملين في بنك القدس لبذلهم الجهود المتواصلة واخلاصهم في عملهم بكل مسؤولية واخلاص لتحقيق أهداف البنك.

والله ولي التوفيق

أكرم عبد الحسين حجاب

- رئيس مجلس إدارة بنك القدس.
- رئيس اللجنة التنفيذية لبنك القدس.
- رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للعلوم والثقافة - جامعة قاسيون-سوريا.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة بنك الجزيرة - السودان.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة في شركة دار الدواء - الأردن.
- مساهم رئيسي في الشركة العربية للفنادق - فندق الموفينييك.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة في شركة القدس العقارية.
- رئيس مجلس إدارة ومالك شركة Cometa Scientific بريطانيا.
- رئيس مجلس إدارة ومالك Cumberland Health Care Ltd Nottingham بريطانيا.
- مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة الكرميل - الأردن.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة في منتج سن داي - البحر الميت - الأردن.



أكرم عبد اللطيف جراب

ماجستير إدارة أعمال
جامعة درهم - بريطانيا

- نائب رئيس مجلس إدارة بنك القدس.
- رئيس مجلس إدارة شركة دار الدواء.
- عضو مجلس إدارة في البنك الإستثماري.
- رئيس مجلس إدارة شركة دار الغذاء.



عبد الرحيم نزار جردانة

بكالوريوس صيدلة
جامعة مينا سوتا

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق التنمية الفلسطيني .
- عضو مجلس إدارة في المؤسسة المصرفية الفلسطينية.
- عضو مجلس إدارة في شركة كهرباء فلسطين.
- عضو لجنة تنفيذية في هيئة المعمارين العرب.
- عضو هيئة عامة في صندوق الإستثمار الفلسطيني.
- عضو مجلس إدارة في المعهد الاسباني الفلسطيني للتدريب العالي.
- عضو مجلس إدارة في لجنة قروض الإسكان "سكن".
- ممثل مؤسسة أولف بالم الاسبانية في فلسطين.



عاهد فائق بسيسو

بكالوريوس هندسة معمارية
جامعة القاهرة

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- الرئيس التنفيذي- شركة سند للصناعات الإنشائية.
- رئيس مجلس الإدارة- نادي تراسي فتنس الصحي.
- عضو مجلس الإدارة- مجموعة عمار العقارية.



لؤي بشارة قواس

(ممثلا عن صندوق الإستثمار الفلسطيني)
بكالوريوس محاسبة
جامعة بيت لحم

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- رئيس مجلس إدارة مجموعة الكونكوردي للإنشاء ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة - السودان.
- عضو مجلس إدارة بنك مدمجة معلومات البناء.
- رئيس اتحاد مقاولي الدول الإسلامية سابقا.
- رئيس مجلس إدارة شركة الضامنون العرب سابقا.
- عضو اتحاد المقاولين الأردنيين سابقا.



د. حامد عبد الغني جبر

دكتوراه هندسة كهربائية

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- عضو مجلس إدارة والرئيس التنفيذي للشركة المتحده للأوراق المالية.
- مساهم وعضو مجلس إدارة في مجموعة شركات مسروجي.
- عضو مجلس إدارة شركة القدس القابضة.
- مؤسس ومدير تنفيذي لبرنامج درب القادة.
- عضو مجلس استشاري وكالة وطن للأبناء.
- عضو في عدد من الجمعيات الفلسطينية الرائدة (انعاش الاسره، اصدقاء جامعة بيرزيت، حماية المستهلك، جيل الامل).
- عضو في منتدى سيدات الاعمال.



رئيس محمد مسروجي

ماجستير إدارة أعمال
بيرزيت

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- رجل أعمال له خبرة واسعة في مجال الهندسة والمقاولات.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة القدس العقارية ومدير عام الشركة.
- عضو مجلس إدارة العربية للفنادق.



وليد نجيب الأحمد

بكالوريوس هندسة كهربائية

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- المدير العام للبنك الإستثماري.
- محاسب عام معتمد-الولايات المتحدة.



منتصر عزت أبو دواس

(ممثلاً عن البنك الإستثماري)
بكالوريوس محاسبة وإدارة مالية
جامعة باكنجهام

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- مالك ورئيس مجلس إدارة مصنع للشاي في سيرلانكا.
- مالك شركة لتصدير الشاي في سيرلانكا.
- شريك في شركة الكمال للملاحة والتخليص في كل من الكويت والاردن وفلسطين.
- عضو مجلس إدارة في الاتحاد العربي لمصدري البضائع واللوجستيات.
- عضو مجلس أمناء جامعة قاسيون - سوريا.



صالح جبر احמיד

بكالوريوس محاسبة

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- مدير عام القسم الطبي في مجموعة شركة الكرمل - الأردن.
- خبرة 14 عاماً في تجارة وتسويق المستلزمات الطبية والأدوية.
- عدة أستثمارات في العالم العربي.
- عضوية مجلس إدارة شركة دار الدواء للاستثمار - الأردن (2007-2015).
- عضوية مجلس إدارة شركة دار الغذاء - الأردن (2011-2014).



دريد أكرم جراب

ماجستير إدارة أعمال جامعة درهم - بريطانيا
بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة كنت - بريطانيا

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- مستشار تحكيم دولي (جامعة عين شمس - مصر).
- نائب رئيس شركة جميرا للاستثمار العقاري والتجارة العامة.
- نائب رئيس شركة اليازجي للصرافة والعقارات.
- عضو الهيئة الدولية للمحكمين العرب.
- عضو اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينية.
- عضو غرفة تجارة وصناعة - غزة.
- عضو جمعية رجال الأعمال الفلسطينية - غزة.



بدوي معين اليازجي

ممثلاً عن السادة شركة جميرا للإستثمار العقاري
والتجارة العامة
مهندسة الكترونيات



[الإدارة التنفيذية العليا]

يتولى إدارة البنك مجموعة مميزة من أصحاب الكفاءات
والحاصلين على الشهادات العلمية والذين يمتلكون
العديد من المهارات والطاقات المصرفية المميزة.

الإدارة التنفيذية

السيد سميح صبيح

المدير العام
ماجستير علوم إدارية تخصص محاسبة
الجامعة الاردنية



السيد زيد الجلاد

نائب المدير العام
بكالوريوس علوم مالية ومصرفية
جامعة عمان الأهلية

السيد محمد سلمان

مساعد المدير العام
ماجستير علوم إدارية تخصص محاسبة
الجامعة الاردنية

السيد منذر عودة

مساعد المدير العام للشؤون الائتمان
ماجستير علوم إدارية تخصص محاسبة
الجامعة الاردنية

السيد مصطفى أبو زيد

المدير التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد
بكالوريوس محاسبة
جامعة النجاح الوطنية

السيد رائد نجيب

المدير التنفيذي للعمليات المصرفية
ماجستير إدارة الاعمال
جامعة النجاح الوطنية

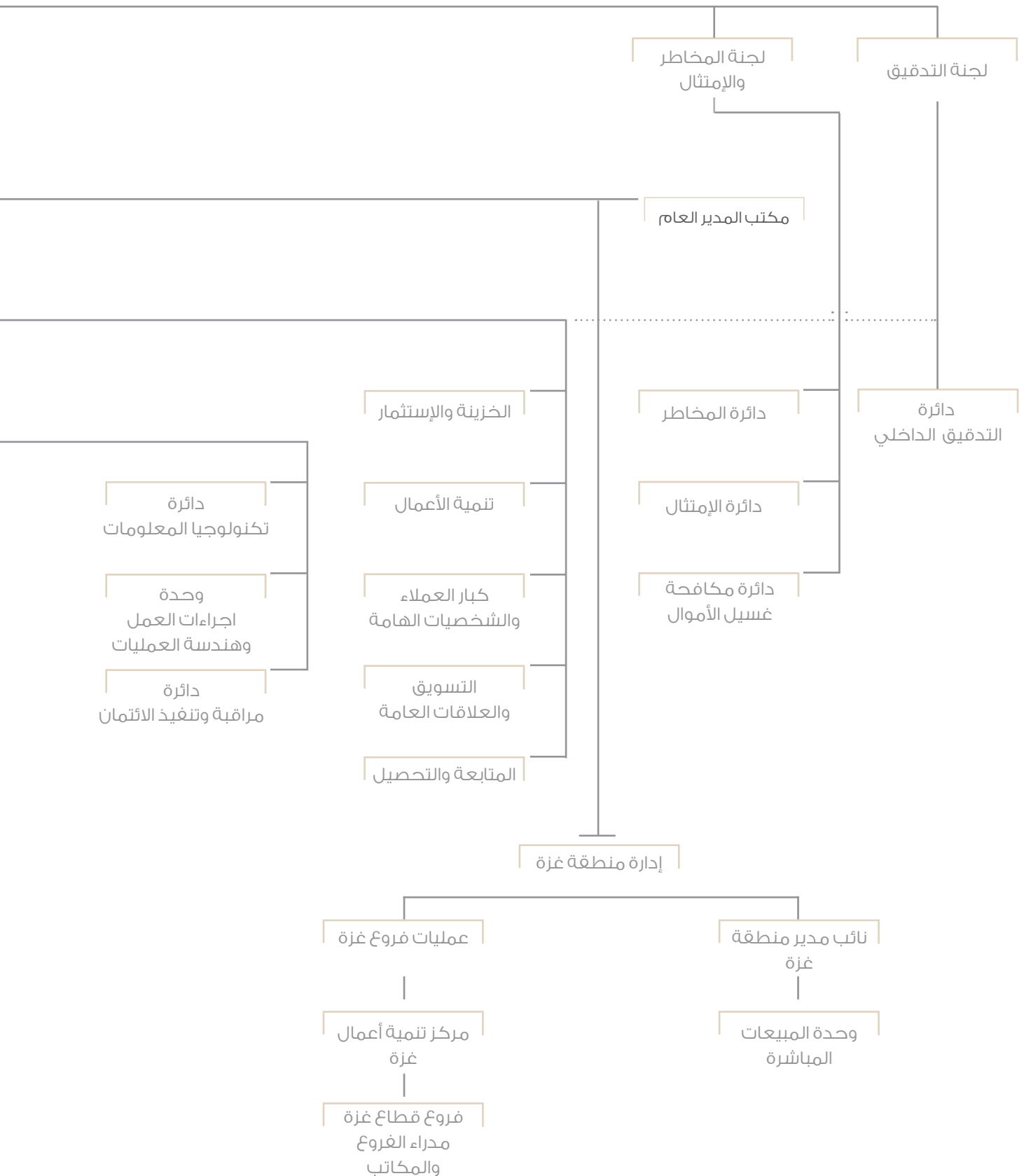
السيد محمد سلامة

المدير التنفيذي لدائرة الخزينة والإستثمار
بكالوريوس علوم مالية ومصرفية
جامعة القدس المفتوحة

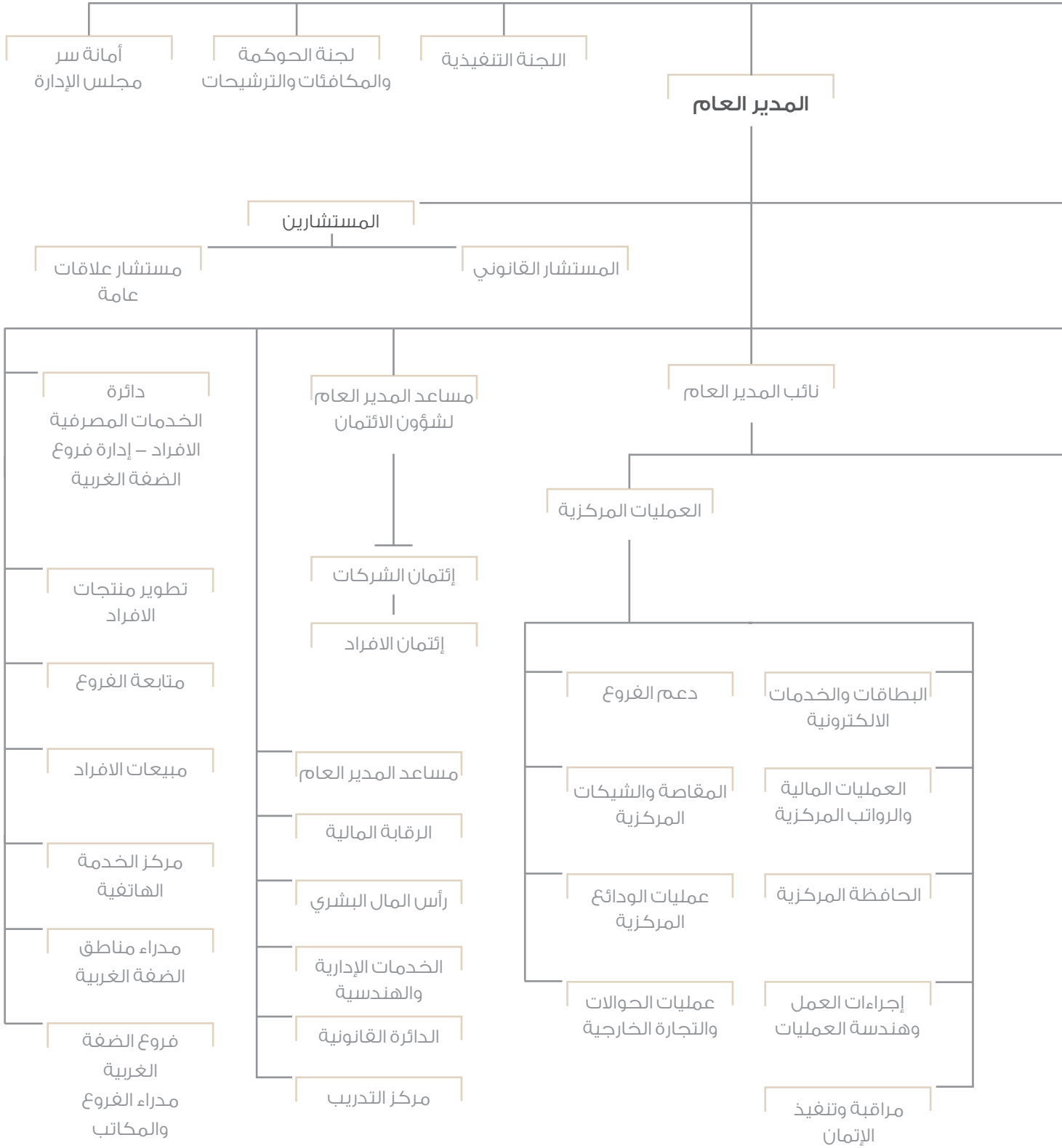
السيد شكري كراز

المدير التنفيذي لمنطقة قطاع غزة
ماجستير إدارة الاعمال
الجامعة الإسلامية، غزة

الهيكل التنظيمي للعام 2015



مجلس الإدارة



Business Strategy

[الخطط المستقبلية
والإستراتيجية]

بنيـت الخـطـط المسـتـقبـليـة والإسـتـراتـيجـيـة العـامـة للبنـك
عـلى عـدة مـحـاور أسـاسـيـة، وعـلى خـطـط وبرنامج عمل
للوصول إلى الأهداف المتمثلة بتحقيق النمو والملائمة
المالية والكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية والربحية.



تم العمل على وضع خطة استراتيجية ثلاثية شاملة، تهدف الى تكريس ريادة وفاعلية البنك، وبالتالي تلبية تطلعات أصحاب المصلحة والعلاقة، من خلال زيادة الحصة السوقية ودخول أسواق وقطاعات جديدة وتقديم أفضل الخدمات المتنوعة والحديثة، للمحافظة على التميز والنجاح، وبالتالي تعظيم ربحية البنك وثروة المساهمين من خلال رفع مستوى التنافسية والكفاءة للبنك للقيام بدوره الفعال. وتم العمل على وضع خطط وبرامج للوصول الى الأهداف المتمثلة في تحقيق النمو والمتانة المالية والكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية والربحية.

تميز البنك بالخدمات والبرامج والمنتجات التي اطلقها للجماهير سواء كان للأفراد او الشركات، وشملت جميع قطاعات وشرائح المجتمع من اصحاب المهن والمشاريع الصغيرة الى اصحاب الشركات والمشاريع الكبيرة والافراد الموظفين سواء في الوظيفة العمومية أو الخاصة. ففي مجال الشركات والمشاريع الصغيرة، تفوقت مراكز تنمية الاعمال «بنك القدس أعمال» بتقديم أفضل الخدمات والتسهيلات للعملاء وبأسرع وقت ممكن، هذا بالإضافة الى استحداث دائرة تطوير المنتجات التي تسعى لتطوير منتجات خاصة للأفراد بمختلف فئاتهم، من برامج قروض وخدمات الكترونية مميزة بالإضافة للحسابات الجارية وحسابات التوفير، وخدمة تحويل الاموال. بالإضافة لخدمة البطاقات الائتمانية بفئاتها الثلاث وميزاتها المختلفة والقيمة.

اما الفلسفة التي يتبناها بنك القدس في خدمات الافراد فهي تعتمد على (One stop Banking) بحيث يستطيع العميل الحصول على جميع الخدمات التي يحتاجها من خلال زيارة اي فرع من فروع البنك.

فمن المتوقع بأن يشهد العام 2016، اطلاق عدد من المشاريع والمبادرات الأساسية لتحقيق رؤية البنك المستقبلية في تطوير مستوى الخدمات والمنتجات والعمليات لتتماشى مع احدث اساليب العمل المصرفي عالمياً، وزيادة حصة البنك من السوق، وافتتاح عدد جديد من الفروع واطلاق خدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة. وتتركز الخطط المستقبلية والاستراتيجية للبنك، حول المحاور التالية:

رفع كفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات والكفاءة المؤسسية

سيقوم البنك بتطبيق عدد من الأنظمة الداخلية والآلية التي ستمكنه من تحسين الأداء وتطوير فهم أفضل لكفاءة استخدام الأموال في مختلف بنود الموجودات، بالإضافة الى تحسين مستوى ادارة مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفوائد لأفضل مستوى. وسيتم ذلك من خلال تطبيق أفضل الأنظمة الآلية لتكون جاهزة للعمل في العام 2016.

نتائج الأعمال المتوقعة

إن توجهات إدارة البنك لعام 2016 تسعى نحو تحقيق رؤية البنك المستقبلية في تطوير مستوى الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة للعملاء، ورفع الحصة السوقية، بالتركيز على قطاع الأفراد والشركات ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والإستمرار في إدارة مصادر الأموال وإستخداماتها بالشكل الأمثل والأكفأ بهدف تعظيم هامش الربح مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة المخاطر.

خدمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

سيقوم البنك بتطوير الخدمات المقدمة من قبله لهذا القطاع انطلاقاً من ايمانه بالأهمية الكبيرة التي يلعبها في النمو الاقتصادي، حيث سيتم تطوير مجموعة جديدة من المنتجات التي تتناسب مع احتياجات الشركات العاملة في هذا القطاع من خلال الاستفادة من الدراسات القطاعية المتخصصة والبرامج المتخصصة في تمويل وضمان المنتجات الائتمانية.

خدمات الأفراد

يعمل البنك على تطوير حزمة من المنتجات الجديدة لعملاء هذا القطاع والتي ستلبي كامل احتياجاتهم البنكية المختلفة. حيث سيتم تطوير البطاقات الائتمانية بإضافة خدمات وميزات جديدة، وسيتم إطلاق برامج حسابات التوفير والودائع وما يرتبط بها من ميزات. وسيتم تطوير قروض الإسكان وقروض السيارات والبرامج الاستثمارية.

خدمات الشركات

سيستمر البنك بتزويد قاعدة عملائه المستهدفين والحاليين من الشركات بمستوى عالي من الخدمات المصرفية المتميزة التي سيتم دعمها خلال العام القادم بخدمات اضافية جاري العمل على تطويرها وسيتم طرحها للعملاء خلال العام القادم. لتعزيز موقعه التنافسي وزيادة حصته السوقية واستقطاب عملاء جدد.

[المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة]



يعمل البنك على تطوير منتجاته وخدماته لتتماشى مع إحتياجات العملاء على مختلف شرائحهم بالإضافة إلى تعميق متانة البنك مالياً والتركيز على النمو ومتابعة التطورات المصرفية.

تقوم سياسة البنك في تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الجديدة على أساس الدراسات العلمية المبنيّة على المعلومات والبيانات الأولية والثانوية من خلال تحليلها بشكل كمي ونوعي، مما يساعد البنك على تطوير منتجاته وخدماته، وبما يتناسب ومتطلبات العميل الآنية والمستقبلية، حيث تميزت هذه المنتجات والخدمات بالابتكار والتطور، ذات قيمة بعيدة المدى مع التأكيد على كونها ذات ربحية مناسبة.

خدمات الأفراد:

يوفر قسم الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة من الحلول المصرفية الشاملة التي تلبي كافة احتياجات ومتطلبات العملاء، وتشكل العلاقة مع العملاء (الأفراد) نقطة محورية يحرص فيها البنك على تقديم النصح والإرشاد الذي يهتم العملاء بجميع الأمور المالية التي تشتمل على مخططات دراسية، لشراء شقة سكنية أو سيارة، وحتى الذهاب في رحلة سياحية. هذا بالإضافة إلى خدمات الإدخار والتخطيط المالي السليم المتمثل في حسابات التوفير وودائع تحت الطلب وغيرها من الأدوات التي تعنى بالحاجات الحالية والمستقبلية. أما على صعيد التسهيلات الإئتمانية فقد أدت السياسة دائمة التطور في برنامج منح قروض الأفراد الى نمو التسهيلات الخاصة بهم خلال العام 2015.

خدمات الشركات

حقق بنك القدس نموا ملحوظا في حجم التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى بقطاعاتها المتنوعة ممن يتمتعون بمركز مالي قوي ومصادر سداد سليمة، وبما يضمن الحد الأدنى من المخاطر ويحقق عوائد مقبولة للبنك ويتوافق والسياسة الإئتمانية والنقدية الأمر الذي انعكس على تنامي حضور البنك بالسوق المصرفي الفلسطيني بحصة تعتبر قيادية وواعده على اختلاف وتتنوع الخدمات المقدمة. هذا بالإضافة إلى الخدمات المتنوعة الأخرى التي تقدم للشركات من خدمات تجارية من خلال دائرة التجارة الدولية من اعتمادات أو غيرها أو خدمات التخطيط المالي ذات العلاقة.

خدمات المنشآت المتوسطة والصغيرة SMEs

في ضوء نمو وتطور الإحتياجات المصرفية لقطاع الأعمال في فلسطين، واصلت دائرة "بنك القدس أعمال" دورها الريادي في تقديم خدماتها المتنوعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث استمرت الدائرة في تنمية وتطوير سلة الخدمات المقدمة بما يضمن استيعاب كافة النشاطات المتعلقة بهذا القطاع سواء على صعيد توظيف الأموال أو استخداماتها، وذلك من خلال تقديم حزمة من الخدمات التي تستهدف كافة القطاعات الاقتصادية والزراعية والسياحية والصناعية والخدماتية. وذلك للحصول على الحصة الطبيعية في السوق الفلسطيني. وتعنى هذه المراكز المنتشرة في كافة المحافظات الكبرى، بتلبية الإحتياجات المصرفية المتنامية والمتطورة لهذا القطاع الهام. فبالإضافة إلى تعظيم مصادر

- الإيراد، تهدف دائرة "بنك القدس أعمال" الى تنويع تلك المصادر مع تخفيف تركيزات المخاطر المتأنية من العمل مع قطاع معين.
- ويقوم مفهوم "بنك القدس أعمال" على تقديم باقة من الخدمات المصرفية في بيئة متطورة تتسم بالتميز والتفرد وفق المعايير التالية:
- وجود طاقم ذو خبرة وكفاءة مميزة مكرس لخدمة هذا القطاع وتلبية إحتياجاته. وهو مفهوم جديد لمبدأ إدارة العلاقة مع قطاع الأعمال في فلسطين، حيث أن التفرد بخدمة هذا القطاع هو امتداد لإستراتيجية البنك في الإبتكار والتخصص وتفعيل الإمكانات لإنشاء علاقة مربحة وذات قيمة لكافة الأطراف.
- اعتماد مبدأ إدارة العلاقة (Relationship Management) مع العملاء من حيث وجود علاقة تخصصيه لإدارة هذه العلاقة.
- إعادة تأهيل 6 مراكز متخصصة تعنى بتنمية الأعمال بحيث تكون مدروسة التوزيع لتغطي الأماكن ذات التركيز وتكون أقرب لقطاع الأعمال حيثما تواجد وأينما كانت هنالك الحاجة إليها في شقي الوطن.
- تقديم الإستشارات المهنية المتخصصة لمساعدة قطاع الأعمال على إدارة نشاطات المنشآت المختلفة بمهنية وكفاءة عالية.

MasterCard بنك القدس

تتميز بطاقت MasterCard بنك القدس بعلتها الجديدة، وبحزم تضم البطاقات (البلاتينية، الذهبية، الفضية) تحت شعار «قيمة تفرح الجميع»، لتمنح مستخدميها مستوى جديد وقيمة مضافة، وتناسب نمط حياتهم ليتمتعوا بأعلى معايير الرفاهية والشغف عبر المزايا التالية: خدمة بطاقة ممر الأولوية (Priority Pass) في أكثر من 600 صالة انتظار مطارات مميزة حول العالم، وخصها بمجموعة متكاملة من عروض (Priceless Arabia) تؤهل لخوض تجارب ممتعة من تسوق وطعام وترفيه ورياضة.. الخ محلياً وعالمياً، بالإضافة إلى خدمات المساعدة الطارئة والمستعجلة لحاملها حول العالم. وتعمل بطاقات (MasterCard) على مدار الساعة لدفع أثمان المشتريات/الخدمات كما تسمح بعملية السحب النقدي من خلال نقاط البيع (POS) وأجهزة الصراف الآلي التي تضع إشارة (MasterCard)، مايسترو (Maestro)، ومن أي مكان بالعالم. يستطيع العميل شراء مستلزماته ثم تسديد فاتورة بطاقات الائتمان لاحقاً في تاريخ محدد يطلب من العميل التسديد كما يسمح له بتقسيم الفاتورة (المبلغ المستغل). ووفر لذلك طاقم مدرب ومختص ومؤهل لاستقبال استفسارات العملاء على مدار 24 ساعة، علماً بأنه يجري العمل على إضافة ميزات جديدة منافسة.



الحولات السريعة WESTERN UNION

واصل بنك القدس خلال العام 2015 توسيع شبكة وكلائه لخدمة الحولات السريعة Western Union كوكيل رئيسي Super-agent، حيث وصل عدد وكلائه الفرعيين إلى 14 موزعين في كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بإرسال الأموال وتلقيها، وسعي البنك إلى تطوير آليات العمل وتحسينها في مجال الحولات السريعة وفق أفضل الممارسات العالمية المعمول بها في تقديم خدمة تحويل الأموال ويسترن يونيون. ضمن بذلك البنك الحلول المتميزة والمتوافقة مع الممارسات المالية ومتطلبات الامتثال لتحويل الأموال وزيادة عدد الخدمات المصرفية لديه، وسيتم توسيع شبكة الوكلاء الفرعيين لتشمل مدن إضافية في كافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2016.





البنوك المراسلة

تقوم الخطط الاستراتيجية لدائرة التجارة الخارجية على توسيع شبكة مراسلين بنك القدس في جميع قارات العالم، وقد تم التواصل مع بنوك عديدة في كافة دول العالم لفتح علاقة جديدة معها، في بلدان الخليج العربي واوروبا والصين وتركيا، ويتمحور نشاط الدائرة على تلبية المتطلبات الخاصة بالمؤسسات المالية من خلال شبكة من المراسلين التي تغطي مناطق كبيرة من حول العالم. مع الالتزام بجميع قواعد الامتثال المطلوبة عالميا، حيث تم مؤخرا تسجيل البنك في مصلحة الضريبة الامريكية IRS بخصوص قوانين FATCA.

تتولى الدائرة تنظيم العلاقات المصرفية مع مراسلي البنك والمؤسسات المالية الدولية في الخارج وإدارة الحسابات الخارجية المفتوحة لدى المراسلين وتنظيم التعامل بالعملة الأجنبية مع البنوك والأسواق النقدية الدولية واستثمار أرصدة البنك في الخارج واستيراد وتصدير الأوراق النقدية الأجنبية.

تضم شبكة مراسلي البنك الحالية عدد من أهم وأكبر البنوك في اوروبا والولايات المتحدة واسيا والشرق الأوسط



جوائز حسابات التوفير «فرحة التوفير كل يومين»

تعد حملة جوائز حسابات التوفير «فرحة التوفير كل يومين» التي تم إطلاقها في العام 2015 من أكبر الحملات التي تم إطلاقها لحسابات التوفير في فلسطين، وبرز نجاح بنك القدس في حسابات التوفير بإعطاء فرصة ذهبية لفوز أكبر عدد من المدخرين بجوائز قيمة، حيث شملت الحملة السحب على سيارة (Opel Corsa 2015) مدفوعة الجمارك كل يومين. والسحب على راتب 500 دولار كل يومين تدفع لمرة واحدة. بالإضافة إلى 20.000 دولار تُوزع على فائزين كل ثلاثة شهور.

حققت حملة «فرحة التوفير كل يومين» زيادة ملحوظة على إجمالي ودائع التوفير بزيادة بلغت 22.8% عن العام 2014 وتم استقطاب حسابات جديدة بلغت ما يقارب 34.500 ألف حساب. وسيعمل البنك على تطوير وابتكار منتجات توفير جديدة لتعزيز ثقافة التوفير عند فئات جديدة كالطلاب والشباب.

الخبزينة وتبادل العملات

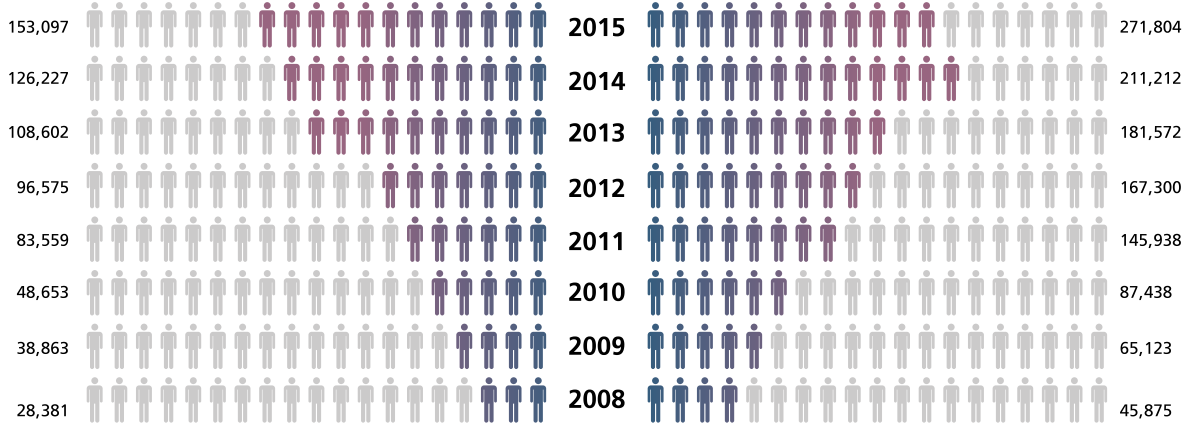
تقدم دائرة الخبزينة وتبادل العملات مجموعة من المنتجات والخدمات الاستشارية الهادفة لحماية المعاملات المصرفية من التعرض لمخاطر تقلبات أسعار العملات، كما ساهمت دائرة الخبزينة وتبادل العملات في إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة من خلال استخدام أحدث الاستراتيجيات المالية، وقامت بتغطية هذه المخاطر وإدارتها بأفضل الطرق المتاحة كما ساهمت بتطوير شبكة المراسلين وبناء علاقات مثالية معها، وتعاملت مع مؤسسات مالية ذات ملائمة مالية مرتفعة. وتوسعت في العمليات المالية ونقلت عمليات البنك نقله نوعية من حيث امكانية تغطية عملياتها التجارية والحوالات وسرعة تنفيذها والتعامل بمنتجات الحماية وتمكين العملاء من تغطية المخاطر التي يتعرضون لها بحيث أصبحت قادرة على تقديم الخدمات المالية بالمستوى والنوعية العالمية المطلوبة. كما ساهمت في توفير السيولة اللازمة لتغطية العمليات وحافظت على استقرار السيولة النقدية في مستويات جيدة في بيئة مالية متقلبة.

كما عملت دائرة الخبزينة وتبادل العملات على ادارة ثغرة السيولة الناتجة عن اختلاف تواريخ الاستحقاق، وادارة مصادر الأموال وتوزيع فائض السيولة واعادة استثماره بأفضل الطرق التي توفيق بين توفر السيولة في بيئة مالية مضطربة وتحقيق أفضل العوائد ضمن الضوابط المصرفية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. وحققت دائرة الخبزينة وتبادل العملات نتائج مميزة ومستقرة لعملياتها وطوّرت ادائها بحيث أصبحت قادرة على استثمار الفرص المتاحة وتحسين الأداء وتطويره بشكل يحمي ويخدم مصالح البنك المستقبلية. بإدارة مجموعة من المتخصصين الذين يتمتعون بالخبرات المدعمة بالمعرفة والعلم، وهم قادرون على تقديم المشورة والنصح حيال أي من هذه المنتجات المتوفرة في الأسواق المحلية والعالمية.

عدد عملاء البنك والنمو في العام 2015

بلغت نسبة الزيادة في عدد عملاء البنك حتى نهاية ديسمبر من العام 2015 ما يقارب 21% عن العام 2014 أما نسبة الزيادة في عدد الحسابات بلغت ما يقارب 28%.

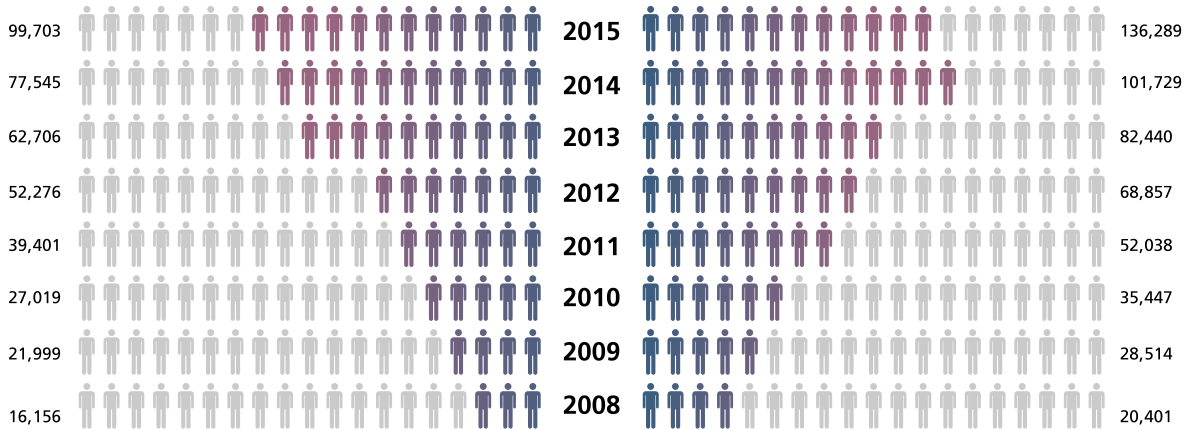
النمو في عدد العملاء 2015-2008



عدد عملاء التوفير والنمو في العام 2015

بلغت نسبة الزيادة في عدد عملاء التوفير حتى نهاية ديسمبر من العام 2015 ما يقارب 28% عن العام 2013 أما نسبة الزيادة في عدد الحسابات فقد بلغت ما يقارب 33%.

النمو في عدد الحسابات 2015-2008





جودة الخدمة والعناية بالعملاء «نستمع ونهتم»

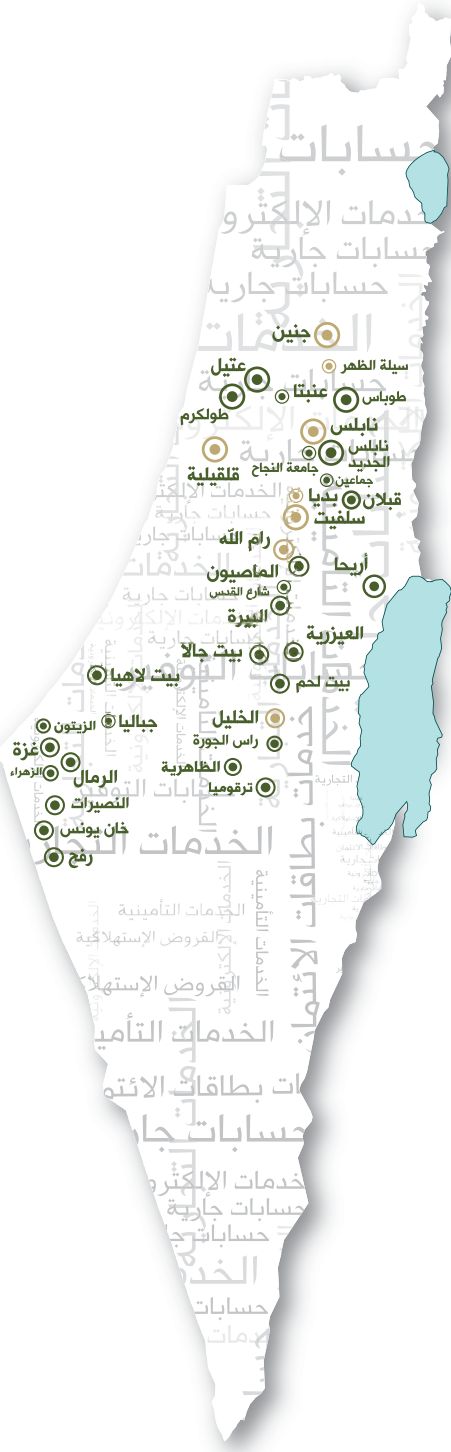
يعنى بنك القدس بجودة الخدمة والعناية بالعملاء وذلك لتكريس ثقافة الخدمة الجيدة لكافة منتجات وخدمات البنك، ويقوم بدراسة الآلية التي يتم تقديم الخدمة فيها ومدى كفاءتها والمدة الزمنية الذي يستغرقها تقديم الخدمة، وبالتالي عمل مراجعة شاملة وتقييم دقيق للآليات المتبعة والاجراءات المعمول بها ليتم تحديثها لتنعكس إيجاباً على الخدمة المقدمة بشكل يلبي ويفوق توقعات العملاء. وتعتبر الشكاوى والاقتراحات الواردة من الفروع باستخدام المنافذ المتاحة على اختلاف أنواعها كالرقم المجاني المخصص لاستقبالها، صناديق الاقتراحات/ الشكاوى الموجودة داخل الفروع والمكاتب، أو من خلال البريد الإلكتروني، مصدراً أساسياً لمعرفة مواضع التقصير الواجب حلها في أسرع وقت ممكن. وتعتمد أساسيات لعمل التقييم الموضوعي وقياس جودة الخدمة المقدمة، وتحسينها باستخدام برامج تدريبية مختصة بالتنسيق والتعاون مع دائرة رأس المال البشري ووضع خطط تدريبية شاملة، لتكريس وتعزيز ثقافة جودة الخدمة ورضا العملاء.

استراتيجية التفرع والانتشار في فلسطين

تجسيداُ لخطة التفرع والانتشار التي يسعى البنك لتطبيقها وذلك بغرض التسهيل على المواطن حيث يعمل المصرف باستمرار وفق أطر استراتيجية واضحة، تأتي على ضوء التحليلات الاقتصادية وبالتوازي مع استراتيجية سلطة النقد الفلسطينية الرامية الى تشجيع البنوك على التفرع بمختلف المناطق للاستفادة من خدمات بنك القدس المميزة في كافة المناطق وخصوصاً الأرياف التي لا تستفيد من الخدمات المصرفية.

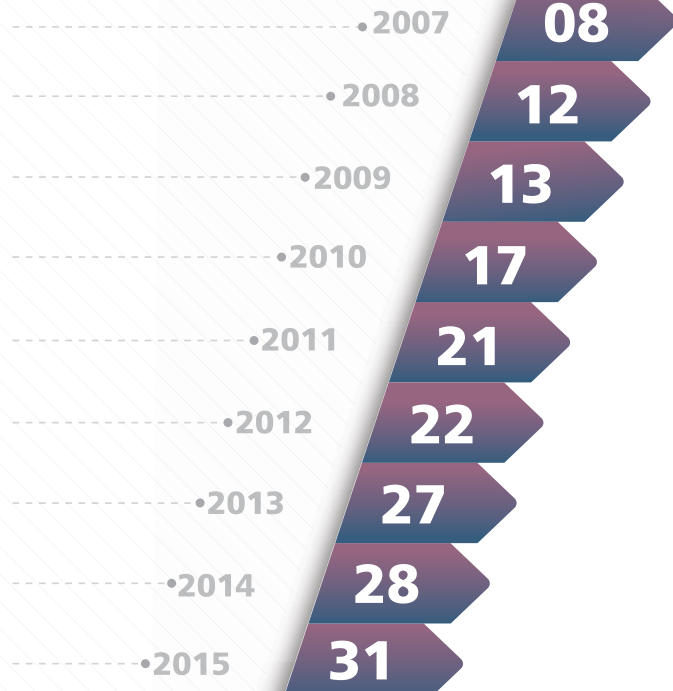
كما يسعى بنك القدس للتواجد في مراكز التسوق والتي تعتبر من المواقع المثالية للمتسوقين لتوفر جميع الخدمات والاحتياجات في مكان واحد وبالتالي تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية للزائرين في المول ضمن اوقات مرنة لاستكمال معاملاتهم والحصول على الخدمة في اي وقت. مما يحقق ميزة تنافسية للبنك على مستوى القطاع المصرفي الفلسطيني وتعزيز صورة البنك ورفع مستوى الثقة بين المواطنين.

ولتعزيز موقع البنك في مجال التفرع، فقد شهد العام 2015 افتتاح فرعان هما: فرع رفح وجباليا في قطاع غزة. بالإضافة الى مكتبين هما: مكتب جماعين وقلبان في محافظة نابلس، ليرتفع بذلك عدد فروع البنك العاملة في فلسطين الى 31 فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المناطق. بالإضافة الى الموافقات التي تم الحصول عليها لافتتاح ثلاثة فروع جديدة في بلدة ترقوميا والظاهرية في محافظة الخليل، بالإضافة الى حي الشجاعية في محافظة غزة، بالإضافة الى ثلاثة موافقات اخرى للتفرع في مراكز التسوق، وهم: مركز تسوق بيرزيت، برفو مول ومول نابلس في منطقة بيت وزن، لتصل بذلك شبكة فروعنا ومكاتبنا خلال العام 2015 الى 37. وفي ذات السياق حافظ البنك على صدارته في السوق المصرفي بامتلاكه شبكة صرافات آلية بلغ عددها ٥٤ صراف الي نهاية العام 2015.





بلغ عدد فروع ومكاتب البنك في العام 2015 ما نحوه 31 فرعاً ومكتباً مقارنة مع 8 فروع ومكاتب في العام 2007





[رأس المال البشري]

يؤمن بنك القدس إيماناً راسخاً في رأسماله البشري،
ويعتبره أئمن الأصول التي تتكفل بدفع عجلة النمو
وتحقيق النجاح الدائم والمستدام له.



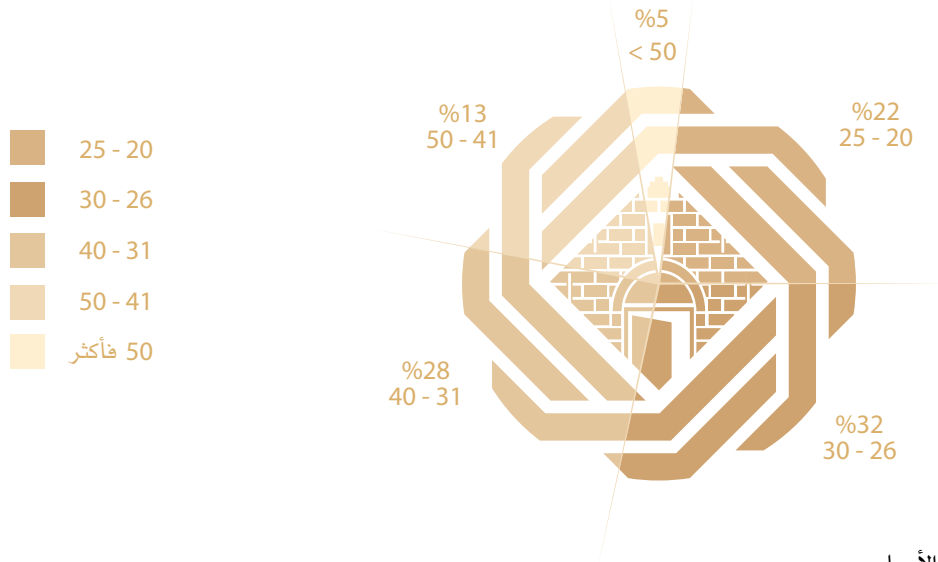
تعتبر دائرة رأس المال البشري ركنا أساسيا في بنك القدس ومن أهم الدوائر الإدارية، حيث تهدف الى تعزيز القدرات والمهارات والمعارف المهنية والسلوكية لكافة الموظفين في البنك، وكذلك تنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم، وتهيئة الظروف التنظيمية الملائمة من حيث الكم والكيف لاستخراج أفضل ما لدى الموظفين من طاقات وتشجيعهم على بذل أكبر قدر ممكن من الجهد و العطاء، حيث يؤمن بنك القدس ان عليه ان يتميز على مستوى جودة وتعدد الخدمات التي يقدمها، ولكي يتميز بخدماته كان عليه ان يتميز بكادر بشري مؤهل ومدرب؛ فالعنصر البشري هو اثنان الموارد لدى البنك والاكثر تأثيرا في تحقيق رؤية ورسالة البنك وهو المؤثر الحقيقي في تحقيق اهداف وارباح ونمو البنك، لذلك حرصت ادارة البنك على استقطاب وتأهيل الكفاءات اللازمة والقادرة على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية.

ينفرد بنك القدس باجراءات وسمعة متميزة في توظيف الكوادر البشرية كونه يتبوأ مكانة تمكنه من استقطاب واختيار افضل الخبرات والمواهب للتوظيف، لذلك يزخر بنك القدس اليوم بالموظفين ذوي الخبرات العالية من كلا الجنسين حيث تشكل الاناث ما نسبته 28% من العاملين في البنك، وضمن خطة البنك في التوسع والانتشار، قامت دائرة رأس المال البشري بالبحث عن المواهب والكفاءات الجادة للتعين في الفروع والمكاتب الجديدة التي تم افتتاحها في العام 2015، حيث تم تعيين كوادر متميزة في الفروع والمكاتب الجديدة والتي تم افتتاحها في العام 2015، وجاري التحضير لكادر مكاتب جديدة ضمن خطة البنك في التوسع والانتشار.

تصنيف الموظفين حسب الأعمار والنوع الاجتماعي والمؤهلات العلمية:

العمر بالسنوات	العدد	النسبة %
25 - 20	140	22 %
30 - 26	205	32 %
40 - 31	176	28 %
50 - 41	82	13 %
50 فأكثر	30	5 %
المجموع	633	100 %

يبين الجدول أعلاه أن النسبة العالية من موظفي البنك تتراوح أعمارهم بين 26-30 سنة، تليها الفئة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 31-40 سنة.

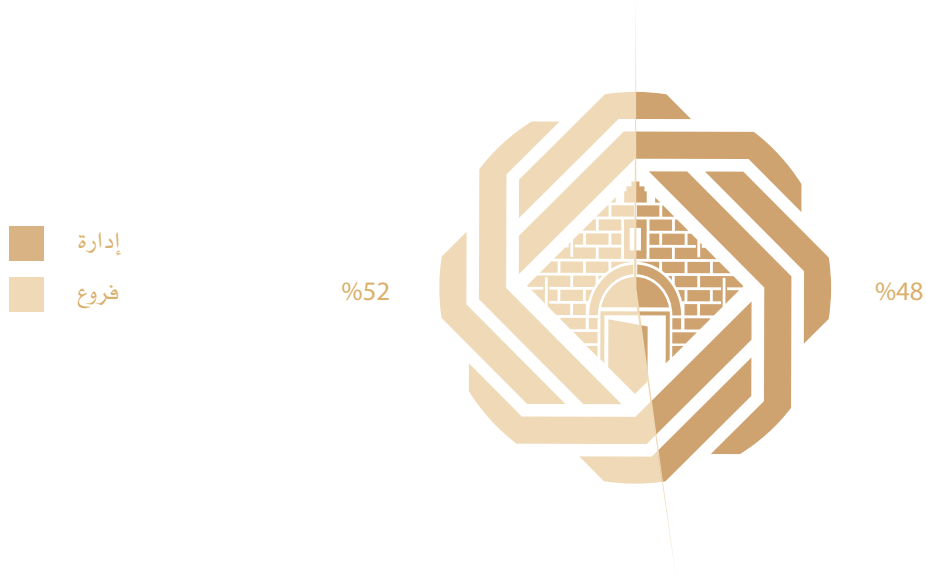


توزيع الموظفين حسب الأعمار.

النسبة %	العدد		النوع الاجتماعي
	الفروع	الادارة	
72 %	230	229	ذكر
28 %	100	74	أنثى
100 %	330	303	المجموع

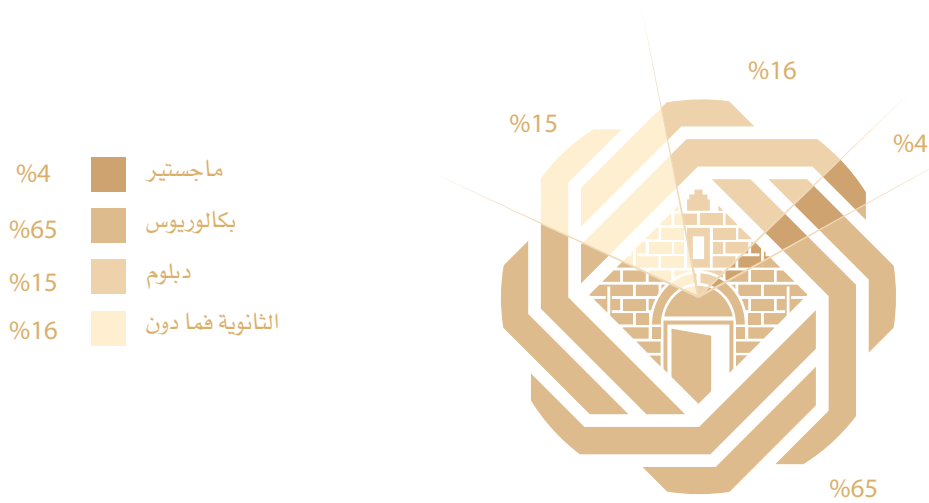
يبين الجدول أعلاه أعداد الذكور والإناث في كل من الإدارة العامة وفروع ومكاتب البنك وقد بلغ إجمالي عدد الموظفين حتى نهاية العام 2014 ما نحو 633.

توزيع الموظفين ما بين الادارة العامة وفروع ومكاتب البنك.



النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
4 %	25	ماجستير
65 %	423	بكالوريوس
15 %	90	دبلوم
16 %	95	الثانوية فما دون
100 %	633	المجموع

يبين الجدول اعلاه توزيع الموظفين حسب مؤهلهم العلمي.



توزيع الموظفين حسب مؤهلهم العلمي.



مركز التدريب

إن أهمية التدريب لا تقتصر على تطوير قدرات العاملين في البنك من خلال المعلومات والفنون والمهارات المرتبطة بأداء العمل فقط، إنما تمتد تلك الأهمية لتشمل تحسين وتطوير سلوكيات الموظفين في العمل وتعاملهم مع الرؤساء والمرؤوسين وزبائن البنك. بمعنى أن التدريب يفيد في ترشيد الأنماط والعادات السلوكية وتطوير القيم والاتجاهات النفسية للموظفين ويكفل لهم المحافظة على توازنهم النفسي. وانطلاقاً من هذه الأهمية قامت ادارة البنك بتأسيس مركز التدريب بتاريخ 2015/4/1 ايماناً واعترافاً منها بأن رأس المال البشري هو أساس أي نجاح يحققه البنك.

لذا عمل المركز منذ بدايته على تأسيسه التدريب وتعزيز ثقافته، ليصبح مطلباً لجميع العاملين في البنك لتطوير مستوى الاداء مما ينعكس ايجاباً على مستوى جودة الخدمة التي تقدم الى عملاء البنك. ومن ثم تمكين واعداد الموظفين الموهوبين بالشكل الامثل للارتقاء باعمالهم وتولي مهام اشرافية أعلى، وفقاً لمنظومة تدريب متناسقة من المستويات الاساسية والمتوسطة والاشرفية، وبالتالي خلق كادر مؤهل من التنفيذيين والاداريين المصرفيين القادرين على قيادة البنك. كما ويعد التدريب ركيزة اساسية لتميز البنك وموظفيه على حد سواء. وهو سلاح منافسة قوي يمكن من خلاله مساعدة الموظف على تحقيق طموحه وأماله وتحسين مستوى الاحساس بالرضى العام لديه، وتقليص فجوة الاداء الحالية لديه مع مستوى الاداء المطلوب لاي وظيفة.

عمل مركز التدريب على اختيار مجموعة من البرامج النوعية والمهنية وانتقى عدد من المدربين الخبراء والمحترفين سواء من الداخل او من الخارج لتقديم التدريب المطلوب.

ففي العام 2015 عقد ونظم واشرف المركز على (108) نشاطاً تدريبياً شارك به (919) مشاركاً ومشاركة من مختلف فروع ومكاتب الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة الى دوائر الادارة العامة. وعمل على اعداد كادر من المدربين الداخليين وتطويرهم وتحفيزهم. شارك حوالي (40) موظفاً وموظفة في دبلومات مهنية متخصصة في العمل المصرفي مثل: ادارة المشاريع المحترفة، وادارة الفروع المصرفية، والتأهيل المصرفي، وشهادة متخصص معتمد في الرقابة الداخلية، و CICS, Technical Analysis وغيرها من البرامج النوعية. وشارك حوالي (12) موظفاً وموظفة مثلوا البنك في عدد من المؤتمرات والمنتديات والاجتماعات السنوية والمعارض المتخصصة في مختلف انحاء العالم.

كما شارك عدد من الموظفين في (Study Tour) لدى عدد من المؤسسات والبنوك المصرفية في الخارج.

عقد البنك عدد من البرامج التدريبية عن بعد (Elearning) وسيعمل على تعزيزها اكثر في العام 2016 لتكون جزء اساسي من النشاط التدريبي.

كما واشرف مركز التدريب على تدريب (176) طالباً وطالبة من مختلف الجامعات والمعاهد والكليات من باب مسؤوليته المجتمعية تجاه المؤسسات التعليمية في الوطن.



[علاقات المساهمين]

إن قيم ومبادئ البنك تتمثل في توفير الفرص المتساوية لكافة المساهمين وتحسين طرق التواصل الدائم معهم بشتى الوسائل المتاحة، تأكيداً لمبادئ الشفافية والحوكمة المهنية.



عمل بنك القدس جاهداً على التواصل الدائم مع كافة مساهميه بشتى الوسائل المتاحة. فمن خلال قسم المساهمين ذو الإختصاص ومن خلال فروعنا المنتشرة من شمال الوطن الى جنوبه حافظ البنك على علاقته الإيجابية مع مساهميه. كما حرص البنك على اىصال المعلومات التي تخص البنك للمساهمين عن طريق التقرير السنوي الذي يصدر في نهاية كل عام، حيث يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة وتشجيعهم على القيام بعمليات التصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حال غيابهم. ويتم أيضاً في هذه الإجتماعات:

- حضور رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس.
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن أية أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الأمور.
- انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهماتهم.
- وتماشيا مع خطة البنك في التطور، شمل موقعنا الالكتروني التقرير السنوي كاملا بالإضافة الى تواصلنا مع مساهمينا على مدار الساعة على صفحتنا على الفيسبوك.

يبين الجدول المستثمرون التي تزيد نسبة ملكيتهم عن 5% كما في تاريخ 2015/12/31 :

نهاية 2014		نهاية 2015		الاسم
نسبة المساهمة	عدد الاسهم	نسبة المساهمة	عدد الاسهم	
22.18	11,088,202	22.18	12,197,002	اكرم عبداللطيف حسن جراب
-	-	10.00	5,500,000	هيئة التقاعد الفلسطينية
8.00	4,000,000	8.00	4,400,000	شركة عبدالرحيم جردانه واولاده
5.21	2,604,977	5.21	2,865,474	شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني

بالدولار أمريكي

يبين الجدول أدناه ملكية أعضاء مجلس الادارة كما هي بتاريخ 2015/12/31 مقارنة مع نهاية العام السابق 2014/12/31 :

عدد الاسهم المملوكة		المنصب	الجنسية	الاسم
نهاية 2014	نهاية 2015			
11,088,202	12,197,022	رئيس المجلس	فلسطيني	اكرم عبداللطيف حسن جراب
1,337,154	441,689	نائب رئيس المجلس	أردني	عبدالرحيم نزار عبدالرحيم جردانه
2,604,977	2,865,474	عضو	فلسطيني	شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني
1,985,588	2,184,146	عضو	أردني	دريد اكرم عبداللطيف جراب
1,500,000	1,650,000	عضو	أردني	حامد عبدالغني محمود جبر
1,351,000	1,486,100	عضو	فلسطيني	صالح جبر احمد احميد
1,097,549	1,207,303	عضو	أردني	شركة البنك الاستثماري
917,210	1,258,250	عضو	فلسطيني	ش. جميرا للاستثمار العقاري والتجارة العامة
131,850	100,000	عضو	فلسطيني	وليد نجيب مصطفى الاحمد
74,000	81,400	عضو	فلسطيني	عاهد فايق عاطف بسيسو
30,000	44,385	عضو	فلسطيني	ربي محمد محمود المسروجي

بالدولار أمريكي

يبين الجدول ملكية اقارب أعضاء مجلس الادارة كما هي بتاريخ 2015/12/31 مقارنة مع 2014/12/31 :

عدد الاسهم المملوكة		الجنسية	درجة القرابة	الأقارب
نهاية 2014	نهاية 2015			
2,004,432.00	2,204,875.00	أردني	ابن السيد أكرم جراب	مهند اكرم عبداللطيف جراب
1,985,588.00	2,184,146.00	أردني	ابن السيد أكرم جراب	دريد اكرم عبداللطيف جراب
1,880,729.00	2,068,801.00	أردني	ابن السيد أكرم جراب	يزن اكرم عبداللطيف جراب
1,875,628.00	2,063,190.00	أردني	ابن السيد أكرم جراب	زيد اكرم عبداللطيف جراب
10,000.00	11,000.00	فلسطيني	زوجة السيد صالح احميد	جميله محمد يوسف مسلم
10,000.00	11,000.00	فلسطيني	زوجة السيد صالح احميد	لينا صالح جبر مسلم

يبين الجدول ملكية الإدارة التنفيذية كما بتاريخ 2015/12/31 مقارنة مع 2014/12/31 :

بالدولار أمريكي

عدد الاسهم المملوكة		الجنسية	المنصب	الاسم
نهاية 2014	نهاية 2015			
5,100.00	5,610.00	فلسطيني	المدير العام	سميح صبيح
-	4,700.00	فلسطيني	مدير دائرة تسهيلات الشركات	البير ادمون اميل حبش

مسائل أحييت للتصويت

لا يوجد

عقود مع شركات ذوي صلة

لا يوجد

البيانات المالية

يوجد إختلاف بين البيانات المالية الأولية وبين البيانات المالية المدققة وهناك فرق بين الإفصاح الأولي والنهائي ناتج عن التزام البنك بتعليمات سلطة النقد بخصوص التعميم رقم 2015/171 بشأن تحقق الايراد من الرسوم والعمولات وبصافي أثر على قائمة الدخل بقيمة 167,636 دولار.

المدقق الخارجي

قام بتدقيق حسابات البنك للعام 2015 بريس ووتر هاوس، وبلغت أتعاب المدقق الخارجي 37,120 دولار.

عدد إجتماعات مجلس الإدارة ونسبة الحضور

يعقد مجلس الإدارة عدد 6 جلسات سنوياً حيث بلغت نسبة الحضور 95% لمجموع الجلسات للعام 2015.

الموعد المتوقع لانعقاد الهيئة العامة

من المتوقع عقد الهيئة العامة في شهر ايار.

في بنك القدس نعمل بتصميم للحفاظ على علاقة مثمرة مع المساهمين والمستثمرين، ومن هذا المنطلق يسرنا الرد على استفساراتهم والاحتفاظ بسجلاتهم والسعي للوصول لرضائهم التام.

آلية إيصال المعلومات إلى المساهمين :

- الموقع الإلكتروني لبنك القدس www.qudsbank.ps
- صفحة البنك على www.facebook.com/qudsbank.
- التقرير السنوي الذي يرسل كل عام مع دعوة الهيئة العامة عن طريق البريد اليدوي.
- فروع البنك المنتشرة في كافة مناطق فلسطين.

بلغ مجموع رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا 862,925 دولار أمريكي للعام 2015 مقابل 682,925 دولار أمريكي للعام 2014، وهي مفصلة على النحو التالي:

الاسم	رواتب ومكافآت مدفوعة في عام 2015
المدير العام	\$ 223,352
الادارة التنفيذية العليا	\$ 639,573
المجموع	\$ 862,925

نشاط التداول العام 2015

ملخص نشاط التداول في العام 2015 لسهم بنك القدس.

التغير عن 2014	ملاحظات	الترتيب 2015	القيمة 2015	التداول 2015
%156.62	8.243% من إجمالي التداول	4	14,444,220	عدد الأسهم المتداولة (#)
%187.85	4.902% من إجمالي التداول	5	15,705,762	قيمة الأسهم المتداولة (\$)
%390.19	6.607% من إجمالي عدد الصفقات	5	2,049	عدد الصفقات المنفذة
%133.29	معدل الدوران للشركات: 10.48%	2	%26.262	معدل دوران السهم (%)
%83.48	85.772% من إجمالي الجلسات	7	211	عدد جلسات تداول سهم الشركة
%47.42	2.141% من إجمالي القيمة السوقية	8	71,500,000	القيمة السوقية (\$) كما في 2015/12/31
%-17.65	معدل الأسهم الحرة للشركات: 42.39%	19	%39.20	نسبة الأسهم الحرة (Free Float)
%35.89	0.48% من إجمالي عدد المساهمين	30	496	عدد المساهمين

أعلى وأدنى سعر خلال عام 2015.

نسبة التغير	سعر الإغلاق 2014	سعر الإغلاق 2015	أدنى سعر تداول 2015	أعلى سعر تداول 2015
%34.02	\$US 0.97	\$US 1.30	\$US 0.91	\$US 1.30

نفقات أعضاء مجلس الإدارة 2015

المجموع مقيم دولار	حضور جلسات ومواصلات مدفوعة / دينار	مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2015 / دينار	الاسم
17,489	2,400	10,000	أكرم عبد اللطيف جراب
16,220	1,500	10,000	عبد الرحيم نزار جردانه
21,439	5,200	10,000	وليد نجيب الاحمد
19,877	4,100	10,000	جميرا للإستثمار العقاري
23,836	6,900	10,000	عاهد فائق بسيسو
21,016	4,900	10,000	ربي مسروجي العلمي
21,157	5,000	10,000	صندوق الإستثمار الفلسطيني
21,016	4,900	10,000	صالح جبر احميد
16,643	1,800	10,000	حامد عبد الفني جبر
17,066	2,100	10,000	البنك الإستثماري
16,643	1,800	10,000	دريد أكرم جراب
212,412	40,600	110,000	المجموع
(7,052)			فائض في المخصص للعام 2015 غير مدفوع
205,360			المصرف المحمل فعليا على 2015

بلغت مكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة 205,360 دولار أمريكي حتى نهاية عام 2015.

يتم الصرف حسب نسبة حضور جلسات مجلس الإدارة وبعد مصادقة الهيئة العامة على البيانات المالية الختامية.

جدول الأعمال المقترح لاجتماع الهيئة العامة العادية «الواحد والعشرون» لبنك القدس

- قراءة محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية السابق 2015/4/23.
- مناقشة تقرير مجلس الإدارة لعام 2015 والمصادقة عليه.
- عرض تقرير مدقق الحسابات ومناقشة البيانات المالية للشركة للعام 2015 والمصادقة عليها.
- إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في 2015/12/31.
- انتخاب وتعيين مدققي حسابات البنك الخارجيين لعام 2016 وتقويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم.
- المصادقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2015.
- اقرار توصية مجلس الإدارة بتوزيع ارباح اسهم مجانية على المساهمين المسجلين لدى بورصة فلسطين بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية وبنسبة 11% واتخاذ قرار بذلك.
- انتخاب مجلس ادارة جديد للفترة من 2016 وحتى 2019.
- أية أمور أخرى تقترح الجمعية العمومية إدراجها في جدول الأعمال وفق أحكام القانون.

إقرارات مجلس الإدارة

- عملاً بتعليمات الإفصاح والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية:
- يقر مجلس إدارة بنك القدس وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2016.
 - يقر مجلس إدارة بنك القدس بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2015 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.
 - يقر رئيس مجلس الإدارة / المدير العام والمدير المالي بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك القدس السنوي للعام 2015.
 - يلتزم بنك القدس بأسس الحوكمة المعمول بها وبتشكيلة اللجان التابعة لمجلس الإدارة، ومن ناحية الأعضاء المستقلين سيتم العمل مع سلطة النقد لتصويب ذلك.

حجم الإستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الإستثمار الرأسمالي كما في 2015/12/31 ما قيمته 2,200,550 دولار مقارنة مع 5,709,271 دولار كما في 2014/12/31.



[الحوكمة]

يعتمد البنك تعريف الحوكمة من منظور سلطة النقد الفلسطينية على أنها مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة البنك بطريقة حكيمة بما يحقق مصالح الأطراف ذات العلاقة، بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي، وبما يحقق الحفاظ على البنك وتنميته.



1 الالتزام بالحاكمة المؤسسية

انطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية وايمان مجلس الادارة بأهمية ممارسات وتطبيقات الحاكمة المؤسسية السليمة، والتشريعات التي تحكم أعمال البنوك، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمة المؤسسية بالإضافة الى دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين ، وانطلاقاً من رسالة البنك في تقديم افضل الخدمات المصرفية على أسس عصرية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني يلتزم مجلس الادارة بتطبيق دليل الحاكمة المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الفلسطينية والاطر التشريعية والقانونية النازمة لأعمال البنك وتعليمات هيئة سوق راس المال وبورصة فلسطين.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر لمواكبة اخر التطورات والتعليمات بالخصوص ونشره ضمن التقرير السنوي وعلى الموقع الالكتروني للبنك وللجمهور عند الطلب.

2 دور رئيس مجلس الادارة

يراعى في منصب رئيس مجلس الادارة ما يلي :

- الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام .
- ان لا تربطه بالمدير العام اي قرابة دون الدرجة الثالثة .
- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقررة من المجلس، على ان يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك .
- رئيس مجلس الادارة يمارس جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويقوم بممارسة الصلاحيات والمهام المفوضة اليه من المجلس.



ويقوم رئيس مجلس الادارة بالادوار الرئيسية التالية:

1. الاشراف على جميع أعمال البنك، وهو مسؤول أمام مجلس الادارة عن الاشراف ومتابعة سير أعمال البنك وعن متابعة تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء العام للبنك وفقا للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الادارة .
2. يتأكد رئيس المجلس من توفر تحكم مؤسسي عالي المستوى وفعال لدى البنك، ويقوم بإنشاء والمحافظة على علاقات جيدة وبناءة تقوم على اساس الحاكمية المؤسسية بين اعضاء المجلس والادارة التنفيذية ، ويساهم في ترويج ثقافة مؤسسية في مجلس الادارة من خلال العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين اعضاء المجلس خلال الاجتماعات، كما يتأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الاوقات المناسبة لكافة اعضاء المجلس والمساهمين .

3 مسؤوليات مجلس الادارة

- يتحمل مجلس ادارة البنك المسؤوليات المتعلقة بادارة البنك وسلامة اوضاعه المالية واعتماد البيانات المالية الدورية المراجعة من قبل المدقق الخارجي، والتوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك، والتأكد من تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية ورعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الاخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن ادارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن اطار القوانين والتعليمات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
- رسم السياسة العامة للبنك بما يشمل وضع الاستراتيجيات والاهداف وسياسات العمل وتطويرها بشكل دوري والتأكد من التزام الادارة التنفيذية بها .
- مجلس ادارة البنك هو الجهة المخولة بالموافقة على الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لكافة مستويات البنك وكذلك الموافقة على السياسات وخطط عمل البنك والتي ضمنها الموافقة على سياسة المخاطر واجراءات عملها مع التأكد من وجود الية لقياس هذه المخاطر ووضع الحدود اللازمة لها، وكذلك السياسة الائتمانية والاستثمارية وسياسة التوظيف والتعيين وتقييم الاداء وسياسة الضبط الداخلي.

- يقوم مجلس الادارة باختيار اعضاء الادارة التنفيذية العليا للبنك وكذلك الخبراء والاستشاريين وفق سياسة التوظيف والتعيين المعتمدة من المجلس ، وتحديد رواتبهم ومكافاتهم وتقييمهم بشكل سنوي ، مع تأكد المجلس من وجود خطة تعاقب لاعضاء الادارة العليا تضمن توفر بدلاء مؤهلين لادارة شؤون البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك بالاشراف والرقابة على أنشطة البنك وفق القوانين والتعليمات والقرارات النافذة والانظمة الداخلية للبنك وبما ينسجم مع مبادئ الحكم المؤسسي السليم وطلب التقارير اللازمة في المواعيد المناسبة من الادارة .
- يقوم مجلس ادارة البنك بتطوير اطار عام للادارة يشمل على هيكل تنظيمي مناسب يبين خطوط السلطة والمسؤولية ومستويات الادارة ، ونظام متكامل للحكم المؤسسي، ونظام الرقابة والضبط الداخلي، ونظام لادارة المخاطر، وسياسة لمراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال ومعيار للسلوك والاخلاقيات . وسياسة لادارة عمليات الخزينة وتعليمات وقواعد لمنع عمليات الاحتيال والتزوير .
- يقوم أعضاء مجلس ادارة البنك بممارسة واجباتهم تجاه البنك بولاء وعناية ويقومون بالتأكد من وجود الاليات التي تضمن توافق البنك مع كافة التشريعات والانظمة والقوانين، ويقوم أعضاء مجلس الادارة عند ممارستهم لنشاطاتهم بتجنب تعارض المصالح او التي تظهر كتعارض للمصالح، ويلتزمون بتوفير الوقت والجهد اللازم للوفاء بمسؤولياتهم تجاه البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك من خلال لجنة الترشيحات والمكافات والحاكمية المؤسسية بتقييم اداء المجلس ككل مرة واحدة على الاقل سنويا
- يقوم مجلس الادارة بتقييم المدير العام سنويا .
- يقوم مجلس الادارة بتقييم دوائر المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي .

4 آلية عمل مجلس الادارة

- يتم عقد اجتماعات مجلس الادارة دوريا وحسب متطلبات القوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها ويحد ادنى مرة واحدة على الاقل كل شهرين، ويتم توضيح المواضيع الرئيسية في جدول أعمال كل اجتماع لضمان تغطية كافة المواضيع.
- يوفر البنك المعلومات الكافية لأعضاء مجلس الادارة قبل عقد الاجتماعات لتمكينهم من الوصول الى قرارات سليمة، ويتم توزيع مسودة محاضر الاجتماعات بما تم التوصل اليه من نتائج خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع موقعة من كافة اعضاء المجلس ويتم تزويد سلطة النقد الفلسطينية بمحضر كل اجتماع للمجلس خلال شهر من تاريخ الاجتماع .
- يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام امين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه او تحيينه بموجب قرار من المجلس على ان يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليه وذلك لاهمية الدور الذي يقوم به من توثيق لكافة محاضر الاجتماعات والقرارات المتخذة من قبل المجلس واللجان المنبثقة.

5 لجان مجلس الادارة

- مجلس الادارة هو المسؤول النهائي عن ادارة أعمال البنك وشؤونه، ولزيادة فعالية اداء المجلس ولمساعده في ادارة البنك بصورة سليمة فقد تم تشكيل لجان تساعد على القيام بمهامه وواجباته بشفاافية و بكفاءة عالية، وترفع هذه اللجان تقريرها الى مجلس الادارة، ويتم تحديد مهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات هذه اللجان والفترة الزمنية لها كتابيا من قبل مجلس الادارة وفقا للقوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها .
- يتم تعيين الاعضاء في لجان مجلس الادارة بطريقة رسمية وشفافة، ويتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص مسؤولياتهم ومهامهم في التقرير السنوي للبنك، ويحق لكل لجنة منبثقة عن مجلس الادارة الاتصال المباشر مع الادارة التنفيذية للبنك من خلال رئيس مجلس الادارة والمدير العام .
- ينبثق عن مجلس الادارة في البنك (اربعة) لجان رئيسية وهي (اللجنة التنفيذية ، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر والامتثال ولجنة الحاكمية المؤسسية والترشيحات والمكافآت) ولكل لجنة مهام تحدد من مجلس الادارة وفق القوانين والتعليمات، ويتم تشكيل لجان اخرى متخصصة من أعضاء مجلس الادارة عند الحاجة بهدف التعامل مع معطيات محددة في حينه ويمكن دمج عدة لجان معا اذا وجد ذلك مناسباً.

اللجنة التنفيذية :

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من أربعة اعضاء من مجلس الادارة بهدف التأكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية والاستثمارية وبالصلاحيات المحددة من مجلس الادارة، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسبة ويرأسها رئيس مجلس الادارة وعضوية كل من السادة دريد جراب وصالح امحمد ووليد الأحمد وروبا المسروجي.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- اجازة معاملات الائتمان والاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الادارة التنفيذية .
- وضع السياسة الائتمانية والاستثمارية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات اللجان التنفيذية بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري وبما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع البنك .
- التأكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الادارة
- دراسة وضع الديون المتمثلة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية اضافة الى تقديم التوصيات المتعلقة باعدام هذه الديون .
- رفع التقارير الدورية الى مجلس الادارة حول وضع المحفظة الائتمانية من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل وكذلك محافظ البنك الاستثمارية وأية تغيرات تطرأ على وضع هذه الاستثمارات

1- لجنة التدقيق :

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة اعضاء من المجلس غير التنفيذيين، ويتمتع جميع اعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في المحاسبة والادارة المالية، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور مدير دائرة التدقيق ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً، ويرأس اللجنة م.عاهد بسيسو وعضوية كل من منتصر أبو دواس و لؤي قواس.

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية:

- الاشراف على المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة مدى شمولية أعمالهم ونزاهة ودقة المعلومات المالية التي يتم تزويدها لمجلس الادارة والمساهمين والمستخدمين الاخرين .
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية والمدقق الخارجي والداخلي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها.
- التأكد من كفاية وكفاءة اجراءات الرقابة الداخلية في البنك والتأكد من درجة التزام البنك بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وكذلك القواعد الصادرة عن مجلس الادارة والتشريعات الاخرى السارية في فلسطين.
- مراجعة البيانات المالية الدورية والمعلومات المالية الاخرى قبل عرضها على مجلس الادارة للتحقق من سلامتها وفق المبادئ المحاسبية المتبعة ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين وكفاية المخصصات اللازمة .
- توفير الاستقلالية اللازمة لادارة التدقيق الداخلي لاداء مهامها والموافقة على ترشيح مدير دائرة التدقيق أو الاستغناء عن خدماته وادائه وتقييمه السنوي ووضع اليات واضحة لمسائلة دائرة التدقيق بما يضمن قيامهم بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم واعتماد صلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق .
- دراسة التقارير المالية قبل عرضها على مجلس الادارة وتقديم توصيات بشأنها ومن ضمنها التقارير حول أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة أو أي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عملية التدقيق أو اقتراحات مدقق الحسابات، والتأكد من دقة الاجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقييد بها.
- التوصية لمجلس الادارة بخصوص ترشيح/تعيين/ انهاء عمل/ مكافأة مدقق الحسابات الخارجي وانتخابه من قبل الهيئة العامة والتأكد من استيفائه لشروط ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والتشريعات النافذة والمعمول بها .
- وضع معايير الافصاح والشفافية ورفعها لمجلس الادارة للمصادقة عليها .
- التنسيق مع لجنة ادارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه .
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من مجلس ادارة البنك أو اي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وابداء الرأي بشأنها.

2- لجنة المخاطر والامتثال:

تم انتخاب لجنة المخاطر والامتثال من ثلاثة اعضاء من المجلس، ويتمتع جميع اعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأس اللجنة لؤي قواس وعضوية كل من منتصر أبو دواس و حامد جبر .

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية

- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك .
- تتع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر والامتثال
- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تتولى لجنة المخاطر والامتثال مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها .
- مراجعة تقارير دائرة مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة التزامها بدليل اجراءات العمل ومن مدى شمول تقاريرها لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة ، وذلك بهدف الوصول الى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والانظمة والممارسات المصرفية السليمة .

3- لجنة الحاكمة المؤسسية والترشيحات والمكافآت :

تم انتخاب لجنة الحاكمة المؤسسية من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة لاتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية ، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه ، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينيوه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأس اللجنة د.حامد جبر وضغوية كل من عاهد سبيسو ولؤي قواس.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- اعداد دليل الحاكمة المؤسسية وسياسة منح المكافآت المالية حسب القوانين والتعليمات والتشريعات الصادرة بهذا الخصوص واعتمادها من مجلس الادارة .
- تعزيز مبادئ الحوكمة الفاعلة والممارسات السليمة والتأكد من انشاء علاقة بناءة ما بين ادارة البنك واعضاء مجلس الادارة وترويج الثقافة المؤسسية التي تشجع على النقد البناء والاراء البديلة وتحديد المسؤوليات وتوضيح خطوط الاتصال والرجعية للاداريين على مختلف مستوياتهم الادارية .
- التأكد من قيام الادارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على أعمال البنك والقيام بوضع أنظمة واجراءات محكمة والية اشراف فاعلة وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والمبادئ والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية .
- مراجعة سنوية لدليل الحاكمة وسياسة منح المكافآت من خلال جهات مستقلة عن الادارة والتأكد من التزام الادارة التنفيذية بقواعد ممارسات منح المكافآت الصادرة بهذا الخصوص وتوافقها مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية .
- التأكد من ان سياسات منح المكافآت كافية لاستقطاب اشخاص مؤهلين للعمل في البنك وتحافظ على الموظفين ذوي الكفاءة والمعرفة والمهارات والخبرات اللازمة للقيام بالاعمال المصرفية في البنك .
- التوصية الى مجلس الادارة بمكافآت وبدلات رئيس واعضاء مجلس الادارة والمسؤولين الرئيسيين في البنك .
- التوصية الى مجلس الادارة بتعيين المدير العام على ان يتمتع بالشروط التي نصت عليها تعليمات سلطة النقد الفلسطينية وكذلك المدراء التنفيذيين .
- التأكد من أن سياسة منح المكافآت تأخذ بعين الاعتبار كافة انواع المخاطر التي تعرض لها البنك والموازنة بين الارباح المتحققة ودرجة المخاطر والتنسيق مع لجنة المخاطر و/أو دائرة المخاطر في تقييم الحوافز المقدمة .
- تقوم اللجنة بالتأكد من استقلالية دوائر المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي ومن وجود هيكل منح المكافآت المالية المتعلقة بهم .
- التأكد من قيام ادارة البنك بالافصاح في البيانات المالية السنوية عن المعلومات الخاصة بمنح المكافآت المالية لرئيس واعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا والدوائر الرقابية والموظفين المتعاقد معهم من جهات خارجية .
- توفير المعلومات والمخصصات لمجلس الادارة والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي .

6 بيئة ونظام الرقابة والضبط الداخلي

- تم بناء نظام الرقابة والضبط الداخلي للبنك استنادا الى الاطار العام لنظام الرقابة الداخلية والى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والارشادات النافذة بالخصوص .
- يتم مراجعة هيكل انظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والخارجي مرة واحدة على الاقل سنويا .
- يقوم البنك باضافة بيان في التقرير السنوي حول كفاية انظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية .

- يضطلع مجلس الادارة بمسؤولياته بالاعتماد على اطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية والتقييد بالقوانين والتعليمات النافذة.
- توفير اجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ .
- استقلالية دوائر التدقيق والامتثال وادارة المخاطر.

1 التدقيق الداخلي:

يدرك البنك ان وجود ادارة تدقيق داخلي فعالة يساهم في تعزيز انظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الاول والاطار العام لادارة المخاطر المتعلقة بانشطة البنك المختلفة .

وفيما يلي اهداف ومهام دائرة التدقيق الداخلي :

- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من مجلس الادارة .
- وضع اجراءات للتدقيق الداخلي .
- فحص وتقييم درجة ملائمة وفعالية الضبط الداخلي والالية التي تتم فيها انجاز المهام الموكلة لكافة دوائر واقسام البنك .
- اعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك .
- اعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة المراجعة والتدقيق
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى لجنة المراجعة والتدقيق .

2 دائرة الامتثال:

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات لجنة بازل، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفضها بالكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار في أحدث الأنظمة الآلية العالمية بهذا الخصوص نظامي **Filtering** و **Profiling** ، وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة لأعمال البنك، وتثقيف وتوعية كافة الموظفين، بمفهوم الامتثال من خلال ورشات العمل والنشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال لتتوافق مع قانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك).
- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة .
- رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية التي ستتولى بدورها رفعها إلى لجنة المخاطر والامتثال/ مجلس الإدارة.
- تقييم ومتابعة تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنك.

3 ادارة المخاطر:

لقد أولت إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك باعتبارها إطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، ونظرا لطبيعة الوضع السياسي والامني في الاراضي الفلسطينية والذي يتسم بعدم الاستقرار وعدم الثبات فقد اتخذت ادارة البنك الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق، سيولة) ورفضها بالكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار بأحدث الأنظمة والمعدات وبناء المواقع البديلة لإدارة العمليات اليومية في الحالات الطارئة وتم وضع خطط لمواجهة تلك المخاطر والكوارث مبنية على اسس سليمة وصحيحة . كما تم الاستثمار من خلال شراء وتطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكافة فروع البنك ، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال الفصل في الادوار والمسؤوليات بين دوائر ائتمان الشركات و SME و ائتمان الأفراد) وتم تعزيز دوائر الرقابة على الائتمان والمتابعة والتحصيل بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها .

هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر والامتثال على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

- 1- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بشكل دوري أما بالنسبة للأعمال اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
- 2- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
 - أعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
 - تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
 - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية للجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
 - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
 - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
 - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - توفير التجهيزات اللازمة والتنظيم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- 3- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- 4- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعتها وعملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- 5- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

7 التدقيق الخارجي:

يمثل التدقيق الخارجي مستوى آخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة ، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية وان لا يكون حاصلًا على اية تسهيلات ائتمانية مباشرة او غير مباشرة من البنك ويحرص مجلس الادارة على الدوران المنتظم للمدقق وتجاربه مع المؤسسات الأخرى .

مهام ومسؤوليات المدقق الخارجي :

- 1 تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)
- 2 الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية .
- 3 التقيد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني .
- 4 تزويد لجنة المراجعة والتدقيق بنسخة عن تقريره .
- 5 حضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك للاستفسارات المساهمين .
- 6 العمل على تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنسخة عن التقرير السنوي خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملا على ما يلي :
 - اي مخالفات لاحكام القوانين والتعليمات الصادرة بما فيها تعليمات البنك الداخلية
 - رايه حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي ومدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة .
 - التحقق من عدالة البيانات التي اعطيت له خلال عملية التدقيق .

8 ميثاق اخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق اخلاقيات العمل الذي تم اقراره من مجلس الادارة وتعهد بالتزام كافة موظفي البنك به على اختلاف مستوياتهم الادارية الى جانب اعضاء مجلس ادارة البنك كما يوضح الدليل العواقب المترتبة على اي خرق لبثوده، وقد حدد هذا الميثاق اخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك باربعة محاور رئيسية المتمثلة بالنزاهة، الامتثال للقوانين ، الشفافية والولاء للبنك.

9 العلاقة مع المساهمين

- يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مع كافة المساهمين، وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت اما بشكل شخصي او توكيل شخصي في حالة غيابهم.
- يتم تزويد المساهمين بنسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية ودعوة لاجتماع الهيئة العامة وجدول اعمالها وجميع المعلومات والمواد الاعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام .
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن اي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الامور .
- انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة .
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي ، بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهماتهم.

10 الشفافية والافصاح

تتطوي الحاكمية المؤسسية لبنك القدس على ابعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وامانة وموضوعية فيما يتعلق بالقرارات التي تم اتخاذها من قبل الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والافصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والافصاح والانفتاح فانها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك القدس ، حيث ان البنك معني بالافصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في اوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وانشطته ومخاطره، كما ان البنك يعمل جاهدا على توفير وبشكل دوري و متاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل سلطة النقد الفلسطينية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الاثر الجوهري على البنك.





[المسؤولية المجتمعية]

يفتخر البنك بالإنجازات المتواصلة التي تمكن من إنجازها على صعيد التنمية المجتمعية ويؤمن بمساهمة الفرد في عملية الإنماء، وذلك من خلال المشاركة في مبادرات تهدف لتحقيق تنمية مجتمعية مستدامة.



حرص البنك على أن يكون حاضراً دوماً لدعم الأنشطة التي تدخل نطاق المسؤولية المجتمعية، وهو ما يميزه من بين أكثر المؤسسات الاقتصادية والمالية تأثيراً في هذا المجال على المستوى الوطني. ويضع المسؤولية المجتمعية ضمن أولوياته، ومن هذا المنطلق ينتهج البنك سياسة متوازنة كرس من خلالها جهوده وإمكانياته لخدمة المجتمع الذي يعمل فيه، في مقدمتها قطاعات التنمية والثقافة، والتعليم والصحة فضلاً عن دعم الأشخاص من ذوي الإحتياجات الخاصة، والمؤسسات الرياضية وغيرها. متوجاً بذلك مسيرة اتسمت بالتميز والعطاء والإسهام بشكل رئيسي في دعم عجلة التنمية الاقتصادية في فلسطين. ففي مجال مساهماته في المسؤولية المجتمعية، والتي تمثل أحد الأطر الإستراتيجية، رسخ البنك دوره في دعم الأنشطة الإغاثية والتنمية والتعليمية، مع التركيز على تحقيق تنمية مستدامة في العديد من القطاعات مثل الصحة والثقافة والتعليم، وذوي إحتياجات خاصة وغيرها.

وسعى البنك وفي إطار مساهماته المتواصلة إلى تحقيق أثر إيجابي في شتى قطاعات المجتمع الفلسطيني خاصة التعليمية والصحية والتنمية منها، والتي جاءت بالتوافق مع الرؤية الإستراتيجية للبنك في ذات المجال تأكيداً على اهتمام البنك بدفع عجلة التنمية في فلسطين، وإحداث تغييرات ملموسة لدى المواطن، باعتبارها واجب وطني يمارسه البنك، فالاستثمار في تنمية المجتمع يعكس مدى مساهمة أبنائه في رفع مستوى معيشة المجتمع الفلسطيني وتحسين أداء قطاعاته.

المجال	مبلغ المساهمة (\$)
التنمية	85,119.60
الإغاثية	11,250.00
التعليم	32,197.00
الثقافة والفنون	29,780.40
الصحة والبيئة	3,500.00
إجتماعيات ورعاية ذوي الإحتياجات الخاصة	24,238.00
الرياضة	45,308.00
الإجمالي	231,393.00

التعليم

إن الحياة مزيج من العلم والعمل، والتعليم يمنح المجتمع تحرراً من مخلفات الجهل والفقر والمرض جميعاً، وإذا أردنا الوصول إلى ذلك المستوى فلا بد أن نبذل جهداً مقصوداً ومنظماً من أجل تطوير المعارف والمعلومات من خلال التعليم والقراءة والاطلاع، ولذلك فقد أولى البنك اهتماماً بانشطة المدارس والمعارف والثقافة والكتاب. وساهم بعدد من الأنشطة في هذا المجال.

ويهدف البنك من خلال رعايته ودعمه للمؤسسات الثقافية والجهات ذات العلاقة، الى تعزيز شراكة الفرد مع بقية افراد مجتمعه، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذين المجالين بمبلغ يقدر بحوالي \$32,197.



التعليم

جمعية هذا حقي- التبرع بجهاز كمبيوتر وطابعة

ملتقى البصيرة للمكفوفين

جمعية أصدقاء جامعة بيرزيت- مشروع مكتبة إعارة الكتب

مدرسة ذكور سيلة الظهر الثانوية- رعاية يوم مفتوح

دكان المعرفة - مؤسسة شركاء في التنمية المستدامة

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار

منتدى الرياضيات الخامس

مدرسة ذكور عتيل

جمعية عتيل الخيرية

نقابة مدرسي وموظفي الجامعات والمعاهد الخاصة/ فرع جامعة النجاح الوطنية

بلدية بيت ليد- المساهمة في حفل تكريم طلبة التوجيهي

الطالبة أ.أ.

بلدية قفين- رعاية حفل تكريم الناجحين

مديرية التربية والتعليم الخليل- تكريم أوائل الطلبة

بلدية سيلة الظهر- رعاية حفل تكريم الناجحين

محافظة جنين- تقديم 30 جهاز تابلت

مجلس قروي دير الحطب- رعاية حفل تكريم طلبة التوجيهي

محافظة طولكرم- مهرجان تكريم الطلبة المنفوقين

رعاية حفل تكريم طلبة التوجيهي - بلدية كفر اللبد

مجلس أولياء الامور الموحد لمدارس سيلة الظهر

الصحة والبيئة

ترتبط زيادة الامراض بأسلوب الحياة وقلة النشاط البدني والعادات الغذائية السيئة، لذا يشجع البنك مختلف الأنشطة الرياضية والأندية الفلسطينية، ويقدم ضمن امكانياته المتواضعة كل دعم مستطاع لحياة صحية أفضل للجميع. حيث ساهم البنك بدعم عدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$3,500.



الصحة والبيئة

مديرية التربية والتعليم طولكرم-رعاية مهرجان الصحة المدرسية

نقابة التمريض والقبالة الفلسطينية-الحفل المركزي للمحافظات الشمالية

شركة كهرباء منطقة طوباس-التبرع لإفتتاح مشروع محطة توليد

الإغاثة

يستشعر البنك أهمية هذا الدور لإعانة الفئات المتضررة في المجتمع نتيجة للأحداث الطارئة، فمن خلاله إستطاع البنك تقديم الخدمات والمساعدات الفورية للعديد من المحتاجين والمعوزين، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$11,250.



الإغاثة

مؤسسة التعاون-التبرع لإغاثة اللاجئين بغزة

التنمية

تهدف مشاركة بنك القدس في مثل هذه الأنشطة الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الإجتماعية وإحداث تغييرات وتحفيز واستثمار كافة الطاقات البشرية والمادية المتاحة، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال ويميل يقدر بحوالي \$85,119,00.



التنمية

رعاية فرقة التخت الشرقي

غرفة تجارة وصناعة نابلس-رعاية معرض القدس للصناعات الفلسطينية

اللجنة الشعبية لمخيم الفارعة-رعاية إنشاء بوابة مدخل

جمعية روان لتنمية الطفل

بلدية سلفيت

جمعية النجادة الفلسطينية الخيرية-مساهمة مالية ليوم ترفيهي

الجمعية العربية للمعاقين حركيا

مدرسة راهبات الوردية غزة

الغرفة التجارية الصناعية الزراعية-دعم تفعيل السياحة الداخلية

نقابة المهندسين/فرع الخليل-رعاية حفل التعارف السنوي

مجلس قروي كفر عقب-التبرع لإنشاء قاعة مؤتمرات

جامعة القدس المفتوحة/غزة

بلدية قراوة بني حسان

بلدية دير الغصون

جامعة القدس المفتوحة/فرع رام الله والبيرة-دعم وتطوير الجامعة

تبرع لمؤسسة خليل الوزير

نقابة المحامين

قيادة الامن الوطني/شعبة التخطيط

الرياضة

تتوعد مشاركة البنك في الأنشطة الرياضية سواءً كانت ترفيهية أو تطوير للمهارات أو دعم أندية رياضية، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$45,308.



الرياضة

تامر خالد محمد بكر

نادي غزة الرياضي

اللجنة الأولمبية الفلسطينية-رعاية الأسبوع الأولمبي

نادي سنجل - كلرات

نادي إسلامي بيت لحم-رعاية اسبوع نادي بيت لحم الرياضي الثقافي

الجمعية الخيرية الأرثوذكسية العربية المنظمة لدوري عائلات بيت ساحور

نادي الجلاء الرياضي-رعاية فريق كرة القدم

الثقافة والفنون

ساهم البنك بدعم العديد من الأنشطة الفنية وتطوير المهارات من خلال المساهمة في الانشطة الفنية ورعاية الفرق المحلية وبمبلغ يقدر بحوالي \$29,780.



الثقافة والفنون

palestine's children relief fund

مؤسسة شباب البيرة-رعاية مهرجان البيرة الرابع

جامعة بيرزيت- رعاية مهرجان ليالي بيرزيت

بلدية بيت جالا- رعاية مهرجان بيت جالا الدولي

مركز حنظلة الثقايف/صفا/رعاية مهرجان صفا

رعاية المؤتمر السنوي الرابع لمركز مسارات

اجتماعيات (مرأة، طفولة، ذوي احتياجات خاصة)

حظيت المسؤولية المجتمعية بإهتمام خاص، حيث ساهم البنك خلال العام 2014 بدعم شتى قطاعات المجتمع المختلفة عبر مجموعة من المشاريع والأنشطة التي توزعت بين دعم الطفولة والمرأة والتعليم والتقانات وغيرها من القطاعات الأخرى، وبمبلغ يقدر بحوالي \$24,237.



اجتماعيات

ا.م-مساعدة مالية

جمعية المتحدين الثقافية الإجتماعية

جمعية الإسراء الخيرية-التبرع لأربع أشخاص

ز.م- مساعدة مالية

الجمعية الفلسطينية للتطوير والتنمية/عطاء-رعاية يوم المرأة

و.ن.ش-مساعدة مالية

سداد مديونية وتحويلها إلى تبرع للمرحوم أ.م

نادي عنبتا الرياضي-رعاية إفطار جماعي

(شركة مساهمة عامة محدودة)

رام الله - فلسطين

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

31 كانون الأول 2015

تقرير مدقق الحسابات المستقل	82
بيان المركز المالي	83
بيان الدخل	84
بيان الدخل الشامل	85
بيان التغيرات في حقوق الملكية	86
بيان التدفقات النقدية	87
الإيضاحات للبيانات المالية	88

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي بنك القدس المحترمين
رام الله، فلسطين

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لبنك القدس المساهمة العامة المحدودة (فيما يلي "البنك") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2015 وكل من بيان الدخل و بيان الدخل الشامل و بيان التغيرات في حقوق الملكية و بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخصاً لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية
إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لغرض إعداد وعرض بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناجمة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات
إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الإلتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة إثباتية للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. عند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وذلك لغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

نعتمد أن أدلة التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

الرأي
في رأينا، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2015 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

حازم صيبا

رخصة رقم 2003/115
برئيس ووتر هاوس كوبرز فلسطين المحدودة
24 آذار 2016
رام الله، فلسطين

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

بيان المركز المالي

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

2014	2015	إيضاح	الموجودات
119,167,254	155,817,736	(4)	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
131,010,848	135,682,637	(5)	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
89,974	96,650	(6)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
336,171,649	432,396,576	(7)	تسهيلات ائتمانية مباشرة
8,632,547	9,382,636	(8)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
23,104,089	21,099,666	(9)	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
22,515,085	22,267,051	(10)	ممتلكات ومعدات
2,355,923	3,394,078		مشاريع تحت التنفيذ
27,769	26,007	(11)	موجودات غير ملموسة
1,066,727	1,066,727	(12)	موجودات ضريبية مؤجلة
25,220,307	22,930,371	(13)	موجودات أخرى
669,362,172	804,160,135		مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية

			المطلوبات
70,396,313	61,933,816	(14)	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
491,282,620	616,676,911	(15)	ودائع عملاء
22,752,072	30,332,561	(16)	تأمينات نقدية
2,945,879	3,237,471	(17)	أموال مقرضة
3,451,866	4,209,224	(18)	مخصصات متنوعة
662,257	640,823	(19)	مخصص الضرائب
7,323,882	10,176,878	(20)	مطلوبات أخرى
598,814,889	727,207,684		مجموع المطلوبات

حقوق الملكية

50,000,000	55,000,000	(21)	رأس المال المدفوع
3,000,000	-	(22)	علاوة إصدار
3,481,177	4,283,052	(23)	احتياطي إجباري
224,912	-	(23)	احتياطي اختياري
5,100,037	6,598,177	(23)	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
3,633,963	4,836,775	(23)	احتياطي التقلبات الدورية
(732,512)	153,909	(8)	احتياطي القيمة العادلة
5,839,706	6,080,538		أرباح متراكمة
70,547,283	76,952,451		مجموع حقوق الملكية
669,362,172	804,160,135		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

- تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (42) جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

بيان الدخل

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

2014	2015	إيضاح	
27,256,357	32,406,955	(24)	الفوائد الدائنة
(5,495,592)	(6,985,449)	(25)	الفوائد المدينة
21,760,765	25,421,506		صافي إيرادات الفوائد
6,612,220	6,837,801	(26)	صافي إيرادات العمولات
28,372,985	32,259,307		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
3,063,958	4,198,788		أرباح العملات الأجنبية
241,457	403,809	(27)	صافي أرباح موجودات مالية
951,795	1,295,030	(28)	استرداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
1,242,201	1,169,343	(28)	إيرادات أخرى
33,872,396	39,326,277		إجمالي الدخل
			المصاريف
10,820,768	12,962,777	(29)	نفقات الموظفين
1,523,411	1,384,993	(7)	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
8,313,172	9,587,110	(30)	مصاريف تشغيلية أخرى
2,023,485	2,387,178	(11,10)	استهلاكات واطفاءات
958,656	987,920	(18)	مخصص تعويض نهاية الخدمة
-	5,000	(37)	غرامات سلطة النقد الفلسطينية
23,639,492	27,314,978		إجمالي المصاريف
10,232,904	12,011,299		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
(3,000,000)	(3,992,552)	(19)	مصروف الضرائب
7,232,904	8,018,747		ربح السنة
0.132	0.146	(38)	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (42) جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

بيان الدخل الشامل

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

2014	2015	
7,232,904	8,018,747	صافي الربح للسنة
		بنود الدخل الشامل الأخرى
(1,677,541)	886,421	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
(1,677,541)	886,421	صافي بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة
5,555,363	8,905,168	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (42) جزءاً من هذه البيانات المالية و تقرأ معها.

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

بيان التغييرات في حقوق الملكية (جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

المجموع	أرباح (خسائر) متراكمة	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي التقلبات	احتياطي مخاطر مصرفية عامة	إحتياطي إختيارى	إحتياطي إجباري	علاوة إصدار	رأس المال المدفوع
70,547,283	5,839,706	(732,512)	3,633,963	5,100,037	224,912	3,481,177	3,000,000	50,000,000
8,018,747	8,018,747	-	-	-	-	-	-	-
886,421	-	886,421	-	-	-	-	-	-
8,905,168	8,018,747	886,421	-	-	-	-	-	-
(2,500,000)	(2,500,000)	-	-	-	-	-	-	-
-	(1,775,088)	-	-	-	(224,912)	-	(3,000,000)	5,000,000
-	(3,502,827)	-	1,202,812	1,498,140	-	801,875	-	-
76,952,451	6,080,538	153,909	4,836,775	6,598,177	-	4,283,052	-	55,000,000
64,991,920	(289,991)	945,029	2,549,028	5,805,055	224,912	2,757,887	3,000,000	50,000,000
7,232,904	7,232,904	-	-	-	-	-	-	-
(1,677,541)	-	(1,677,541)	-	-	-	-	-	-
5,555,363	7,232,904	(1,677,541)	-	-	-	-	-	-
-	(1,103,207)	-	1,084,935	(705,018)	-	723,290	-	-
70,547,283	5,839,706	(732,512)	3,633,963	5,100,037	224,912	3,481,177	3,000,000	50,000,000

- تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (42) جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

بيان التدفقات النقدية

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير الى غير ذلك)

2014	2015	إيضاح	
الأنشطة التشغيلية			
10,232,904	12,011,299		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
			تعديلات لتسوية صافي الربح مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
2,023,485	2,387,178	(11,10)	استهلاكات وإطفاءات
1,523,411	1,384,993	(7)	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
958,656	987,920	(18)	مخصص تعويض نهاية الخدمة
(27,233)	-	(18)	مخصص القضايا
26,070	(6,676)	(27)	خسائر غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
6,463	8,960		خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات
14,743,756	16,773,674		
التغير في الموجودات والمطلوبات			
(7,688,013)	(11,496,770)	(4)	متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي
2,750,000	-	(5)	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (أكثر من ثلاثة أشهر)
(50,345,068)	(97,609,920)	(7)	تسهيلات ائتمانية مباشرة
(6,611,308)	2,289,936	(13)	موجودات أخرى
20,997	(1,042,784)	(14)	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية (أكثر من ثلاثة أشهر)
93,823,077	125,394,291	(15)	ودائع عملاء
3,473,503	7,580,489	(16)	تأمينات نقدية
(290,358)	2,773,786	(20)	مطلوبات أخرى
49,876,586	44,662,702		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة
(636,648)	(230,562)	(18)	تمويضات نهاية خدمة مدفوعة
(4,493,205)	(4,013,987)	(19)	ضرائب مدفوعة
44,746,733	40,418,153		صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية			
(1,111,618)	136,332	(8)	بيع (شراء) موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
(12,246,786)	2,004,423	(9)	بيع (شراء) موجودات مالية بالكلفة المطلقة
(5,481,093)	(3,238,705)	(10)	شراء ممتلكات ومعدات
93,251	54,208		المتحصل من استبعاد ممتلكات ومعدات ومشاريع تحت التنفيذ
(18,746,246)	(1,043,742)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية			
(771,879)	291,592	(17)	أموال مقترضة
-	(2,420,790)		توزيعات نقدية
(771,879)	(2,129,198)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
25,228,608	37,245,213	(35)	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
111,122,663	136,351,271	(35)	النقد وما في حكمه في بداية السنة
136,351,271	173,596,484		النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (42) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

بنك القدس (شركة مساهمة عامة محدودة) البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

الإيضاحات للبيانات المالية

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

1. عام

تأسس بنك القدس (فيما يلي «البنك») بتاريخ 2 نيسان 1995 في غزة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (563200880) بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته اللاحقة برأسمال مقداره 20,000,000 دولار أمريكي موزع على 20,000,000 سهم بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد. تم زيادة رأس مال البنك بتاريخ ٠٢ آب 2005 ليصبح 25,000,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم ، كما تم زيادة رأس مال البنك خلال العام 2006 ليصبح رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل 50,000,000 دولار أمريكي بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد. قررت الهيئة العامة غير العادية بتاريخ 5 حزيران 2011 زيادة رأس مال البنك إلى 100,000,000 دولار أمريكي وتكليف مجلس إدارة البنك لتنفيذ القرار خلال السنوات القادمة. تم زيادة رأس مال البنك بمبلغ 5,000,000 دولار أمريكي بتاريخ 27 نيسان 2015 ليصبح رأس مال البنك المدفوع 55,000,000 دولار أمريكي بقيمة اسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد.

باشر البنك نشاطه المصرفي في فلسطين بتاريخ 18 كانون الثاني 1997. من أهم غايات البنك القيام بكافة الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية من خلال الإقراض والتمويل وفتح الحسابات الجارية والإعتمادات المستندية، وقبول الودائع والأمانات، والمتاجرة في العملات المختلفة من خلال فروع المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها (23) فرعاً بالإضافة إلى (8) مكاتب كما في 31 كانون الأول 2015.

يخضع البنك لقانون المصارف وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إدراج أسهم البنك للتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين) خلال العام 2005. بلغ عدد موظفي البنك (الإدارة العامة والفروع) كما في 31 كانون الأول 2015 (633) موظفاً مقابل (555) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2014. تم إقرار البيانات المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 2 آذار 2016، وهي خاضعة لموافقة سلطة النقد الفلسطينية والهيئة العامة للمساهمين.

2. أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.

إن الدولار الأمريكي هو عملة عرض البيانات المالية للبنك والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

تشمل البيانات المالية المرفقة على البيانات المالية لفروع البنك والبيانات المالية للإدارة العامة في رام الله، وقد تم تجميع البيانات المالية بعد أن تم إجراء التقاص للحسابات الداخلية المشتركة بين الإدارة والفروع المذكورة. إن المعاملات في الطريق بين الإدارة والفروع تظهر ضمن الموجودات والمطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المرفق.

إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة ومحددة، كما يتطلب من الإدارة إبداء الرأي في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك. إن أي تغيير في الافتراضات والاجتهادات من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيانات المالية خلال الفترة التي حدث خلالها التغيير. تعتقد الإدارة أن الافتراضات والاجتهادات المستخدمة مناسبة وأن البيانات المالية تعرض الوضع المالي للبنك بشكل عادل. لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تطوي على درجة عالية من الاجتهاد أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات أساسية للبيانات المالية في الإيضاح رقم (3-22).

3. أهم السياسات المحاسبية المتبعة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية للبنك تتوافق مع تلك التي تم استخدامها في إعداد البيانات المالية السنوية كما في 31 كانون الأول 2014، باستثناء ما ورد في إيضاح (3-1).

3-1. التغييرات في السياسات المحاسبية والافصاحات

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية للبنك مطابقة لتلك التي تم استخدامها لإعداد البيانات المالية للسنة السابقة. باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية كما هو مذكور أدناه، والتي لا يوجد لها تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015.

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل البنك

- التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية للدورات 2010 – 2012 و 2011 – 2013.
- التعديلات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية للدورة 2012 – 2014.
- تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) بما يتعلق بالافصاحات.

حيث أن هذه التعديلات والتحسينات مجرد توضيح للمتطلبات الحالية، فإنها لا تؤثر على السياسات المحاسبية للبنك أو أي من الإفصاحات.

(ب) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة لكن غير السارية على السنة المالية التي تبدأ في 1 كانون ثاني 2015 ولم يتم البنك بتطبيقها في وقت مبكر

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، "الإيرادات من العقود مع العملاء" (يسري اعتباراً من 1 كانون ثاني 2018) يتناول تسجيل الإيرادات ويرسي المبادئ التي تكفل نقل معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية حول طبيعة وقيمة وتوقيت واختلاف الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة من العقود المبرمة مع عملاء المنشأة. يتم تسجيل الإيرادات عندما يسيطر عميل ما على سلعة أو خدمة ويكون بمقدوره بعد ذلك تحديد طريقة استخدامها والاستفادة منها. يحل المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (18) "الإيرادات" والمعيار المحاسبي الدولي رقم (11) "عقود البناء" والتفسيرات المتعلقة بهما.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) «الأدوات المالية»: يتناول المعيار تصنيف وقياس واستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية ويدخل قواعد جديدة لمحاسبة التحوط. في حزيران 2014، أجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية مزيد من التغييرات على قواعد التصنيف والقياس وقدم أيضاً نموذجاً جديداً للانخفاض في القيمة 2018. وبهذه التعديلات اكتمل الآن معيار الأدوات المالية الجديد حيث يجب أن يطبق للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني.

إن إدارة البنك تتوقع أن تتعاطى مع كافة المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات غير سارية المفعول وأن تتبنى تطبيقها بتواريخ سريان مفعولها.

3-2 معلومات القطاعات

تعرض قوائم قطاع التشغيل بطريقة تتسجم مع التقارير الداخلية التي تقدم الى المسؤول عن اتخاذ قرارات التشغيل. إن المسؤول عن اتخاذ قرارات التشغيل هو مجلس إدارة البنك وهو الجهة التي تقوم بتخصيص الموارد على قطاعات التشغيل وتقييم الأداء فيها. تستخدم الإيرادات والمصاريف المتعلقة مباشرة بكل قطاع في تحديد أداء قطاعات التشغيل. إن التقارير الداخلية تعنى بالتركزات الائتمانية وتحليل نتائج الأعمال حسب قطاعات الأعمال والقطاعات الاقتصادية والجغرافية كما في إيضاح رقم (31).

3-3 التسهيلات الائتمانية المباشرة

إن التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية بمبالغ ثابتة أو دفعات محددة وذات أجل معين ولا يتم تداولها في أسواق مالية نشطة، ولا يتم التعاقد فيها بغرض البيع العاجل أو متوسط الأجل.

تظهر التسهيلات الائتمانية المباشرة بالكلفة المطروحاً منها مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد والعمولات المعلقة.

يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في بيان الدخل.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم وقف قيد الفوائد والعمولات على الديون المصنفة و المتخذ حيالها إجراءات قانونية.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بطرحها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي إلى بيان الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

3-4 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على بيان الدخل عند الشراء) وبعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغيير في القيمة العادلة في بيان الدخل، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل.

يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في بيان الدخل.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

لا يجوز تصنيف أي موجودات مالية ليس لها أسعار في أسواق نشطة وتداولات نشطة في هذا البند.

5-3 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل

تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل. يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الإقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال بيان الدخل. لا تخضع هذه الموجودات لإختبار خسائر التدني. ويتم قيد الأرباح الموزعة في بيان الدخل.

6-3 موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم. يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الإقتناء، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في بيان الدخل وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني. يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية بالكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصصة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي. لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن بيان الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

7-3 القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ البيانات المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية، في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها: مقارنة بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير. تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها. يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم / العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في بيان الدخل. تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

8-3 التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ بيان المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات موضوعية تدل على تدني في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني. يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

التقييم المجمع للتسهيلات الائتمانية

عندما يتم إعادة تقدير قيمة تسهيلات ائتمانية تم تقييمها بشكل فردي وعند عدم وجود أو تحديد دليل حالي على وجود خسارة، فإن هناك احتمالية لخسائر مبنية على تقديرات المخاطر واحتمالية تغير حالة القرض أو أوضاع السوق. تغطي مخصصات التدني في القيمة الخسائر التي من الممكن أن تتحقق من قروض عاملة فردية والتي تدنت قيمتها في تاريخ بيان المركز المالي، ولكن لن يتم تحديدها بصفة خاصة على أنها متدنية في القيمة إلا في فترة لاحقة.






يتم احتساب التدني المتوقع في القيمة من قبل إدارة البنك لكل محفظة محددة الخصائص، وذلك بحسب متطلبات سلطة النقد الفلسطينية بناءً على الخبرات السابقة، والتصنيف الائتماني، وتغير حالة القروض المتوقعة، وذلك بالإضافة إلى الخسائر الضمنية المقدرة والتي تعكس واقع البيئة الإقتصادية ووضع الائتمان.

تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالكلفة المطفأة:

يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي. يتم قيد التدني في القيمة في بيان الدخل كما يتم قيد أي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق لأدوات الدين في بيان الدخل ولأدوات حقوق الملكية من خلال بيان الدخل الشامل. كما يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعلي، ويتم إطفاء الخصم / العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في بيان الدخل. تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية.

9-3 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم (فيما عدا الأراضي) وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. وتشمل التكلفة جميع التكاليف المتعلقة بعملية الشراء إذا تحققت شروط الإعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في بيان الدخل عند تحققها. ويتم استهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها بإستخدام النسب السنوية التالية:

..... %02	مباني	
..... %10	أثاث ومعدات مكتبية	
..... %20	أجهزة وأنظمة معلومات	
..... %10	سيارات	
..... %10	تحسينات على المأجور	

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من هذه الموجودات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي لهذه الموجودات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد هذه الموجودات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها.

10-3 الموجودات غير الملموسة

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس كون عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في بيان الدخل في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تشمل الموجودات غير الملموسة مفتاحية عقارات وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء مفتاحية العقارات بطريقة القسط الثابت.

11-3 الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في بيان المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، وبعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يتوجب التخلص من الأراضي والموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ التملك، هذا ويمكن تمديد فترة الإحتفاظ بهذه الموجودات لثلاث سنوات.

12-3 المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ بيان المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه. يقوم البنك بتكوين مخصصات خصماً على بيان الدخل لأي التزامات أو مطالبات محتملة وفقاً للقيمة المقدرة لها واحتمالات تحققها بتاريخ بيان المركز المالي.

13-3 مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم أخذ مخصص للالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين. تسجل المبالغ الواجب اقتطاعها سنوياً على حساب الدخل وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

14-3 ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة. تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية. تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في فلسطين. إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الإلتزام ببيان المركز المالي وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة. يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الإستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

15-3 التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

16-3 تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بإستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة. يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس الإستحقاق. يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها. يتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

17-3 تاريخ الإعتراف بالموجودات المالية

يتم الإعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

18-3 المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للتحوط

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

التحوط للقيمة العادلة

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال إنطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في بيان الدخل.

في حال إنطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في بيان الدخل في نفس الفترة.

التحوط للتدفقات النقدية

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لبيان الدخل في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على بيان الدخل.

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية

في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم قياس القيمة العادلة لأداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن بيان الدخل، ويتم قيد الجزء الفعال في بيان الدخل عند بيع الاستثمار في الوحدة الأجنبية المستثمر بها. التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في بيان الدخل في نفس الفترة.

19-3 العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. ويتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي والمعلنة من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. ويتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

20-3 النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودايع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع سلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب بما فيها الإحتياطي الإلزامي لدى سلطة النقد الفلسطينية.

21-3 أطراف ذات علاقة

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الإداريين الرئيسيين أطراف ذات علاقة.

22-3 استخدام التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية و احتياطي القيمة العادلة وكذلك الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة . كما أن هذه التقديرات والإجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغييرات في القيمة العادلة التي تظهر في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن، وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغييرات الناجمة عن أوضاع تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد الإدارة فإن تقديراتها ضمن البيانات المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.
- تقوم الإدارة بتقدير قيمة مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية التي تشكل تدني في القيم القابلة للتحويل وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية و المعايير الدولية للتقارير المالية ذات العلاقة وتعتمد النتائج الأكثر تحفظاً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.
- يتم قيد تدني قيمة الموجودات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مخمنين/مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم أخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى بيان الدخل.
- يتم تحميل السنة بما يخصها من نفقة الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين السارية والمعايير المحاسبية ويتم احتساب اثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.
- يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل ساري المفعول في فلسطين.
- تقوم الادارة بمراجعة دورية للموجودات المالية التي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ التدني في بيان الدخل. وتقوم الإدارة بتقدير التدني في القيمة العادلة عند بلوغ أسعار السوق حداً معيناً يعتبر مؤشراً لتحديد خسارة التدني، وبما لا يتعارض مع تعليمات السلطات الرقابية والمعايير الدولية للتقارير المالية.
- يقوم البنك بتحديد والإفصاح عن مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف مقاييس القيمة العادلة كاملة وكما يتم فصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. يمثل الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الإلتزام.
- تستمد الإدارة أن التقديرات المعتمدة في إعداد البيانات المالية مناسبة ومعقولة.

4. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

تفاصيل البند

2014	2015	
49,934,842	85,347,718	نقد في الخزينة والصناديق
		أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية :
24,759,109	14,499,945	حسابات جارية وتحت الطلب
44,473,303	55,970,073	متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي
119,167,254	155,817,736	

وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية (2010/67) يتوجب على البنك الإحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية بإحتياطي الزامي نقدي بنسبة 9% من كافة ودائع العملاء لكافة العملات. لا تعمل سلطة النقد على دفع فوائد على هذه الإحتياطيات الإلزامية. وبحسب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الإحتياطي الإلزامي النقدي.

- لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية فوائد على هذه الإحتياطيات حسب التعليمات أعلاه.
- تدفع سلطة النقد فوائد على الودائع الرأسمالية وفقاً لأسعار الفائدة السائدة في السوق بعد خصم العمولة.
- بحسب التعميم المشار اليه يجب تحويل 20% من الإحتياطي الإلزامي كرصيد متحرك يضاف إلى الحسابات الجارية لدى سلطة النقد وبقاء 80% من الإحتياطي الإلزامي كحساب ثابت.

5. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند

2014	2015	
		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية :
49,629,354	58,710,024	ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر
49,629,354	58,710,024	
		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية :
25,033,764	40,574,560	حسابات جارية وتحت الطلب
56,347,730	36,398,053	ودائع تستحق خلال ثلاثة اشهر
81,381,494	76,972,613	
131,010,848	135,682,637	

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 40,574,560 دولار أمريكي و 25,033,764 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 .

بلغت الأرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 141,813 دولار أمريكي.

6. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يمثل هذا البند أسهم مدرجة في بورصة فلسطين بلغت قيمتها العادلة مبلغ 96,650 دولار أمريكي و 89,974 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و 2014 على التوالي.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك) الإيضاحات للبيانات المالية

7. تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي

تفاصيل البند

2014	2015	
298,652,926	385,845,924	قروض
39,361,062	48,147,851	جاري مدين ومكشوف في الطلب
1,694,373	2,238,804	كمبيالات مخصومة
339,708,361	436,232,579	
		ينزل:
(555,142)	(512,870)	فوائد معلقة
(2,981,570)	(3,323,133)	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
336,171,649	432,396,576	

يمثل رصيد الكمبيالات والقروض المبلغ الصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً والبالغة 655,072 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 (مقابل 436,140 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية مبلغ 9,854,273 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.26% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 9,669,074 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.85% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2014.

بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 9,341,402 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.14% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 9,113,935 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.68% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2014.

بلغت قيمة الديون المتعثرة كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 8,497,659 دولار أمريكي مقارنة مع مبلغ 8,803,899 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014.

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات 6,962,273 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و مبلغ 7,406,108 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014.

بلغ إجمالي القروض وحسابات الجاري مدين الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها مبلغ 137,545,957 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 أي ما نسبته 31.53% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل مبلغ 130,436,514 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 أي ما نسبته 38.40% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

بلغت القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية مبلغ 63,336,630 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل مبلغ 54,819,349 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام 109,529,492 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و مبلغ 52,507,276 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين 2,940,212 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و مبلغ 424,157 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014.

الإيضاحات للبيانات المالية (جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

2014	2015	
1,110,004	555,142	الرصيد في بداية السنة
23,452	32,726	فوائد معلقة خلال السنة
(850)	(2,802)	فوائد محولة للإيرادات
(37,686)	(4,986)	فوائد معلقة تم شطبها
(71,102)	(62,944)	فوائد ديون تم جدولتها وتم استبعادها
(436,588)	(1,812)	فوائد معلقة على تسهيلات امضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
(32,088)	(2,454)	فروقات عملة
555,142	512,870	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

2014	2015	
3,153,676	2,981,570	الرصيد في بداية السنة
1,523,411	1,384,993	إضافات إلى المخصص خلال السنة
(757,086)	(989,414)	إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
(62,395)	(45,144)	مخصص تم شطبه مقابل تسهيلات ائتمانية معدومة
(731,400)	(4,710)	استبعاد مخصص تدني تسهيلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
(144,636)	(4,162)	فروقات عملة
2,981,570	3,323,133	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات :

2014	2015	
8,434,815	7,382,638	الرصيد في بداية السنة
731,400	017,4	المحول من مخصص تدني تسهيلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
(1,154,985)	(133,587)	ديون معدومة
(194,709)	(305,616)	الاستبعادات
(433,883)	(4,605)	فروقات عملة
7,382,638	6,943,540	الرصيد في نهاية السنة

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

توزيع التسهيلات الائتمانية (قبل تنزيل مخصص التدني) على القطاعات الاقتصادية:

2014	2015	
		قطاع عام
130,436,514	137,545,957	السلطة الوطنية الفلسطينية
21,119	-	السلطات المحلية الفلسطينية
-	26,748	مؤسسات القطاع العام غير المالية الأخرى
130,457,633	137,572,705	مجموع القطاع العام
		قطاع خاص
		العقارات و الانشاءات
15,926,304	40,645,203	الانشاءات
5,118,204	10,325,134	سكن للاقامة وتحسين ظروف المسكن
1,178,848	1,352,680	عقارات تجارية واستثمارية
22,223,356	52,323,017	
		الأراضي
1,928,226	3,312,668	للاستثمار
1,928,226	3,312,668	
		قطاع الصناعة والتعدين
12,237,381	19,773,746	الصناعة
12,237,381	19,773,746	
		قطاع التجارة العامة
68,027,331	92,061,152	تجارة داخلية
68,027,331	92,061,152	
		الزراعة والثروة الحيوانية
9,730,435	24,711,376	الزراعة
1,128,588	6,537,579	الثروة الحيوانية
10,859,023	31,248,955	
4,596,618	4,720,790	قطاع السياحة والمطاعم والفنادق الأخرى
10,551,688	2,340,886	النقل والمواصلات
		قطاع الخدمات
10,090,577	7,152,503	الخدمات المالية
		قطاع الخدمات العامة
284,006	315,950	الاتصالات
240,122	302,077	الصحة
1,035,920	1,133,982	التعليم
4,766,115	5,639,567	المرافق العامة
4,071,125	5,051,702	أصحاب المهن
20,487,865	19,595,781	
		تمويل الاستثمار بالأسهم و الأدوات المالية
-	230,000	أخرى
-	230,000	
4,403,794	530,404	تمويل شراء السيارات
		تمويل السلع الاستهلاكية
1,600,276	1,416,216	بطاقات الائتمان
18,020,922	25,222,434	أخرى
33,759,106	45,370,955	أخرى في القطاع الخاص
53,380,304	72,009,605	
339,153,219	435,719,709	إجمالي تسهيلات القطاع العام والخاص

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

2015				
نوع التسهيل	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	نسبة تحمل المصرف	الديون المتعثرة
تسهيلات مباشرة	7,975,121	5,203,172	30%	-
تسهيلات مباشرة	430,000	349,573	40% - 15%	-
2014				
نوع التسهيل	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	نسبة تحمل المصرف	الديون المتعثرة
تسهيلات مباشرة	7,456,472	5,138,586	30%	226,935
	7,456,472	5,138,586	30%	226,935

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل

تفاصيل البند

2014	2015	
8,351,047	9,111,136	أسهم مدرجة في سوق فلسطين المالي (بورصة فلسطين)
281,500	271,500	موجودات مالية غير مدرجة (محلية)
8,632,547	9,382,636	

إن الحركة التي تمت على احتياطي القيمة العادلة هي كما يلي:

2014	2015	
945,029	(732,512)	الرصيد في بداية السنة
(1,677,541)	886,421	أرباح (خسائر) غير متحققة
(732,512)	153,909	الرصيد في نهاية السنة

9. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تفاصيل البند

المجموع	سندات مالية مدرجة في أسواق مالية	سندات مالية حكومية	31 كانون الأول 2015
980,000	980,000	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة (محلية)
20,119,666	7,936,311	12,183,355	موجودات مالية بالكلفة المطفأة (أجنبية)
21,099,666	8,916,311	12,183,355	
31 كانون الأول 2014			
980,000	980,000	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة (محلية)
22,124,089	8,431,269	13,692,820	موجودات مالية بالكلفة المطفأة (أجنبية)
23,104,089	9,411,269	13,692,820	

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

10. ممتلكات وعقارات ومعدات

تفاصيل البند

المجموع	تحسينات على المأجور	سيارات	أجهزة وانظمة المعلومات	اثاث ومعدات مكتبية	مباني	أراضي	31 كانون الأول 2015
							التكلفة
34,212,680	10,651,867	721,410	10,036,738	3,230,412	4,059,034	5,513,219	الرصيد بداية السنة
2,200,550	1,061,025	25,000	928,079	186,446	-	-	إضافات
(292,518)	(35,866)	-	(253,190)	(3,462)	-	-	إستبعادات
36,120,712	11,677,026	746,410	10,711,627	3,413,396	4,059,034	5,513,219	الرصيد نهاية السنة
							الإستهلاك المتراكم
11,697,595	3,956,423	259,973	5,648,331	1,353,424	479,444	-	الرصيد بداية السنة
2,385,416	1,057,112	72,764	873,358	301,001	81,181	-	إضافات
(229,350)	(32,960)	-	(193,100)	(3,290)	-	-	إستبعادات
13,853,661	4,980,575	332,737	6,328,589	1,651,135	560,625	-	الرصيد نهاية السنة
22,267,051	6,696,451	413,673	4,383,038	1,762,261	3,498,409	5,513,219	صافي القيمة الدفترية 31 كانون الأول 2015

المجموع	تحسينات على المأجور	سيارات	أجهزة وانظمة المعلومات	اثاث ومعدات مكتبية	مباني	أراضي	31 كانون الأول 2014
							التكلفة
28,638,345	7,396,795	788,088	8,334,473	2,546,736	4,059,034	5,513,219	الرصيد بداية السنة
5,709,271	3,282,489	20,300	1,722,806	683,676	-	-	إضافات
(134,936)	(27,417)	(86,978)	(20,541)	-	-	-	إستبعادات
34,212,680	10,651,867	721,410	10,036,738	3,230,412	4,059,034	5,513,219	الرصيد نهاية السنة
							الإستهلاك المتراكم
9,711,095	3,152,333	195,757	4,872,533	1,092,208	398,264	-	الرصيد بداية السنة
2,021,721	823,714	74,362	781,249	261,216	81,180	-	إضافات
(35,221)	(19,624)	(10,146)	(5,451)	-	-	-	إستبعادات
11,697,595	3,956,423	259,973	5,648,331	1,353,424	479,444	-	الرصيد نهاية السنة
22,515,085	6,695,444	461,437	4,388,407	1,876,988	3,579,590	5,513,219	صافي القيمة الدفترية 31 كانون الأول 2014

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

11. موجودات غير ملموسة

تفاصيل البند

2014	2015	
29,533	27,769	الرصيد في بداية السنة
(1,764)	(1,762)	إطفاءات خلال السنة
27,769	26,007	الرصيد في نهاية السنة

12. موجودات ضريبية مؤجلة

تفاصيل البند

2014	2015	
1,066,727	1,066,727	الرصيد في بداية السنة
-	-	مخصص تعويض نهاية الخدمة
-	-	مخصص القضايا
1,066,727	1,066,727	الرصيد في نهاية السنة

13. موجودات أخرى

تفاصيل البند

2014	2015	
14,005,133	13,401,207	مطالبات تحت التحصيل
1,044,113	1,998,963	فوائد مستحقة القبض
3,177,721	1,746,241	موجودات مستلمة ولاء لديون مستحقة *
-	1,431,480	موجودات برسم البيع *
1,197,125	1,321,897	مصاريف مدفوعة مقدماً
1,137,117	1,214,580	دفعات على حساب استثمارات
3,849,246	971,636	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة مدينة **
361,734	351,240	رسوم قضائية قابلة للاسترداد
-	341,354	عقود بيع شراء عملات أجنبية (عملاء)
126,328	151,773	مخزون فرطاسية ومطبوعات
321,790	-	أخرى
25,220,307	22,930,371	

* بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية يتوجب بيع المباني والأراضي التي تؤول ملكيتها للبنك ولاء لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استلامها ويمكن تمديد مدة الاستملاك لتصل كحد أقصى إلى ٣ سنوات أخرى. فيما يلي ملخص الحركة على عقارات مستلمة ولاء لديون مستحقة:

2014	2015	
1,749,830	3,177,721	الرصيد في بداية السنة
1,427,891	-	يضاف: موجودات مستلمة خلال السنة
-	(1,431,480)	ينزل: المحول إلى موجودات برسم البيع
3,177,721	1,746,241	الرصيد في نهاية السنة

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

** فيما يلي ملخص عقود صفقات تبادل عملات الاجلة كما في 31 كانون الثاني 2015:

مجموع القيمة الاسمية	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة مدينة	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة دائنة	عقود صفقات اجلة
(41,666,445)	(971,636)	-	عقود شراء اجله بعملات اجنبية
40,707,543	-	12,734	عقود بيع اجله بعملات اجنبية
(958,902)	(971,636)	12,734	

14. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند

2014	2015	
		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية:
97,134	320,536	حسابات جارية وتحت الطلب
69,256,395	58,613,280	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر
1,042,784	-	ودائع لأجل تستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة اشهر
		بنوك ومؤسسات مصرفية اجنبية:
-	3,000,000	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر
70,396,313	61,933,816	

15. ودائع عملاء

تفاصيل البند

2014	2015	
173,754,498	209,860,975	ودائع جارية وتحت الطلب
176,842,512	217,314,971	ودائع التوفير
140,685,610	189,500,965	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
491,282,620	616,676,911	

- بلغت ودائع القطاع العام 27,923,494 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 أي ما نسبته (4.5%) من إجمالي الودائع مقابل 13,053,465 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 أي ما نسبته (2.7%) من إجمالي الودائع.

- بلغت الودائع التي لا تحمل فائدة 212,011,895 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 أي ما نسبته (34.38%) من إجمالي الودائع مقابل 158,256,778 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 أي ما نسبته (32.21%) من إجمالي الودائع.

- بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 8,256,508 دولار أمريكي أي ما نسبته (1.3%) من إجمالي الودائع، مقابل مبلغ 8,819,245 دولار أمريكي أي ما نسبته (1.8%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2014.

- بلغت قيمة ودائع العملاء بالعملة الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 387,461,451 دولار أمريكي مقابل 301,450,638 دولار أمريكي في 31 كانون الأول 2014.

- بلغت قيمة ودائع العملاء لغير المقيمين مبلغ 8,434,077 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل مبلغ 7,915,206 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

16. تأمينات نقدية

تفاصيل البند

2014	2015	
14,803,467	18,493,249	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
3,280,829	4,190,670	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
4,667,776	7,648,642	تأمينات أخرى
22,752,072	30,332,561	

17. أموال مقترضة

يمثل هذا المبلغ الرصيد القائم لشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري كما في 31 كانون الأول 2015 لتمويل القروض العقارية و الممنوحة من قبل بنك القدس لمدة أقصاها خمس سنوات و يتم تحديد سعر الفائدة عند طلب قروض إعادة التمويل حسب الإتفاقية المبرمة بين بنك القدس و شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري بتاريخ ٤ حزيران 2014.

18. مخصصات متنوعة

رصيد بداية السنة	التخصيص للسنة	المدفوع خلال السنة	رصيد نهاية السنة	
3,349,099	987,920	(230,562)	4,106,457	31 كانون الأول 2015
102,767	-	-	102,767	مخصص تعويض نهاية الخدمة
3,451,866	987,920	(230,562)	4,209,224	مخصص القضايا
3,027,091	958,656	(636,648)	3,349,099	31 كانون الأول 2014
130,000	-	(27,233)	102,767	مخصص تعويض نهاية الخدمة
3,157,091	958,656	(663,881)	3,451,866	مخصص القضايا

19. مخصص الضرائب

لقد كانت الحركة على حساب مخصص الضرائب خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 كما يلي:

2014	2015	
2,155,462	662,257	رصيد بداية السنة
3,000,000	3,992,552	التخصيص للسنة
-	(338,872)	ضريبة الدخل عن سنوات سابقة
(4,493,205)	(3,675,114)	المدفوع خلال السنة
662,257	640,823	رصيد نهاية السنة

تم إجراء مخالصة نهائية مع ضريبة الدخل للسنوات المالية حتى نهاية عام 2012. حتى تاريخه لم يتوصل البنك إلى تسويات نهائية مع دائرة ضريبة الدخل للأعوام 2013 و 2014، ويتابع المستشار الضريبي للبنك حالياً أعماله للحصول على تسويات نهائية مع دائرة ضريبة الدخل للأعوام 2013 و 2014.

تم احتساب مخصص ضريبة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 و 2014 وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة ومعايير التقارير المالية الدولية.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

فيما يلي تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

تفاصيل البند

2014	2015	
10,232,904	12,011,299	الربح المحاسبي للبنك
9,277,340	6,619,674	الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة
		ينزل:
(1,279,633)	(913,058)	ضريبة القيمة المضافة
(1,068,649)	(1,736,736)	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
		يضاف:
799,986	902,508	ايرادات خارج فلسطين خاضعة لضريبة الدخل
7,729,044	4,872,388	الربح الخاضع لضريبة الدخل بالصافي من ضريبة القيمة المضافة
1,535,535	730,858	ضريبة الدخل
2,815,168	1,643,916	مجموع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة المحاسبية
3,000,000	3,653,680	الضرائب المخصصة للسنة

20. مطلوبات أخرى

تفاصيل البند

2014	2015	
1,117,536	1,960,452	فوائد مستحقة وغير مدفوعة
138,300	263,136	مصاريف مستحقة وغير مدفوعة
3,444,029	4,670,751	شيكات وحالات برسم الدفع
227,924	765,071	امانات مؤقتة
155,148	155,148	مكافآت مستحقة لأعضاء مجلس الإدارة
1,119,251	1,541,161	ذمم دائنة
89,592	98,474	ضرائب ممتطعة من العملاء ورواتب الموظفين
-	79,210	توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة
541,697	12,734	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة دائنة (إيضاح ١٣××)
490,405	-	عقود بيع/شراء عملات أجنبية (عملاء)
-	259,060	عمولات مقبوضة غير مستحقة
-	371,681	أخرى
7,323,882	10,176,878	

الإيضاحات للبيانات المالية (جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

21. رأس المال المدفوع

إدارة مخاطر رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنك هو الحفاظ على نسب رأس مال مناسبة بشكل يدعم أنشطة البنك ويعمل على تحقيق أعلى المستويات لحقوق المساهمين. لم يقيم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات المتعلقة بهيكلية رأس المال خلال السنة الحالية أو السنة السابقة.

خلال العام 2015، تم زيادة رأس المال المدفوع بقيمة 5,000,000 دولار أمريكي ليصبح 55,000,000 دولار أمريكي وذلك عن طريق رسملة رصيد الإحتياطي الإختياري بمبلغ 224,912 دولار أمريكي ورسملة علاوة إصدار الأسهم البالغة 3,000,000 دولار أمريكي ورسملة 1,775,088 دولار أمريكي من الأرباح المتراكمة.

إن تفاصيل رأس المال الأساسي والتنظيمي هي كما يلي:

2014			2015		
نسبته الى الموجودات المرجحة بالمخاطر	نسبته الى الموجودات	دولار أمريكي	نسبته الى الموجودات المرجحة بالمخاطر	نسبته الى الموجودات	دولار أمريكي
% 18.65	% 9.01	60,312,282	% 15.90	% 7.97	64,093,820
% 16.98	% 8.2	54,899,053	% 16.30	% 8.17	65,686,740

22. توزيعات أرباح

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 23 نيسان 2015 توزيع أرباح بمبلغ 7,500,000 دولار أمريكي عن نتائج أعمال البنك لعام 2014 وذلك بواقع 2,500,000 دولار أمريكي كأرباح نقدية و 5,000,000 دولار أمريكي كأرباح مجانية على مساهمي البنك كلٌ بنسبة ما يملكه من أسهم البنك من خلال رسملة رصيد الإحتياطي الإختياري بمبلغ 224,912 دولار أمريكي ورسملة علاوة إصدار الأسهم البالغة 3,000,000 دولار أمريكي ورسملة 1,775,088 دولار أمريكي من الأرباح المتراكمة.

23. الإحتياطات

إحتياطي إجباري:

إستناداً لقانون الشركات وقانون المصارف في فلسطين، يتم إقتطاع ما نسبته 10% من صافي الأرباح السنوية وتخصص لحساب الإحتياطي الإجباري. لا يجوز وقف الإقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ربع رأس مال البنك. لا يجوز توزيع هذا الإحتياطي على مساهمي البنك إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

إحتياطي اختياري:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية بنسبة لا تزيد عن 20% من الأرباح السنوية للسنوات حتى نهاية 2008 بحسب ما تسمح به القوانين ذات الصلة ويستخدم هذا الإحتياطي في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة. يحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

إحتياطي مخاطر مصرفية عامة:

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة يتم احتسابه حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (6/2015) بنسبة 1.5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المباشرة والفوائد المعلقة، كما ويتم إقتطاع نسبة 0.5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المكفولة المتعلقة بالإتمادات المستندية الواردة. لا يجوز استخدام هذا الإحتياطي أو تخفيضه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. يستثنى من احتساب هذا البند التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة وفقاً للتعميم رقم (53/2013).

الإيضاحات للبيانات المالية (جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

احتياطي التقلبات الدورية:

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي يتم إقتطاعه وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (6/2015) بنسبة 15% من الأرباح السنوية الصافية بعد الضرائب لتدعيم رأس مال البنك لمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ويستمر الإقتطاع حتى يصبح الرصيد ما نسبته 20% من رأس مال البنك المدفوع. لا يجوز استخدام اي جزء من هذا الإحتياطي أو تخفيضه إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

24. الفوائد الدائنة

تفاصيل البند

2014	2015	
21,125,371	25,443,352	قروض
3,661,016	3,969,649	حسابات جارية مدينة و حسابات طلب مكشوفة
235,810	215,846	كمبيالات مخصصة
1,110,123	1,136,621	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
264,902	684,980	بطاقات الائتمان
859,135	956,507	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
27,256,357	32,406,955	

25. الفوائد المدينة

يشمل هذا البند الفوائد المدينة على الحسابات التالية :
تفاصيل البند

2014	2015	
		فوائد على ودائع العملاء
4,030,041	5,330,207	ودائع عملاء لاجل
543,643	715,538	ودائع عملاء توفير
76,190	144,320	ودائع عملاء جارية وتحت الطلب
4,649,874	6,190,065	
356,910	423,892	فوائد على بنوك ومؤسسات مصرفية
78,172	-	فوائد على ودائع سلطة النقد الفلسطينية
		أخرى
102,780	267,449	فوائد مدفوعة عن تأمينات نقدية
296,152	99,325	تكلفة تمويل عن عمليات مقايضة
11,704	4,718	أخرى
410,636	371,492	
5,495,592	6,985,449	

26. صافي إيرادات العمولات

تفاصيل البند

2014	2015	
		عمولات دائنة
3,380,942	3,105,624	تسهيلات ائتمانية مباشرة
327,291	295,965	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
3,192,146	3,832,194	أخرى
6,900,379	7,233,783	
		عمولات مدينة
60,885	93,371	بنوك ومؤسسات محلية
227,274	302,611	بنوك ومؤسسات خارجية
288,159	395,982	
6,612,220	6,837,801	

27. صافي أرباح موجودات مالية

تفاصيل البند

2014	2015	
		أسهم شركات مدرجة في السوق المالي
(26,070)	(6,676)	خسائر غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
267,527	410,485	عوائد توزيعات موجودات مالية
241,457	403,809	

28. إيرادات أخرى

تفاصيل البند

2014	2015	
293,979	332,430	إيرادات دفاتر شيكات
113,050	121,339	إيرادات البريد
98,021	139,719	أرباح مقبوضة من حركات بطاقات إئتمان
26,470	33,217	إيجارات الصناديق الحديدية
29,410	47,832	إيرادات فاكس وبرقيات وهاتف
681,271	494,806	إيرادات أخرى متفرقة
1,242,201	1,169,343	

29. نفقات الموظفين

تفاصيل البند

2014	2015	
8,527,242	9,917,243	الرواتب والأجور والمكافآت
1,068,649	1,397,864	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
541,679	578,740	نفقات طبية
240,164	450,783	مساهمة البنك في صندوق الإيداع(*)
197,122	240,142	نفقات سفر و تنقلات
77,063	52,094	بدل اجازات الموظفين
71,014	186,859	نفقات تدريب موظفين
51,800	62,886	نفقات التأمين على حياة الموظفين
46,035	76,166	بدل ملابس الموظفين
10,820,768	12,962,777	

يمثل هذا البند مساهمة البنك في صندوق إيداع الموظفين حيث تمثل 10% من راتب الموظفين الأساسي، أما مساهمة الموظفين فهي 5% من الراتب الأساسي وتقتطع بشكل شهري ويجوز زيادة هذه المساهمة لتصل إلى 10%.
تظهر اقتطاعات صندوق ايداع الموظفين في حساب ودائع العملاء.

30. مصاريف تشغيلية أخرى

تفاصيل البند

2014	2015	
1,319,764	1,275,660	ايجارات
1,283,555	1,615,872	رسوم ضمان الودائع*
998,846	1,140,191	بريد هاتف و سويفت
210,964	224,589	نفقات التنظيف
668,780	754,188	صيانة وتصليلات
408,680	465,327	رسوم ورخص واشتراقات
627,351	604,990	إنارة وتدفئة ومياه
691,384	930,490	دعاية وإعلان
302,745	289,235	قرطاسية ومطبوعات ودفاتر شيكات
237,276	231,393	تبرعات ورعايات**
150,587	277,054	رسوم تأمين
124,802	165,660	أتعاب استشارات ومصاريف قضائية
72,846	117,224	برمجيات
166,490	205,522	ضيافة
175,740	205,360	نفقات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
226,913	352,423	خدمات
241,762	263,265	رسوم و ضرائب
123,892	121,141	مصاريف السيارات ووسائل نقل
70,624	36,071	مصاريف بطاقات الائتمان الخارجية
6,463	8,959	خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات
203,708	302,496	مصاريف أخرى
8,313,172	9,587,110	

* استناداً لقرار قانون مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية رقم (7) لسنة 2013 تم اقتطاع 0.3% من إجمالي الودائع المحددة لحساب مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية، حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشترك سنوية ابتداءً من عام 2014.

** بلغت مساهمة البنك في المسؤولية الاجتماعية للعام 2015 ما قيمته 231,393 دولار أمريكي ما نسبته 2.88% من الأرباح مقارنة بالعام 2014 حيث بلغت قيمتها 237,276 دولار أمريكي ما نسبته 3.3% من الأرباح.

تهدف المسؤولية المجتمعية إلى مساندة ودعم شرائح المجتمع وذلك من خلال رعاية ودعم أنشطة مدروسة ومنظمة ومنوعة وتستمد قوتها من طبيعتها الاختيارية. اخذين بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الإقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

31. قطاعات الأعمال

تنقسم أعمال البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

قطاع الأفراد: تتكون الأعمال البنكية للأفراد من الحسابات الجارية الشخصية وحسابات التوفير والودائع وبطاقات الائتمان والقروض.

قطاع الشركات والمؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى.

قطاع أعمال الخزينة: تشمل أعمال الخزينة تقديم خدمات التداول والسوق المالي ومعاملات تحويل العملات الأجنبية وإدارة موارد البنك وإستثماراته.

2014	2015	أخرى	خزينة	شركات ومؤسسات	أفراد	
38,837,673	45,416,001	12,146,907	6,699,050	8,846,132	17,723,912	إجمالي الإيرادات
(571,616)	(89,963)	-	-	(187,367)	97,404	مخصص تدني التسهيلات، بالصافي
38,266,057	45,326,038	-	-	-	-	نتائج أعمال القطاع
(28,033,153)	(33,314,739)	-	-	-	-	مصاريف غير موزعة
10,232,904	12,011,299	-	-	-	-	الربح قبل الضرائب
(3,000,000)	(3,992,552)	-	-	-	-	مصروف الضرائب
7,232,904	8,018,747	-	-	-	-	صافي ربح السنة
معلومات أخرى:						
669,362,172	804,160,135	187,232,274	322,103,990	100,056,572	194,767,299	موجودات القطاع
598,814,889	727,207,684	42,925,754	61,958,481	181,043,734	441,279,715	مطلوبات القطاع
5,709,271	2,200,550	-	-	-	-	مصاريف رأسمالية
2,023,485	2,387,178	-	-	-	-	استهلاكات واطفاءات

التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

المجموع		خارج فلسطين		داخل فلسطين		
2014	2015	2014	2015	2014	2015	
7,232,904	8,018,747	1,812,064	1,804,748	5,420,840	6,213,999	ربح السنة
669,362,172	804,160,135	103,505,584	97,092,279	565,856,588	707,067,856	الموجودات
5,709,271	2,200,550	-	-	5,709,271	2,200,550	المصاريف الرأسمالية

32. التركيز في التعرضات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي

تفاصيل البند للعام 2015:

المجموع	أخرى	إسرائيل	الأردن	فلسطين	
155,817,736	-	-	-	155,817,736	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية و مؤسسات مصرفية
135,682,637	29,392,167	14,196,474	33,383,972	58,710,024	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
96,650	-	-	-	96,650	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
432,396,576	-	-	-	432,396,576	تسهيلات ائتمانية مباشرة
9,382,636	-	-	-	9,382,636	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
21,099,666	10,249,210	-	9,870,456	980,000	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
22,267,051	-	-	-	22,267,051	ممتلكات ومعدات
3,394,078	-	-	-	3,394,078	مشاريع تحت التنفيذ
26,007	-	-	-	26,007	موجودات غير ملموسة
1,066,727	-	-	-	1,066,727	موجودات ضريبية مؤجلة
22,930,371	-	-	-	22,930,371	موجودات أخرى
804,160,135	39,641,377	14,196,474	43,254,428	707,067,856	
17,969,249	-	-	-	17,969,249	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
17,225,382	-	-	-	17,225,382	كفالات
3,908,231	-	-	-	3,908,231	اعتمادات
2,339,223	-	-	-	2,339,223	سحوبات وبوالص مقبولة
41,442,085	-	-	-	41,442,085	

تفاصيل البند للعام 2014:

المجموع	أخرى	إسرائيل	الأردن	فلسطين	
250,178,102	24,085,385	10,520,916	46,775,194	168,796,607	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد و مؤسسات مصرفية
89,974	-	-	-	89,974	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
336,171,649	-	-	-	336,171,649	تسهيلات ائتمانية مباشرة
8,632,547	-	-	-	8,632,547	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
23,104,089	10,840,355	-	11,283,734	980,000	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
22,515,085	-	-	-	22,515,085	ممتلكات ومعدات
2,355,923	-	-	-	2,355,923	مشاريع تحت التنفيذ
27,769	-	-	-	27,769	موجودات غير ملموسة
1,066,727	-	-	-	1,066,727	موجودات ضريبية مؤجلة
25,220,307	-	-	-	25,220,307	موجودات أخرى
669,362,172	34,925,740	10,520,916	58,058,928	565,856,588	
13,541,534	-	-	-	13,541,534	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
11,306,765	-	-	-	11,306,765	كفالات
2,059,956	-	-	-	2,059,956	اعتمادات
623,992	-	-	-	623,992	سحوبات وبوالص مقبولة
27,532,247	-	-	-	27,532,247	

33. التزامات محتملة (خارج بيان المركز المالي)

تفاصيل البند

2014	2015	
13,541,534	17,969,249	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
11,306,765	17,225,382	كفالات
2,059,956	3,908,231	اعتمادات
623,992	2,339,223	سحوبات وبيوالص مقبولة
27,532,247	41,442,085	

34. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل هذا البند العمليات التي تمت مع أطراف ذات علاقة والتي تتضمن المساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة والعلية وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة البنك، تمت خلال السنة معاملات مع هذه الأطراف تمثلت كما يلي:

2015			
المجموع	أخرى	أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية	
			بنود بيان المركز المالي
	4,838,523	6,280,478	تسهيلات مباشرة
11,119,001	45,132	1,553,691	ودائع
1,598,823	-	155,148	مكافآت مستحقة
155,148			
			إلتزامات محتملة
215,612	16,800	198,812	تسهيلات غير مباشرة
			بنود بيان الدخل
576,350	274,541	301,809	فوائد وعمولات دائنة
11,907	-	11,907	فوائد وعمولات مدينة
862,925	-	862,925	الرواتب والمكافآت
205,360	-	205,360	بدل حضور جلسات ومكافآت مجلس الإدارة

2014			
المجموع	أخرى	أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية	
			بنود بيان المركز المالي
7,001,927	3,976,622	3,025,305	تسهيلات مباشرة
893,634	-	893,634	ودائع
155,148	-	155,148	مكافآت مستحقة
			إلتزامات محتملة
237,833	19,084	218,749	تسهيلات غير مباشرة
			بنود بيان الدخل
303,457	63,365	240,092	فوائد وعمولات دائنة
8,853	-	8,853	فوائد وعمولات مدينة
682,925	-	682,925	الرواتب والمكافآت
175,740	-	175,740	بدل حضور جلسات ومكافآت مجلس الإدارة

تسهيلات أطراف ذات علاقة:

المخصصات المكونة مقابلها	المصنفة منها	نسبتها إلى قاعدة رأس المال	نسبتها إلى صافي التسهيلات	
السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015				
تسهيلات أطراف ذات علاقة				
الأطراف ذات علاقة				
31,000	1,170,413	% 9.86	% 1.50	أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية
-	-	% 7.39	% 1.12	أطراف ذات علاقة آخرون
31,000	1,170,413			
السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014				
تسهيلات أطراف ذات علاقة				
الأطراف ذات علاقة				
-	1,238,646	% 5.51	% 0.9	أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية
-	-	% 7.24	% 1.18	أطراف ذات علاقة آخرون
-	1,238,646			

35. النقد وما في حكمه

تفاصيل البند

2014	2015	
119,167,254	155,817,736	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
131,010,848	135,682,637	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر
250,178,102	291,500,373	
ينزل:		
(69,353,528)	(61,933,816)	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(44,473,303)	(55,970,073)	متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي
136,351,271	173,596,484	

36. القضايا على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير و/ أو للمطالبة بالعتل والضرر و/ أو مطالبات عمالية وغير ذلك، حيث بلغ عدد هذه القضايا خمسة وعشرون قضية و بلغ مجموع هذه الدعاوي 4,816,213 دولار أمريكي ويبلغ رصيد مخصص القضايا المرصود مبلغ 102,767 دولار أمريكي وفي رأي محامي البنك والإدارة أن هذا المخصص كافٍ لمواجهة تلك القضايا.

37. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا المبلغ غرامات عن عدم التزام البنك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (70/2011) بخصوص التأمين على حياة المقترضين.

38. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم الواحد بتقسيم الربح على متوسط عدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (33) - الربح الأساسي للسهم الواحد.

2014	2015	
7,232,904	8,018,747	ربح السنة
55,000,000	55,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة
0.135	0.146	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

39. الأدوات المالية

الأدوات المالية

تفاصيل الادوات المالية وتصنيفها

تتمثل الأدوات المالية للبنك في الموجودات والمطلوبات المالية، وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية والبنوك والاستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك. وتتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن البنود خارج بيان المركز المالي.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية، وهي كما يلي:

2014		2015		
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
				الموجودات
119,167,254	119,167,254	155,817,736	155,817,736	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
131,010,848	131,010,848	135,682,637	135,682,637	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
336,171,649	336,171,649	432,396,576	432,396,576	تسهيلات ائتمانية مباشرة
23,104,089	23,104,089	21,099,666	21,099,666	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
				المطلوبات
70,396,313	70,396,313	61,933,816	61,933,816	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
491,282,620	491,282,620	616,676,911	616,676,911	ودائع العملاء
22,752,072	22,752,072	30,332,561	30,332,561	تأمينات نقدية
2,945,879	2,945,879	3,237,471	3,237,471	أموال مقترضة

فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

- الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

• الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

قياس القيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواته المالية:

- المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة للأدوات المالية.
- المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

يمثل الجدول التالي القيمة العادلة وتوزيعها حسب التسلسل الهرمي كما في تاريخ البيان المالي:

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	كما في 31 كانون الأول 2015
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل				
9,111,136	-	-	9,111,136	اسهم مدرجة
271,500	271,500	-	-	اسهم غير مدرجة
9,382,636	271,500	-	9,111,136	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
96,650	-	-	96,650	استثمارات في أسهم محلية
96,650	-	-	96,650	
9,479,286	271,500	-	9,207,786	
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	كما في 31 كانون الأول 2014
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل				
8,351,047	-	-	8,351,047	اسهم مدرجة
281,500	281,500	-	-	اسهم غير مدرجة
8,632,547	281,500	-	8,351,047	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
89,974	-	-	89,974	استثمارات في أسهم محلية
89,974	-	-	89,974	
8,722,521	281,500	-	8,441,021	

40. إدارة المخاطر

قام البنك بتحديد المستويات الرقابية (خطوط الدفاع) لإدارة المخاطر على مستوى البنك وذلك من خلال وضع الإطار العام لهذه المستويات كالآتي:

- وحدات العمل (Business Units): يمثل الموظفين ضمن وحدات العمل خط الدفاع الأول وبحيث يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن إدارة المخاطر وتقييم الإجراءات الرقابية المتعلقة بها.
- إدارة المخاطر (Risk Management Department): يمثل موظفي إدارة المخاطر أحد العناصر لخط الدفاع الثاني وبحيث يكونوا مسؤولين عن تنسيق جهود إدارة المخاطر وتسهيل عملية الاشراف على الاليات المستخدمة والمتبعة من قبل البنك لإدارة المخاطر.
- إدارة الامتثال (Compliance Department): يمثل موظفي الامتثال عنصر آخر لخط الدفاع الثاني حيث يعنى موظفوا ادارة الامتثال بالتأكد من الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية الأخرى والممارسات المصرفية السليمة.
- التدقيق الداخلي (Internal Audit Department): يمثل موظفي التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث ويكونوا مسؤولين عن اجراء عملية المراجعة المستقلة للإجراءات الرقابية والعمليات والأنظمة المرتبطة بإدارة المخاطر على مستوى البنك.

قام البنك بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة وتعنى هذه اللجنة بالتأكد من أن كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك أو من الممكن أن يتعرض لها، يتم ادارتها بشكل كفوٍ للتخفيف من اثرها على أنشطة البنك المختلفة والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية البنك بهدف تعظيم حقوق الملكية والمحافظة على نمو البنك ضمن اطار المخاطر المعتمد، وهي منوطة بالمهام الرئيسية التالية:

- الإشراف على سياسات واستراتيجية إدارة مخاطر و التأكد من أن مجموعة إدارة المخاطر تقوم بمهامها حسب السياسات والاستراتيجية المعتمدة.
- التأكد من تقديم الدعم الكافي و المناسب لمجموعة إدارة المخاطر لأداء مهامها حسب السياسات و الإجراءات المعتمدة و تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- التأكد من استخدام الأساليب الحديثة في إدارة و تقييم مخاطر البنك.
- الإطلاع على التقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة مستوى المخاطر المقبولة لدى البنك والتحقق من معالجة التجاوزات عليها.
- مراجعة وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك ورفعها الى مجلس الإدارة لاعتمادها ، آخذين بالإعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال.
- التأكد من استقلالية ادارة المخاطر.
- التأكد من التزام البنك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص.

هذا وبالإضافة الى ذلك فقد قام البنك بتشكيل لجنة ادارة المخاطر التنفيذية والتي تقوم بدورها في الاشراف على جهود إدارة كافة أنواع المخاطر التي قد تواجه البنك بالإضافة الى الإطار العام لإدارة المخاطر وتقوم لجنة ادارة المخاطر التنفيذية برفع التقارير اللازمة الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

و تتولى إدارة المخاطر عملية إدارة مخاطر البنك المختلفة بشكل يومي (مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل ومخاطر السوق) و ذلك ضمن الإطار العام لسياسات إدارة المخاطر المعتمدة وذلك من خلال :

- تحديد المخاطر (Risk Identification) .
- تقييم المخاطر (Risk Assessment) .
- ضبط و تغطية المخاطر (Risk Control/ Mitigation) .
- مراقبة المخاطر (Risk Monitoring) .

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر يقوم البنك باستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان. وتقييم المخاطر قبل الدخول في عمليات التحوط، كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حال وجود عمليات تحوط غير فعالة يقوم البنك بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها: «احتمال عدم استرداد أصل الدين أو الفوائد في الوقت المحدد وبشكل كامل الأمر الذي ينتج عنه خسارة مالية للبنك».

وتمثل المخاطر الائتمانية الجزء الأكبر من المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل عام وبسبب إدراك البنك لهذه الحقيقة فقد أولى إدارة مخاطر الائتمان أهمية كبيرة، من خلال إدارة هذه المخاطر الائتمانية على مستوى المحفظة، ولتحقيق ذلك فقد قام البنك انطلاقاً من إستراتيجية إدارة المخاطر بما يلي:

- تطوير وثيقة المخاطر المقبولة وتحديد سقف لمخاطر الائتمان (Appetite Risk) وذلك للتخفيف من المخاطر الائتمانية التي من الممكن ان يتعرض لها البنك.
- التخفيف من مخاطر الائتمان من خلال مخففات مخاطر الائتمان (الضمانات النقدية أو العقارية أو الأسهم أو أخرى) والذي يتناسب مع مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك.
- التوثيق القانوني والائتماني المناسب والجيد لكافة الشروط المصاحبة للتسهيلات الائتمانية.

إن منح التسهيلات الائتمانية هو مسؤولية لجنة التسهيلات في البنك وفقاً لمتطلبات سياسة الائتمان وبما يتفق مع حدود الصلاحيات المعمول بها وفق سياسة الائتمان . تقوم لجنة التسهيلات بدراسة كل طلب ائتماني على حدة من واقع البيانات التي يقدمها العميل طالب التسهيل من بيانات مالية مدققة وبيانات إيضاحية أخرى حول ملاءة العميل المالية والضمانات الممكن الحصول عليها ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاركة موضوع التمويل وحجم الائتمان المطلوب.

كما تقوم لجنة التسهيلات في البنك بالتعاون مع فريق التدقيق الداخلي بمراقبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بشكل دوري للوقوف على أية انحرافات من شأنها أن تعرض البنك لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها العميل ، وبالتالي إتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية أموال البنك.

تتوزع التعرضات الإئتمانية للتسهيلات الإئتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الافراد	
						2015 / دولار
156,039,207	137,545,957	12,810,706	1,239,924	1,102,368	3,340,252	متدنية المخاطر
280,193,372	-	63,275,657	55,523,887	14,289,019	147,104,809	مقبولة المخاطر
						منها مستحقة:
843,743	-	310,641	-	158,770	374,332	تحت المراقبة
						غير عاملة:
1,448,696	-	1,033,648	-	-	415,048	دون المستوى
719,035	-	23,657	-	349,956	345,422	مشكوك فيها
6,329,928	-	2,804,660	656,639	1,473,795	1,394,834	ديون متعثرة
436,232,579	137,545,957	76,086,363	56,763,811	15,391,387	150,445,061	المجموع
(512,870)	-	(362,940)	(3,776)	(43,029)	(103,125)	يطرح: فوائد معلقة
(3,323,133)	-	(2,044,286)	(72,403)	-	(1,206,444)	يطرح: مخصص التدني
432,396,576	137,545,957	73,679,137	56,687,632	15,348,358	149,135,492	الصافي
						2014 / دولار
143,635,856	130,457,633	3,492,468	2,478,711	1,091,380	6,115,664	متدنية المخاطر
196,072,505	-	4,667,914	26,464,420	12,567,263	152,372,908	مقبولة المخاطر
						منها مستحقة:
310,036	-	-	229,003	-	81,033	تحت المراقبة
						غير عاملة:
576,036	-	-	132,041	-	443,995	دون المستوى
786,929	-	-	59,636	-	727,293	مشكوك فيها
7,440,934	-	-	3,794,896	-	3,646,038	ديون متعثرة
339,708,361	130,457,633	8,160,382	28,943,131	13,658,643	158,488,572	المجموع
(555,142)	-	-	(362,720)	-	(192,422)	يطرح: فوائد معلقة
(2,981,570)	-	-	(1,431,376)	-	(1,550,194)	يطرح: مخصص التدني
336,171,649	130,457,633	8,160,382	27,149,035	13,658,643	156,745,956	الصافي

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

المجموع	الشركات	القروض العقارية	الافراد	
				2015
18,493,250	14,050,630	1,102,368	3,340,252	متدنية المخاطر
42,738,536	23,197,967	10,559,676	8,980,893	مقبولة المخاطر
531,440	251,440	280,000	-	تحت المراقبة
				غير عاملة:
698,544	692,024	-	6,520	دون المستوى
874,860	63,000	713,160	98,700	مشكوك فيها
63,336,630	38,255,061	12,655,204	12,426,365	المجموع
				منها
18,493,250	14,050,630	1,102,368	3,340,252	تأمينات نقدية
39,984,220	19,785,271	11,552,836	8,646,113	عقارية
4,859,160	4,419,160	-	440,000	أسهم متداولة
63,336,630	38,255,061	12,655,204	12,426,365	المجموع
				2014
14,803,467	10,276,581	955,884	3,571,002	متدنية المخاطر
38,724,846	15,587,300	7,859,871	15,277,675	مقبولة المخاطر
150,750	150,750	-	-	تحت المراقبة
				غير عاملة:
263,171	-	110,028	153,143	دون المستوى
877,115	394,921	-	482,194	مشكوك فيها
54,819,349	26,409,552	8,925,783	19,484,014	المجموع
				تأمينات نقدية
14,803,467	10,276,581	955,884	3,571,002	عقارية
31,923,806	13,189,316	7,101,596	11,632,894	أسهم متداولة
8,092,076	2,943,655	868,303	4,280,118	المجموع
54,819,349	26,409,552	8,925,783	19,484,014	

إن الاطار المتبع في البنك لتصنيف التسهيلات الإئتمانية والضمانات المقبولة عند احتساب وتحديد مبالغ ومخصصات التدني في التسهيلات الإئتمانية لتغطية مخاطر الائتمان الناجمة عن الديون المشكوك في تحصيلها والهالكة هو تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (1) الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2008 حيث يتطلب هذا التعميم من كافة البنوك العاملة في فلسطين تقييم محافظها الإئتمانية مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وتكوين المخصصات المطلوبة.

2-40. مخاطر التشغيل Operational Risk

تعرف مخاطر التشغيل بأنها «مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية». لقد قام بنك القدس بتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والاجراءات الرقابية (Control and Risk Self-Evaluation) لإدارة مخاطر التشغيل وذلك من خلال استخدام نظام آلي لهذه الغاية (CARE System) ويتولى بنك القدس ادارة مخاطر التشغيل ضمن المعطيات التالية:

- اعداد سياسة لإدارة مخاطر التشغيل واعتمادها من قبل مجلس ادارة البنك
- انشاء ملفات مخاطر (Risk Profile) يتم من خلالها تحديد المخاطر والاجراءات الرقابية التي تحد منها لدوائر البنك المهمة وجاري العمل على اكمال جميع دوائر البنك ضمن خطط برامج عمل معتمدة.
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر التشغيل (CARE System) وذلك لتطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والاجراءات الرقابية.
- العمل على بناء قاعدة بيانات بالاحداث الناتجة عن المخاطر والاختفاء التشغيلية.
- ابداء الرأي حول اجراءات العمل لبيان المخاطر الواردة فيها ومدى كفاية الاجراءات الرقابية المرتبطة بها.
- تزويد - لجان ادارة المخاطر (لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة ولجنة إدارة المخاطر التنفيذية) - بالتقارير اللازمة.

مخاطر الامتثال Compliance Risk

تعرف مخاطر الامتثال بأنها مخاطر العقوبات القانونية والرقابية أو الخسارة المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

ويعتبر عدم الامتثال للتعليمات والقوانين الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة احد أهم المخاطر التي من الممكن إن يتعرض لها أي بنك، نظراً للخسائر المالية الكبيرة المترتبة على مخالفة هذه التعليمات والقوانين والتي تنعكس بدورها على سمعة البنك، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في إصدار التعليمات والقوانين المتعلقة بتنظيم عمل المؤسسات المختلفة ونظراً لذلك فإن الحاجة إلى إدارة مخاطر الامتثال داخل البنك أصبح ضرورة لا بد منها، حيث أن وجود وظيفة الامتثال تؤدي إلى زيادة الكفاءة في إدارة المخاطر وتخفيض التكاليف التي ممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة لعدم امتثاله للقوانين والتعليمات.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم سلطة النقد الفلسطينية بمراقبة أوضاع السيولة في البنوك بشكل دوري من خلال تحديد نسب مئوية من الودائع يتوجب على البنوك الاحتفاظ بها على الدوام وعدم الهبوط عنها، كما يتم مراقبة أوضاع السيولة في البنك وكذلك النسب المقررة من سلطة النقد الفلسطينية من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك.

فيما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك بناءً على الفترات المتبقية على إستحقاقها كما في 31 كانون الأول 2015 و 2013:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من ٣ أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	شهر فأقل	31 كانون الأول 2015	
								الموجودات	مجموع الموجودات
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
155,817,736	-	-	-	-	-	-	155,817,736	155,817,736	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
135,682,637	-	-	-	-	-	2,000,000	133,682,637	133,682,637	أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية
96,650	96,650	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
432,396,576	9,341,402	304,170,993	35,831,719	39,026,874	14,043,855	10,557,841	19,423,892	19,423,892	تسهيلات ائتمانية مباشرة
9,382,636	9,382,636	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
21,099,666	-	7,601,891	9,265,062	-	4,232,713	-	-	-	موجودات مالية بالكفالة المغطاة
22,267,051	22,267,051	-	-	-	-	-	-	-	ممتلكات و معدات
3,394,078	-	-	-	3,394,078	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
26,007	26,007	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,066,727	-	1,066,727	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
22,930,371	2,097,481	-	734,724	1,911,332	151,773	3,311,958	14,723,103	14,723,103	موجودات أخرى
804,160,135	43,211,227	312,839,611	45,831,505	44,332,284	18,428,341	15,869,799	323,647,368	323,647,368	مجموع الموجودات

الطلوبات

61,933,816	-	-	-	-	-	1,995,768	59,938,048	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
616,676,911	-	-	2,198,197	24,392,133	43,679,495	35,028,571	511,378,515	ودائع العملاء
30,332,561	-	21,808,705	2,569,092	2,798,181	1,006,928	756,985	1,392,670	تأمينات نقدية
3,237,471	-	-	-	-	-	-	3,237,471	أموال مقترضة
4,209,224	-	-	4,209,224	-	-	-	-	مخصصات متوقعة
640,823	-	-	-	640,823	-	-	-	مخصص الضرائب
10,176,878	-	-	-	977,892	155,148	4,472,130	4,571,708	طلوبات أخرى
727,207,684	--	21,808,705	8,976,513	28,809,029	44,841,571	42,253,454	580,518,412	مجموع المطلوبات
76,952,451	76,952,451	-	-	-	-	-	-	حقوق المساهمين
804,160,135	76,952,451	21,808,705	8,976,513	28,809,029	44,841,571	42,253,454	580,514,412	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
	(33,741,224)	291,030,906	36,854,992	15,523,255	(26,413,230)	(26,383,655)	(256,871,044)	الفجوة في البيانات المالية
	-	33,741,224	(257,289,682)	(294,144,674)	(309,667,929)	(283,254,699)	(256,871,044)	الفجوة التراكمية في مظاهر السوالة

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من ٣ أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	شهر فأقل	31 كانون الأول 2014	
								الموجودات	الموجودات
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
119,167,254	-	-	-	-	-	-	119,167,254	تقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	
131,010,848	-	-	-	-	-	8,000,000	123,010,848	أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	
89,974	89,974	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالتقسيط العادية من خلال بيان الدخل	
336,171,649	2,053,077	248,928,415	29,820,406	19,867,737	9,146,878	7,060,858	19,294,278	تسهيلات ائتمانية مباشرة	
8,632,547	8,632,547	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل	
23,104,089	-	21,693,652	-	-	1,410,437	-	-	موجودات مالية بالكافة المطاعة	
22,515,085	22,515,085	-	-	-	-	-	-	ممتلكات و معدات	
2,355,923	2,355,923	-	-	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ	
27,769	27,769	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة	
1,066,727	-	1,066,727	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة	
25,220,307	821,798	-	3,854,774	-	126,328	4,893,359	15,524,048	موجودات أخرى	
669,362,172	36,496,173	271,688,794	33,675,180	19,867,737	10,683,643	19,954,217	276,996,428	مجموع الموجودات	

المطلوبات

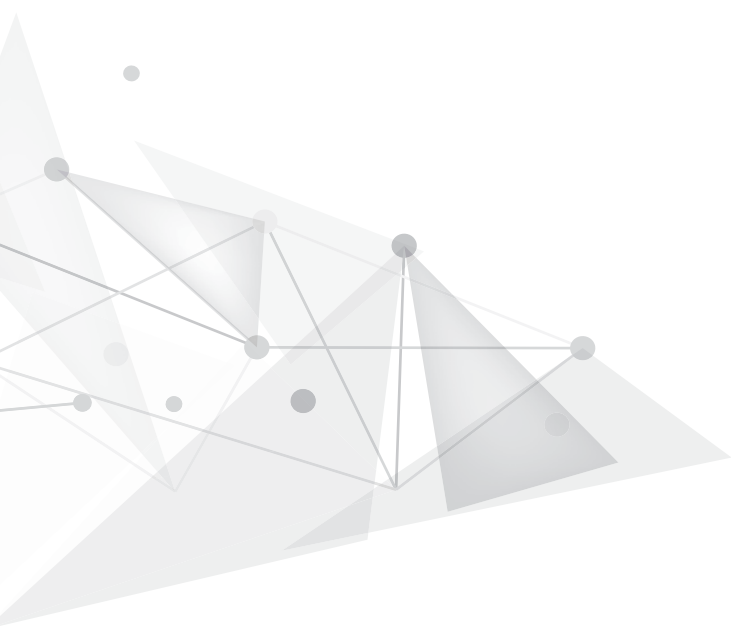
70,396,313	-	-	-	-	1,042,784	2,997,179	66,356,350	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
491,282,620	-	-	-	20,603,012	36,730,407	26,342,067	407,607,134	ودائع العملاء
22,752,072	-	16,965,114	2,027,788	1,351,006	621,988	480,138	1,306,038	تأمينات نقدية
2,945,879	-	-	-	-	-	-	2,945,879	أموال مقترضة
3,451,866	-	-	3,451,866	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
662,257	-	-	-	662,257	-	-	-	مخصص الضرائب
7,323,882	-	-	-	222,923	155,148	3,496,782	3,449,029	مطلوبات أخرى
598,814,889	--	16,965,114	5,479,654	22,839,198	38,550,327	33,316,166	481,664,430	مجموع المطلوبات
70,547,283	70,547,283	-	-	-	-	-	-	حقوق المساهمين
669,362,172	70,547,283	16,965,114	5,479,654	22,839,198	38,550,327	33,316,166	481,664,430	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
	(34,051,110)	254,723,680	28,195,526	(2,971,461)	(27,866,684)	(13,361,949)	(204,668,002)	الفجوة في البيانات المالية
	34,051,110	(220,672,570)	(248,868,096)	(245,896,635)	(218,029,951)	(204,663,002)		الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات والأصول المالية للبنك الناتجة من التغيير في عوامل السوق (مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم، أسعار السلع).

ويقوم البنك دورياً بتطبيق المنهجيات المناسبة لتقييم مخاطر السوق ولوضع تقديرات للخسائر الاقتصادية المحتملة بناءً على مجموعة من الافتراضات وتغيّرات ظروف السوق المختلفة، ومن هذه المنهجيات التي يقوم البنك بتطبيقها لقياس مخاطر السوق: اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing بشكل نصف سنوي.

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغيير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة وذلك لوجود فجوة زمنية لإعادة التسعير بين الموجودات وبين المطلوبات هذا ويتم مراقبة هذه الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO)، وتستخدم إذا لزم الأمر عدة أساليب لتحوط بعدم تجاوز الحدود المقبولة لمخاطر أسعار الفائدة.





فجوة إعادة التسعير

31 كانون الأول 2015

الاجموع	يبدأ غير خاصة الأسعار القائمة	أكثر من 3 سنوات	من ستة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر لنهاية 6 أشهر	من شهر لنهاية 3 أشهر	حتى شهر واحد	المرجوات	
								موجودات	موجبات
155,817,736	155,817,736	-	-	-	-	-	-	تقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	
135,682,637	40,716,373	-	-	-	-	2,000,000	92,966,264	أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	
96,650	96,650	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	
9,382,636	9,382,636	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	
21,099,666	-	15,886,952	980,000	-	4,232,714	-	-	موجودات مالية بالكلفة المتخلفة	
432,396,576	9,341,402	304,170,993	35,831,719	39,026,874	14,043,855	10,557,841	19,423,892	تسهيلات ائتمانية مباشرة	
22,267,051	22,267,051	-	-	-	-	-	-	ممتلكات و معدات	
3,394,078	3,394,078	-	-	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ	
26,007	26,007	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة	
1,066,727	1,066,727	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة	
22,930,371	21,715,791	-	-	1,214,580	-	-	-	موجودات أخرى	
804,160,135	263,824,451	320,057,945	36,811,719	40,241,454	18,276,569	12,557,841	112,390,156	مجموع المرجوات	

المطلوبات

61,933,816	345,201	-	-	-	-	14,299,054	47,289,561	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
616,676,911	178,441,864	-	2,198,197	24,392,133	43,679,495	35,028,571	332,936,651	ودائع العملاء
30,332,561	30,332,561	-	-	-	-	-	-	تأمينات نقدية
3,237,471	3,237,471	-	-	-	-	-	-	أموال مقترضة
4,209,224	4,209,224	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
640,823	640,823	-	-	-	-	-	-	مخصص الضرائب
10,176,878	10,176,878	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
727,207,684	227,384,022	-	2,198,197	24,392,133	43,679,495	49,327,625	380,226,212	مجموع المطالبات
76,952,451	76,952,451	-	-	-	-	-	-	حقوق المساهمين
804,160,135	305,336,473	-	2,198,197	24,392,133	43,679,495	49,327,625	380,226,212	مجموع المطالبات وحقوق المساهمين
-	(40,512,022)	320,057,945	34,613,522	15,849,321	(25,402,926)	(36,769,784)	(267,836,056)	الفجوة في البيانات المالية
-	-	40,512,022	(279,545,923)	(314,159,445)	(330,008,766)	(304,605,840)	(267,836,056)	الفجوة التراكمية في محاطر السيولة

فجوة إعادة التسعير

31 كانون الأول 2014

المجموع	الموجودات						نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	
	ثبوت غير خاضعة لأسعار القائمة	أكثر من 3 سنوات	من ستة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى ستة شهور	من 3 أشهر لغاية 6 أشهر	من شهر لغاية 3 أشهر		حتى شهر واحد
119,167,254	119,167,254	-	-	-	-	-	-	
131,010,848	44,254,885	-	-	-	8,000,000	78,755,963	أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	
89,974	89,974	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	
8,632,547	8,632,547	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	
23,104,089	23,104,089	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالكلفة المطهرة	
336,171,649	9,113,935	241,867,557	29,820,406	19,867,737	9,146,878	7,060,858	19,294,278	تسهيلات ائتمانية مباشرة
22,515,085	22,515,085	-	-	-	-	-	-	ممتلكات و معدات
2,355,923	2,355,923	-	-	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
27,769	27,769	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,066,727	1,066,727	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
25,220,307	25,220,307	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
669,362,172	255,548,495	241,867,557	29,820,406	19,867,737	9,146,878	15,060,858	98,050,241	مجموع الموجودات

المطلوبات

70,396,313	97,133	-	-	-	1,042,784	2,997,179	66,259,217	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
491,282,620	-	-	-	17,657,133	36,730,407	26,342,067	410,553,013	ودائع العملاء
22,752,072	22,752,072	-	-	-	-	-	-	تأمينات نقدية
2,945,879	2,945,879	-	-	-	-	-	-	أموال مقترضة
3,451,866	3,451,866	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
662,257	662,257	-	-	-	-	-	-	مخصص الضرائب
7,323,882	7,323,882	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
598,814,889	37,233,089	-	-	17,657,133	37,773,191	29,339,246	476,812,230	مجموع المطلوبات
70,547,283	70,547,283	-	-	-	-	-	-	حقوق المساهمين
669,362,172	107,780,372	-	-	17,657,133	37,773,191	29,339,246	476,812,230	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
70,547,283	(147,768,123)	241,867,557	29,820,406	(2,210,604)	(28,626,313)	(14,278,388)	(378,761,989)	الفجوة في البيانات المالية
-	-	(147,768,123)	(389,635,680)	(419,456,086)	(421,666,690)	(393,040,377)	(378,761,989)	الفجوة التراكمية في محاطر السيولة

41. تحليل إستحقاق الموجودات والمطلوبات

الجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	شهر فأقل	31 كانون الأول 2015	الموجودات	
									دولار أمريكي	دولار أمريكي
155,817,736	-	-	-	-	-	-	155,817,736	نقد وأرصدة لدى سلطة الإئتمار الفلسطينية	دولار أمريكي	الموجودات
135,682,637	-	-	-	-	-	2,000,000	133,682,637	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	دولار أمريكي	الموجودات
96,650	96,650	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	دولار أمريكي	الموجودات
432,396,576	9,341,402	304,170,993	35,831,719	39,026,874	14,043,855	10,557,841	19,423,892	تسهيلات ائتمانية مباشرة	دولار أمريكي	الموجودات
9,382,636	9,382,636	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل	دولار أمريكي	الموجودات
21,099,666	-	7,601,891	9,265,062	-	4,232,713	-	-	موجودات مالية بالكلمة المتأخرة	دولار أمريكي	الموجودات
22,267,051	22,267,051	-	-	-	-	-	-	ممتلكات و عقارات و معدات	دولار أمريكي	الموجودات
3,394,078	-	-	-	3,394,078	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ	دولار أمريكي	الموجودات
26,007	26,007	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة	دولار أمريكي	الموجودات
1,066,727	-	1,066,727	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة	دولار أمريكي	الموجودات
22,930,371	2,097,481	-	734,724	1,911,332	151,773	3,311,958	14,723,103	موجودات أخرى	دولار أمريكي	الموجودات
804,160,135	43,211,227	312,839,611	45,831,505	44,332,284	18,428,341	15,869,799	323,647,368	مجموع الموجودات	دولار أمريكي	الموجودات

المطلوبات

61,933,816	-	-	-	-	-	1,995,768	59,938,048	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
616,676,911	-	-	2,198,197	24,392,133	43,679,495	35,028,571	511,378,515	ودائع العملاء
30,332,561	-	21,808,705	2,569,092	2,798,181	1,006,928	756,985	1,392,670	تأمينات نقدية
3,237,471	-	-	-	-	-	-	3,237,471	أموال مقترضة
4,209,224	-	-	4,209,224	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
640,823	-	-	-	640,823	-	-	-	مخصص الضرائب
10,176,878	-	-	-	977,892	155,148	4,472,130	4,571,708	مطلوبات أخرى
727,207,684	-	21,808,705	8,976,513	28,809,029	44,841,571	42,253,454	580,518,412	مجموع المطلوبات
76,952,451	76,952,451	-	-	-	-	-	-	حقوق المساهمين
804,160,135	76,952,451	21,808,705	8,976,513	28,809,029	44,841,571	42,253,454	580,514,412	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
-	(33,741,224)	291,030,906	36,854,992	15,523,255	(26,413,230)	(26,383,655)	(256,871,044)	الفجوة في البيانات المالية
-	-	33,741,224	(257,289,682)	(294,144,674)	(309,667,929)	(283,254,699)	(256,871,044)	الفجوة التراكمية في محاطر السيولة

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الإحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

يبين الجدول التالي الربح أو الخسارة غير المتحققة نتيجة للتغيرات الممكنة والمحتملة في أسعار الأسهم بواقع 10% مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة:

الآثر على حقوق الملكية	الآثر على بيان الدخل	التغير في المؤشر	
			31 كانون الأول 2015
938,263	-	%10	اوراق مالية من خلال بيان الدخل الشامل
-	9,665	%10	اوراق مالية من خلال بيان الدخل
			31 كانون الأول 2014
863,255	-	%10	اوراق مالية من خلال بيان الدخل الشامل
-	8,997	%10	اوراق مالية من خلال بيان الدخل

42. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب أرقام المقارنة للسنة المنتهية كما في 31 كانون أول 2014 ليتناسب عرضها مع السنة الحالية.

أماكن توزيع فروع ومكاتب البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها

بلغ عدد فروع ومكاتب البنك المنتشرة في فلسطين حتى نهاية العام 2015 (31) فرعاً و مكتباً، ويبين الجدول أدناه مواقع وعدد الموظفين في كل منها.

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
فرع الخليل دوار ابن رشد	14	الإدارة العامة شارع القدس - الماصيون	303
مكتب سيلة الظهر الشارع الرئيسي	8	فرع رام الله الشارع الرئيسي (ركب)	15
فرع سلفيت شارع الشهداء	11	فرع الماصيون شارع القدس - الماصيون	12
فرع طولكرم وسط البلد- شارع الأسير	12	فرع البيرة شارع الطاحونة - البيرة	12
مكتب عنبتا الشارع الرئيسي- عمارة بدران	8	مكتب شارع القدس البيرة- دوار راجعين	7
فرع أريحا شارع المنتزهات	10	فرع العيزرية الشارع الرئيسي - مقرق قبسة	10
مكتب بديا الشارع الرئيسي	9	فرع نابلس وسط البلد- السوق التجاري	15
فرع قلقيلية وسط البلد - دوار الشيماء	10	فرع نابلس الجديد شارع سفيان- نابلس	15
فرع جنين نهاية شارع أبو بكر	14	مكتب جامعة النجاح الوطنية جامعة النجاح الوطنية - نابلس	4
فرع رأس الجورة الخليل- رأس الجورة	13	فرع غزة شارع اليرموك	19
فرع عتيل الشارع الرئيسي- مدخل الشعراوية	12	فرع الرمال شارع عمر المختار - غزة	15
فرع طوباس الشارع الرئيسي- بالقرب من مستشفى الشفاء	11	مكتب بيت لاهيا الشارع العام- ميدان بيت لاهيا	8
مكتب قبلان الشارع الرئيسي	6	فرع خانيونس شارع السقا- عمارة الفرا	9
مكتب جماعين الشارع الرئيسي	8	فرع النصيرات شارع صلاح الدين	11
فرع رفح دوار النجمة	9	فرع بيت لحم شارع المهدي الجديد	9
فرع جباليا الشارع الرئيسي	8	فرع بيت جالا شارع السهل	10

